وزارة التعليم العالـي والبحـث العلمـي
جامعـة 8 ماي 1945 -قالمـة -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مطبوعـة مـوجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع
في مقياس:

الحركات الاجتماعية

من إعداد د.سمير قريد أستاذ محاضر أ، قسم علم الاجتماع، جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السداسـي الثاني

العنوان	الصفحة
المقدمة	1– 5
الفصل الأول: مفاهيم أساسية في الحركات الاجتماعية	
توطئة	6
1. مفهوم الحركات الاجتماعية	7
2. مفهوم الثورة	11
3. مفهوم الحركات الاحتجاجية	14
4. الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة	17
5. الفرق بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية	19
6. خصائص الحركات الاجتماعية	21
خلاصة	23
الفصل الثاني: أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها	
توطئة	25
1. أسس الحركات الاجتماعية	27
2. مراحل نمو الحركات الاجتماعية	28
خلاصة	30
الفصل الثالث: النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية	
توطئة	32
1. نظرية السلوك الجماعي	33
2. نظرية تعبئة الموارد	35
3. نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة	37
4. براديغم الفعل – الهوية–	40

5. النظريات الضغوط الاجتماعية	42
6. النظريات النفسية	43
خلاصة	44
الفصل الرابع: أشكال الحركات الاجتماعية	
توطئة	46
أ. تصنيف الحركات الاجتماعية تبعا لمعيار المجال	47
ب–تصنيف الحركات الاجتماعية وفقًا لطبيعة ومدى التغيير الذي تسعى إليه	48
ج. تصنيف الحركات الاجتماعية تبعا لمعيار السمات العامة	49
د. تصنيف الحركات الاجتماعية تبعا لمعيار الهدف	50
خلاصة	53
الفصل الخامس: الحركات الاجتماعية والدولة	
توطئة	55
أولا: لماذا الدولة	56
ثانيا: ثانيا–علاقة الحركات الاجتماعية بالدولة	57
ثالثا–لماذا تسمح الدولة ببروز الحركات الاجتماعية؟	59
خلاصة	61
الفصل السادس: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي	
توطئة	62
أولا–نشأة وتطور الحركات الاجتماعية في العالم العربي	63
ثانيا– دواعي ظهور الحركات الاجتماعية في الوطن العربي	66
ثالثا–سوسيولوجية الحركات الاجتماعية في الجزائر	68
خلاصة	80

الفصل السابع: الحركات الاجتماعية الجديدة	
توطئة	82
أولا–تعريف الحركات الاجتماعية الجديدة	83
ثانيا: نشأة وتطور الحركات الاجتماعية الجديدة	85
ثالثا: سمات ومميزات الحركات الاجتماعية الجديدة	88
خلاصة	94
خلاصة عامة	94
قائمة المصادر والمرجع	96

المقدمة

ما الداعي إلى كتابة مطبوعة بيداغوجية حول الحركات الاجتماعية؟ وهل من إضافات نوعية تقدمها هذه المطبوعة؟ وهل من مبررات موضوعية تفتح باب النقاش حول موضوع الحركات الاجتماعية؟ وكيف يمكن مقاربة موضوع الحركات الاجتماعية؟

لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي من الباحث الرجوع أولا إلى التاريخ أو نسق الفعل التاريخي بتعبير آلان توران، من منطلق أن الحركات الاجتماعية هي فعل تاريخي تهدف إلى تجاوز القائم من الأوضاع، وهنا تكمن أهمية السوسيولوجيا التاريخية في دراسة التحولات الكبرى التي عرفتها الحركات الاجتماعية على الصعيد المجتمعي والبنيوي بالاعتماد على مقارنات واسعة بين حقب تاريخية متماثلة أو متمايزة، وإذا حاولنا في هذا السياق طرح موضوع الحركات الاجتماعية كمشروع للبحث من منظور السوسيولوجيا التاريخية، فيتوجب معرفة كيفية بروز الحركات الاجتماعية في الوطن العربي بالمقارنة مع الغرب؟ وكيف يمكن مقارنة الحركات الاجتماعية في الجزائر مع ما يروج في المشرق؟ إلى أي حد يمكن أن نعتبر الحركات الاجتماعية الجديدة كتعبير عن مرحلة تاريخية معينة أي مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي؟ على هذا المستوى إذا، يصبح البعد التاريخي هنا شرطا أساسيا للتفسير السوسيولوجي (جسوس، 2019، الصفحات 201 – 209).

والجدير بالذكر في السياق ذاته، أن أهمية المنهج التاريخي بالنسبة إلى العمل السوسيولوجي تكمن في كونه يعارض دوما الرؤى المسبقة حول أي ظاهرة اجتماعية، وبشكل أدق فإنه في العديد من المواضيع لا توجد تفسيرات ممكنة سوى التحليل التاريخي باعتبار أن الوقائع الاجتماعية – كالحركات الاجتماعية مثلا–لا تكون قابلة للتفهم إذا عزلناها عن أصولها وسياقاتها التاريخية، لأن السؤال الذي يخص كل الوقائع الاجتماعية هو من فئة كيف ولماذا؟ وهذا النمط من الأسئلة يحتاج إلى إجابة مبنية على التفسير أكثر من التأويل، ولا شك أن المدخل التاريخي يوفر لنا أليات التفسير، وييسر كشف الشروط السببية لتشكل ظاهرة الحركات الاجتماعية، ومن هذه الزاوية بلور " برودال" رؤية جديدة للتاريخ وعلم

الاجتماع معا، أساسها أن علم التاريخ يهتم بالاجتماعي، وأن الزمان والتاريخ يفرضان نفسيهما على كل علوم الإنسان، وبذلك فإن التداخل بين التاريخ وعلم الاجتماع يبلغ حد التماثل، فجدلية الزمان تفتح للتاريخ أبواب الحاضر وتلزم علم الاجتماع إلى الالتفات إلى الماضي (قسومي، 2019 ب، الصفحات 107 – 108).

في سياق آخر، تبدو الحاجة ملحة إلى الرؤية النقدية لعلم الاجتماع في مقاربة موضوع الحركات الاجتماعية، من خلال تحليل وتفكيك ونقد وإعادة تركيب للبنى الفكرية والاجتماعية من رؤى وتصورات وعلاقات ومؤسسات وأشكال تفاعل وتبادل، والكشف عن الآليات الابستمولوجية والسوسيوثقافية والتاريخية الظاهرة والمضمرة، والتي تتحكم في سيرورة اشتغال وإنتاج وإعادة إنتاج الحركات الاجتماعية، أي بعبارات أخرى، إدراك محدداتها ومكوناتها التي تقوم على أسس التحليل والتفسير السوسيولوجي، وفهم أنساقها الخفية، ولهذه الاعتبارات، فإن الباحث في علم الاجتماع عليه أن يجتهد في إعمال عدته النقدية التي تعبر عن حصانة نظرية ومنهجية تمكنه من شحذ الوعي وتطوير الابداع الفكري الخلاق الذي يسميه رايت ميلز الخيال السوسيولوجي (محسن، 2013، الصفحات 90 – 91).

كما أن التعاطي مع ظاهرة الحركات الاجتماعية كواقعة اجتماعية تستلزم منا في إطار العلم الاجتماعي، اعتبارا أولا على درجة عليا من التناص الاجتماعي مع وقائع أخرى والتعاطي معها وفق رؤية نقدية تحليلية تقوم على الفهم والتفهم والتفسير، واكتشاف الثابت والمتحول في حضوره وامتداه، فضلا عن التعامل معها بمنطق التجاوز والرجوع في الأن ذاته، أي تجاوز تحليلات الحس المشترك التي تقرأ كثيرا من الحركات بدرجة عليا من العفوية والرومانسية (تماما كما هو الحال بالنسبة إلى ما يحدث في الوطن العربي من حراك)، أما الرجوع فتقصد به ضرورة البحث في تاريخ البدء والامتداد، من أجل النمذجة والقراءة واكتشاف شروط الإنتاج الأولية (العطري، 2012، صفحة 153).

تعتبر الحركات الاجتماعية موضوعا سوسيولوجيا بامتياز نظرا لدورها البارز في عملية التغير الاجتماعي والسياسي، ولذلك استقطبت اهتمام علماء الاجتماع بدءا بـــ دوركايم وأوغست كونت اللذين أكدا على أهمية النظام ودور المؤسسات الاجتماعية – بما في ذلك الحركات الاجتماعية – في تفسير المجتمع، وماركس الذي أعطى أهمية بالغة للحركة العمالية، ودورها في الصراع الطبقي، في حين فسر ماكس فيبر الحركة الاجتماعية كفعل اجتماعي، باعتبار أن كل فرد يحمل معاني ودلالات لفعله، وحمله لقيم معينة تقود هذا الفعل وكل ذلك انعكس على السوسيولوجيا الحديثة للحركات الاجتماعية، لاسيما أعمال آلان توران وميلوتشي وهابرماس وغيرهم، الذين أكدوا على أهمية الحركات الاجتماعية الجديدة كمنابر علنية بعيدة عن مؤسسات الدولة الرسمية، حيث تحقق للأفراد مبادرات للاشتراك في الحوار المتواصل حول القضايا الشرعية للدفاع عن عالم الحياة (حسن، 2018، صفحة 86).

وفق هذا الفهم، تمثل الحركات الاجتماعية وعاء للعمل الجمعي لأنها نشأت وتطورت كرفض للركود والتكلس التحجر المجتمعي، كما أن تعبر عن وعي الشعوب في المطالبة بالديمقراطية، وتعزيز صوتهم ونفوذهم من خلال الانخراط في حركات اجتماعية تعبر عن إبداعاتهم ومبادراتهم الحرة، ورفضهم لكافة أشكال التسلط والتعسف اللانساني، ومن هنا ترتبط الحركات الاجتماعية بالديمقراطية كممارسة حياتية، لأن الحركة لا تستطيع أن تتطور وتنمو إلا في مجتمع ديمقراطي يقوم على الحرية والمساواة، والعدالة والاعتراف بالآخر.

ومن خلال هذه الممارسات الديمقراطية تستطيع الحركات الاجتماعية أن تحقق التغير الاجتماعي، وتطبيع الأفراد بالطبائع الديمقراطية، وتنشئتهم على استخدام الآليات الديمقراطية مثل تعليمهم قواعد الحوار الرشيد، وتقبل الرأي الآخر، والتعبير الحر، واحترام حقوق الأقليات العرقية والدينية، إضافة إلى تنمية وعيهم الوطني والاجتماعي، وهو ما يميز الحركات الاجتماعية الجديدة التي تختلف عن الحركات الكلاسيكية من حيث الممارسات السياسية والاجتماعية (العمر، 2014، صفحة 86).

من هذا المنطلق، ترتسم أهمية هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع من خلال تعميق مداركهم بمفاهيم الحركات الاجتماعية، وما يرتبط بها من مفاهيم مكملة كالثورة، والحركات الاحتجاجية، والحركات الاجتماعية الجديدة، كما أن اكتمال البنية المعرفية المتخصصة لديهم لا تتحقق إلا من خلال تعريفهم بنشأة الحركات الاجتماعية وتطورها، وأهم النظريات التي ساهمت في تحليل وتفسير هذه الحركات، إضافة إبراز التصنيفات المختلفة لهذه الحركات لاسيما الجديدة منها، والتي تختلف عن الحركات الكلاسيكية من حيث الممارسات وأشكال التعبير.

ومن أجل الإحاطة بجوانب هذه المطبوعة بحسب ما يخدم أغراض موضوعها استوجب منا ذلك مراعاة التسلسل المنطقي والترابط مع أهداف برنامج مقياس الحركات الاجتماعية، وعليه جاءت هذه المطبوعة في سبعة (07) فصول تمثلت كالآتي:

الفصل الأول: تضمن مفهوم الحركات الاجتماعية، الذي شمل الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة، والحركات الاجتماعية والحركات الحركات الاحتجاجية، وخصائص الحركات الاجتماعية.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها.

الفصل الثالث: خصص للنظريات المفسرة للحركات الاجتماعية، حيث تعرض الباحث إلى نظريات السلوك الاجتماعي، ونظرية تعبئة الموارد، ونظرية الحركات الاجتماعية الجديدة ونظرية الضغوط الاجتماعية، والنظريات النفسية، ونموذج الفعل – الهوية–.

الفصل الرابع: ويتناول هذا الفصل أشكال الحركات الاجتماعية، حيث تم عرض أهم التصنيفات المقدمة للحركات الاجتماعية تبعا لمعيار المجال، أو وفقًا لطبيعة ومدى التغيير الذي تسعى إليه الحركات الاجتماعية، أو تبعا لمعيار السمات العامة، ومعيار الهدف.

الفصل الخامس: في هذا الفصل توجهنا إلى الحديث عن الحركات الاجتماعية والدولة، في محاولة الإجابة عن بعض التساؤلات، مثل لماذا الدولة؟، وعلاقة الحركات الاجتماعية بالدولة، ولماذا تسمح الدولة ببروز الحركات الاجتماعية؟

الفصل السادس: تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الحركات الاجتماعية في الوطن العربي من خلال التعرف على المراحل التاريخية المختلفة لنشأتها وتطورها في الوطن العربي، وهذا من أجل فهم دواعي ظهورها، وكذا التعرف على سوسيولوجية الحركات الاجتماعية في الجزائر.

الفصل السابع: يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الحركات الاجتماعية الجديدة من خلال التعريف بها، ونشأتها وتطورها، وإبراز أهم سماتها ومميزاتها.

أولا–مفاهيم أساسية في الحركات الاجتماعية

توطئة

يأتي الاهتمام بالمفاهيم من حيث تكونها وسيرورتها، لما لها من دور علمي ومنهجي في توجيه البحث الوجهة الصحيحة من خلال الوقوف على كثير من الجوانب العلمية والتاريخية والسوسيولوجية التي تكون وراء المفهوم، فالمفاهيم تؤلف بنية البحث المعرفية من حيث كونها المحرك الأساسي للمادة العلمية، كما يوقفنا تاريخ المفهوم (مفهوم الحركات الاجتماعية مثلا) على الظروف والملابسات العلمية التي ظهر فيها، ويدلنا على ما قد يعتري المفهوم من تطورات وتغيرات عند الاشتغال به، وتبعا لذلك تمثل المفاهيم بؤرة للتفكير والتحليل والتنظير في البحوث السوسيولوجية (مفتاح و وآخرون، 2000، الصفحات 11–12).

إن خصوصية البحث السوسيولوجي في المفاهيم، تعني التعمق قدر الإمكان في أصول المفهوم أو تاريخيته، وتتبع أبعاده الجديدة وتكوين أسس قياسية لتلك الأبعاد، وهو بهذا المعنى علامة دالة محددة لحقل معرفي أو أنه يَسِم الخطاب ويعلّمه، ولذلك فهو يتجاوز الدلالة اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية تجمع عدة ظواهر، موضوعات، أو أشياء، وتماشيا مع هذا الطرح فإن المفاهيم المتداولة – بما في ذلك مفهوم الحركات الاجتماعية–لها امتداداتها أو هي تنسحب على جملة من الظواهر والدلالات العامة (بوخريسة، 2008، الصفحات 6– 7).

لا شك أن البحث الدقيق في مفهوم الحركات الاجتماعية سيساعدنا في الوصول إلى تعريف إجرائي تنحل فيه كل الاختلافات والفروق التي توجد في وجهات نظر الباحثين والمفكرين، كما سنحاول فهم وإدراك العلاقات الترابطية بغيره من المفاهيم كمفهوم الثورة، والحركات الاحتجاجية، من خلال إعطاء نظرة تقريبية للمعنى السوسيولوجي الذي تحمله هذه المفاهيم.

1. مفهوم الحركات الاجتماعية

يثير تعريف الحركة الاجتماعية الكثير من الاختلافات، تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية، إلا أن هناك اتفاقا حول تحديد خصائصها المحتملة، فأغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصودة لأفراد ذوي أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية، وأن الأمر متصل أيضا بوجود معايير مقبولة اجتماعيا، ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل تضامن بين أعضاءها، كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء، على اعتبار أن التغيير ميزة أساسية لأي حركة اجتماعية مما يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب، إضافة إلى وجود حد أدنى من التنظيم كخاصية مميزة للحركة الاجتماعية (العطري، 2011، صفحة 20).

استخدم مصطلح الحركات الاجتماعية لأول مرة من قبل سان سيمون في فرنسا في بداية القرن الثامن عشر، لوصف حركات الاحتجاج الاجتماعي التي ظهرت هناك، وفي وقت لاحق تم تطبيقه على القوى السياسية الجديدة المعارضة للوضع الراهن، ويستخدم في الوقت الحاضر في معظم الأحيان فيما يتعلق بالجماعات والمنظمات خارج نطاق النظام السياسي، وهذه الحركات، التي غالبا ما تختصر الآن New Social Movements (الحركات الاجتماعية الجديدة)، والتي أصبحت في العقود الأخيرة من القرن العشرين مصدرا متزايد للتغيير السياسي (Yadav, 2015, p. 2).

كما توصف الحركات الاجتماعية بأنها مجموعات كبيرة – غالبا ما تكون غير رسمية –من الناس يجتمعون ضد أصحاب السلطة حول قضية مشتركة، أو استجابة لحالات من عدم المساواة أو القمع أو المطالب الاجتماعية والاقتصادية غير الملباة، وتنسق الحركات الاجتماعية أعمالها في سلسلة متواصلة من المعارضة والمنافسة بهدف تغيير هياكل وديناميات السلطة القائمة، وكثيرا ما تكون الحركات الاجتماعية أحد الخيارات القليلة (السلمية) التي يمتلكها الناس، الذين يفتقرون إلى الوصول المنتظم إلى المؤسسات أو الذين

يتصرفون باسم مطالب جديدة أو غير مقبولة ، للطعن في قواعد اللعبة السياسية (Menocal, 2016, p. 2)

في نفس السياق الدلالي، تعرف الحركات الاجتماعية بأنها الوسيلة التي تناضل بها الجماهير المقهورة من أجل التغيير الاجتماعي، والتي تشمل الناس العاجزين نسبياً على الوصول إلى السلطة القائمة أو الإطاحة بها، والأعداد الكبيرة من الأعضاء المشاركين والتزامهم القوي بمبادئ الحركة يمكن أن يعوضا أحيانا عن افتقارهم إلى السلطة، شريطة أن يمتلكوا الوعي والتنظيم الجماعي والعمل التقدمي الذي يمنحهم القدرة على تحقيق أهدافهم والتعويض عن الافتقار إلى المزيد من الموارد التقليدية (Hammond, 2012, pp. 211-213).

في الكتابات الأكاديمية تم تقديم مصطلح "الحركات الاجتماعية" في عام 1850 من قبل عالم الاجتماع الألماني " لورينز فون شتاين" في كتابه، " تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من 1789 إلى الوقت الحاضر، حيث عرف الحركات الاجتماعية بأنها رابطة طوعية من الأشخاص المنخرطين في جهود متضافرة لتغيير السلوك والعلاقات الاجتماعية في مجتمع ما، وتهدف في كثير من الأحيان إلى إحداث تغييرات جذرية ضد الأعمال الجائرة وغير القانونية واللاإنسانية في المجتمع، فالحركة الاجتماعية تجري تغييرا اجتماعيا أو تقاومه أو تلغيه (Mohanty & et al, 2017, p. 4)

يشير مصطلح الحركات الاجتماعية في مفهومه الكلاسيكي إلى الحركات الطبقية التي تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية (إعادة توزيع الملكية والسلطة)، ولكنه يستخدم أيضاً للإشارة إلى تصرفات الجماعات الأصغر حجماً (النساء، وحماة البيئة) والحركات السياسية (حركات الاستقلال في البلدان المستعمرة)، أو الحركات الدينية وغيرها (Patrick & M. MOLITOR, 1992, p. 10).

وبتعبير آخر، فإن الحركات الاجتماعية تنشأ كرد فعل لتغيير واقع اجتماعي وسياسي مزري يمس بالأساس الفئات المهمشة، التي تتكتل بطريقة منظمة تحت قيادة فردية أو

جماعية من أجل إقامة نظام جديد للحياة للتخفيف من حرمانهم وضمان العدالة الاجتماعية، شريطة توفر التعبئة الجماعية للأشخاص، والعمل الاجتماعي، والهوية المشتركة.

يتفق علماء الاجتماع أن فكرة الحركات الاجتماعية ترتبط بالفئات المهمشة الذين يستخدمون جهوداً جماعية متواصلة تهدف إلى التأثير على الجمهور والمسؤولين الحكوميين حيث يحشدون الموارد الملموسة وغير الملموسة –بما في ذلك المال والقوى العاملة والشرعية–للمطالبة بتغيير الهيكل الاجتماعي القائم من طرف أصحاب السلطة، ولذلك ارتبطت الحركات الاجتماعية بالديمقراطية القائمة على المشاركة التي يسعى المواطنون من خلالها إلى التأثير في السياسة العامة، مطالبين بإدخال تغييرات على توزيع السلطة أو ممارستها (DENNIS, 2016, pp. 30- 31).

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تؤديه الحركات الاجتماعية في دفع الناس إلى تشكيل تحالفات استراتيجية لكي يحدث العمل الجماعي، لكن هذا لا يترجم بالضرورة إلى احتجاج أو عمل جماعي عندما يكون هناك غياب ما يسميه ماك آدم «التحرر المعرفي»، لأن الحركة الاجتماعية تنطوي على تحول في الوعي داخل جزء كبير من السكان المتضررين قبل أن يبدأ الاحتجاج الجماعي، فيجب على الناس بشكل جماعي أن يعرّفوا أوضاعهم بأنها غير عادلة وقابلة للتغيير من خلال العمل الجماعي، وغالباً ما يتطلب التحرير إطاراً شاملاً ضد الظلم – أو ما يسمى «إطار الظلم»، يمكن للمحتجين أن يتجاوزوا اختلافاتهم الطبقية أو العرقية أو الدينية، والتركيز على المظالم التي يواجهها المهمشون والمستبعدون بغض النظر عن خلافاتهم (McKay, 2018, p. 3).

في هذا السياق، يؤكد عالم الاجتماع الفرنسي " آلان توران" أن الحركة الاجتماعية هي فعل موجه ثقافيا، وتصارع اجتماعي يقوم به فاعل معرف من خلال وضعه المسيطر أو التابع داخل نمط امتلاك التاريخانية، لكن قبل أن توجه فعلها نحو مراقبة التاريخانية، فإنها تمر بسيرورة تصاعدية تبدأ في المرحلة الأولى بإنتاج ذاتها ككيان، وهوية تقوم على تضامن اجتماعي بين أعضاءها، وبشكل خاص على جوهر إنساني، يقوم على الانتماء إلى مجموعة

ما معرَّفة بواسطة قيم أو خصائص طبيعية أو تاريخية، وأهم لحظة تمنحها الحركة الاجتماعية هي المرور من الهوية الدفاعية إلى الهوية الهجومية (العدوني، 2010، صفحة 23).

بهذا المعنى، تعَرَّف الحركة الاجتماعية نفسها – حسب آلان توران– من خلال تشكيلة مكونة من ثلاث مبادئ وهي: مبدأ الهوية، ومبدأ التعارض، ومبدأ الكلية، بفضل مبدأ الهوية يكون الفاعل واعيا، ولكن النزاع هو الذي يشكَّل وينظم الفاعل، وبمبدأ التعارض يمكن للفاعل أن يعيَّن خصمه لأن رهان النزاع ما هو في نهاية المطاف إلا النموذج الثقافي وبمبدأ الكلية تستطيع الحركة الاجتماعية تقديم مشروع مضاد أو اقتراح بناء مجتمع آخر، وعليه فالرهان بالنسبة لمبدأ الكلية هو الهيمنة على نسق الفعل التاريخي (دوران و روبير فايل، 2012، الصفحات 358– 359).

كما تشكل الحركات الاجتماعية شبكات اجتماعية للمنظمات غير الرسمية والرسمية ذات علاقات مجردة وملموسة، حيث تتشكل بين أفراد لهم وظائف مماثلة تربطهم معتقدات ومصالح وهويات مماثلة (كالمنظمات الدينية والنقابات)، وفي هذه الشبكات يتفاعل الناس فيما بينهم اجتماعيا، ومع مرور الوقت، يبنون شعورا بالوحدة والتضامن والهوية الجماعية، وفي أوقات الأزمات يلجأ الناس إلى هذه الشبكات للإبلاغ عن مشكلاتهم وتغيير واقعهم (Lim, 2014, p. 54)

وبناء على المعطيات المعرفية السابقة يمكننا أن نتبنى تعريفا إجرائيا للحركات الاجتماعية كالآتي:

الحركات الاجتماعية هي مشروع جماعي يقودها عدد من الأفراد المؤثرين يهدف تغيير أو مقاومة تغيير جانب سياسي أو اجتماعي في مجتمع ما، وترمي إلى إقامة نظام للحياة، كما أن أي حركة اجتماعية تفترض مسبقا تعبئة الجهات الفاعلة المكونة له، وهذه التعبئة لا تعني بالضرورة تأسيس هوية جماعية جديدة، بل يمكن أن تقوم أيضا على إعادة تنشيط الولاءات والهويات التي سبق تشكيلها (Boudon & et al, 2005, p. 159).

2. **مفهوم الثورة**

الثورة لغة من الفعل ثَارَ يَثُورُ ثَورةً وثَوَرَاناً ثَائر، بمعنى هاج وبلغ به الغضب مبلغا بعيدا، والثورة مصدر ثار، وجمع ثورات أي اندفاع عنيف نحو تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية تغييرا أساسيا (العايد و آخرون، 1988، الصفحات 222– 223)، وبالتالي فإن الثورة من الناحية اللغوية تعني كل تحول أو تغيير جذري في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها.

أما من الناحية الاصطلاحية فكلمة الثورة استخدمت لأول مرة سنة 1559 لتدل في كل استعمالاتها المبكرة على حركة دوران في مكان/ فضاء أو زمان، ثم تطورت الكلمة في القرن الرابع عشر لتدل على معنى سياسي يشير إلى معارضة أو عصيان مسلح، ومن ثم مقاومة معلنة ضد السلطة، وبحلول القرن التاسع عشر قوبلت كلمة ثورة بالتطور والترقي بمعناها كنظام اجتماعي جديد يتحقق بسبل سلمية ودستورية، وأدى هذا المعنى إلى التمييز مثلا بين اشتراكية ثورية واشتراكية تطورية (وليمز، 2007، الصفحات 269– 272).

الثورة هي كل قطيعة جذرية تدخل في نمط تنظيم المجتمع، وتؤثر بشكل أساسي في التنظيم السياسي وفي البنية الاجتماعية على السواء كالثورة الفرنسية سنة 1789، والثورة الروسية سنة 1917 أو الثورة الصينية سنة 1949، ولذلك ينظر إلى الثورة أكثر ضمن منظور اجتماعي–تاريخي يسمح بالإحاطة بها وتحديدها بالنسبة إلى عملية التطور الخاصة بالمجتمع (هرميه و آخرون، 2005، الصفحات 171– 172).

يلاحظ "أرمسترونغ"، أن الثورات تقدم سلسلة من الأحداث وأنماط التفاعل التي تشترك في أوجه تشابه تشترك بالفعل في مجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن أشكال التحول الاجتماعي الأخرى مثل الانقلابات أو التمرد، حيث تشير إلى تحول كبير في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية يكون فيها التغيير عنيفا، تسببه انتفاضة من الأسفل ويحدث بسرعة معقولة ويشرع في إيديولوجية تطلع توحيدية (BISLEY, 2004, p. 50).

في هذا السياق، تلعب الحركات الاجتماعية دورا بارزا في التغيير السياسي لأنها تتأسس على العديد من العمليات التي تقوم عليها الثورات التي تضمنت تغييرات كبيرة في توزيع السلطة، على سبيل المثال دراسة التعبئة الجماعية والصراعات الأيديولوجية، والمواجهة مع السلطات، والواقع أن بعض الحركات الاجتماعية الأكثر اتساعا وجذرية مثل الحركة الدولية من أجل حقوق المرأة، والحركات العمالية، والحقوق المدنية في الولايات المتحدة كانت حركات ثورية في أساسها (Goldstone, 2001, p. 142).

ومن منظور أنثروبولوجي، يرى كلود ليفي – شتراوس أن فكرة الثورة باعتبارها تجلب عوالم جديدة لها صدى مع الفكرة السياسية الحديثة للتحول الجذري من منطلق أن أي عمل إنساني يمكن أن يغير عن عمد مسار التاريخ، حيث يعلق على الثورة الفرنسية على وجه الخصوص أنها "أسطورة" الحداثة، لذلك فكرة الثورات – حسبه–تهدف إلى تحقيق عوالم جديدة، من خلال التغيير الجذري في الأفكار والسياسات والممارسات نحو عالم أفضل (Cherstich & et al, 2020, pp. 4- 5).

يمكن التأكيد هنا، أن الثورات العلمية في العالم الغربي لم تكن وليدة الصدفة، وإنما ارتبطت بتحولات تاريخية ساهمت في اكتمالها وأثرت في اتجاهها واستجابت لظواهر التشكل الاجتماعي والاقتصادي، كتكون الطبقات وانتظام المصالح في أحزاب واتجاهات الرأي في تيارات فكرية، وفي هذا الصدد يمكننا أن نستجلي بوضوح العلاقة بين مؤسسي النظريات الاجتماعية الكبرى من جهة وخصائص مراحلهم ومجتمعاتهم من جهة أخرى، حيث يمكن الربط مثلا بين الثورة العلمية والصناعية ووضعانية أوجست كونت، وبين التشكل الطبقي والمادية التاريخية لدى كارل ماركس، وبين الثورة الثقافية الطلابية في أوروبا من جهة والوعي الاجتماعي لأزمة الحداثة لدى ماركوز وتوران من جهة أخرى (قسومي، نهاية الجامعة أو ما بعد المعرفة الأكاديمية، 2019 أ، الصفحات 376– 377).

أما " فرانك بيلي" فيؤكد أن الاستعمال المعاصر لكلمة الثورة يتخذ معنيين، المعنى الأول تعتبر الثورة عن التغييرات الكبيرة في المجتمع والاقتصاد الناجمة عن حالات انتقال السلطة بين الطبقات المقترن بنشوء طبقات اجتماعية جديدة، وتوصف غالبا بأنها ثورات اجتماعية، أما المعنى الثاني فيشير إلى حركات تمرد للإطاحة بالحكام من مناصبهم واستبدالهم بآخرين، وتوصف في هذه الحالة بأنها انقلاب (بيلي، 2004، الصفحات 582-583).

ومن منظور سوسيولوجي، تعني فكرة الثورة التغيير الجذري والشامل لجميع معطيات واقع معين بحثا عن معطيات وشروط جديدة تنظم علاقات الواقع الجديد، وتختلف بشكل كلي من حيث الخلفيات والإفرازات التي يطرحها الواقع القديم، إنها التعبير عن حركة تغيير جذري مرتبط دائما بكل ما لديه علاقة بالآخر الذي يرمز له بالطرف الأجنبي (قريد، 2018، صفحة 189).

وبتعبير آخر، تلعب الثورة دورا أساسيا في بناء عناصر الثقافة السياسية للأفراد، من خلال توحيدهم حول غاية واحدة ألا وهي التحرر الوطني من الاستعمار، كحال الثورة الجزائرية التي اتخذت من المرجعية الثورية القائمة على الانتماء الوطني والهوية الوطنية كهدف أساسي لتحقيق الاستقلال.

في السياق ذاته، يؤكد المولدي قسومي أن معظم الثورات باختلاف مرجعياتها الأيديولوجية تشترك في خاصية أساسية وهي وجوب حدوث تغيير يفرضه الوعي بحالة الوهن أو العطالة الوظيفية على مستوى المؤسسات والهيئات العامة التي تهم المجتمع، وما قد تفرضه من صراع الطبقات الاجتماعية التي تدافع عن مصالحها من خلال تلك المؤسسات، لذلك تحدث الثورة على واقع يتسم بوجود خلل وظيفي في مستوى العلاقة بين الواقع الاجتماعي والواقع السياسي، وتفرض الثورة تبعا لذلك تغييرا جذريا يهدف إلى تجاوز حالة اللاتجانس وإعادة التوازن بين البناء الاجتماعي والواقع السياسي (قسومي، 2015، صفحة 25).

وبناء على ما سبق يمكننا أن نتبنى تعريفا إجرائيا للثورة كالآتي:

الثورة هي علم التغيير الجذري الشامل للمجتمع وفق إرادة الشعب نحو انتقال نوعي وكلي بالوعي الفردي والجماعي –على حد سواء–ضد الاستبداد الكائن، والفساد القائم، والانتقال بالإنسان إلى واقع ثوري يتجاوز القديم تحت الجديد من أجل تحقيق أهداف ومبادئ التغيير الجذري الشامل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية (حماد، 2012 ، صفحة 13).

3–مفهوم الحركات الاحتجاجية

بداية يجب أن نفهم أن الحركة الاحتجاجية بوصفها تعبيرا عن مساومة متواصلة بين الشارع وبين الطبقة السياسية، إذ يحاول كل طرف أن يقوي موقعه تجاه الآخر، وأن يطور تقنيات جديدة للتخلص من ضغط الطرف الآخر، فنجاح الحركة الاحتجاجية يعتمد على تحديد الأهداف الواضحة وعدم التشتت، والاستعداد للانتقال من الفعل الاحتجاجي في الفضاء العام إلى الفعل السياسي عبر الآليات الدستورية كالنظام الانتخابي في حالة نجاح الاحتجاجات بفرض إصلاحات، كما ينبغي أن نفرق بين سلوك الاحتجاج، ونزعة الاحتجاج إذ تعني العبارة الأولى قيام الجماعات بعمليات اعتراضية ملموسة تتراوح بين الاحتجاج السلمي والاحتجاج العنفي للتعبير عن رفض الموقف، أما العبارة الثانية فتعني امتلاك الجماعة لتوجهات احتجاجية كامنة قد تترجم إلى سلوكيات ملموسة أو تبقى نزعة داخلية متأصلة في ذات الفرد قد تترجم بكثرة التذمر والنقد حيال السلطة (حسين و سعد سلمان المشهداني، 2022، صفحة 315).

تعتبر الحركات الاحتجاجية ظاهرة اجتماعية حاضنة لكل فعل وسلوك تمردي أو ثوري، فهي تنطلق برفع مطالب بسيطة، وبجموع صغيرة، ثم تسير في اتجاه تصاعدي إذا سمحت الظروف والفرص السياسية بذلك، لتصل إلى انتفاضات عارمة، أو تمردات دامية، أو ثورات تستهدف قلب النظام، كما في حالة الثورة الفرنسية، ولذلك تعبر الحركات الاحتجاجية

عن ضغوط أو إكراهات لا تطاق، يحضر معها العنف والتوتر، والعنف المضاد، بهدف التغيير السياسي للآراء والمطالب (الدين، 2016، صفحة 51).

في السياق ذاته، يؤكد " ناجي عبد النور" أن الحركات الاحتجاجية هي إحدى أساليب الاحتجاج التي تعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، يقودوها المهمشون والمستبعدون عن المشاركة الاجتماعية والسياسية كالشباب العاطل عن العمل وغير المؤطر سياسيا وتنظيميا، ولا تقتصر مطالبها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كالعمل، وإنما تشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية (ناجي، 2011، صفحة 131).

وبعبارة أخرى، تعد الحركات الاحتجاجية نشاطا اجتماعيا غير مسيس، تسمح للأفراد المهمشين بالتعبير عن مطالبهم في التغيير الاجتماعي والسياسي، عن طريق التظاهرات والمسيرات، حيث تتخذ من الشارع فضاء للاحتجاج، كثورات الربيع العربي والحراك الشعبي في الجزائر، حيث تتعدد أساليبها في التعبير بين التظاهرات السلمية إلى الصراعات الدموية والعنيفة.

تاريخيا بدأ الاهتمام بدراسة الحركات الاحتجاجية في الستينات، السبعينات والثمانينات في الديمقراطيات الغربية، وعلى الرغم من أن حركات الاحتجاج لم تكن جديدة، فإن الجديد هو اتساع نطاقها على الصعيد العالمي لارتباطها بعدد كبير من الحركات الاجتماعية كالحركة النسائية، وحركة الحقوق المدنية، والسلام، والحركات البيئية، والحركات النقابية والعمالية، وحركات حقوق الإنسان، والحركات الثقافية، وحركات حقوق الشعوب الأصلية وبهذا أصبحت الحركات الاحتجاجية قوى هائلة للتغيير الاجتماعي والسياسي في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث اتخذت من التظاهرات الشعبية وتقاسم العديد من الأهداف واستراتيجيات العمل الاجتماعي كوسيلة لتحدي الوضع الراهن، نتيجة إحساسهم بالاغتراب والإقصاء والقمع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي (Noble, 2015, p. 518).

بهذا المعنى، تعتبر الحركات الاحتجاجية جهودا منظمة من جانب أعداد كبيرة من الناس لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، وتحدي الظلم والاستبعاد الاجتماعي والسياسي للمضطهدين والمهمشين على النحو المحدد من قبل الدولة ونخب السلطة، والتعبير عن مطالبهم عبر التظاهرات والاعتصامات التي تتخذ من الشارع كمجال عام للتعبير عن مشكلاتهم اليومية.

أما عبد الرحيم العطري فيقدم تعريفا آخر للحركات الاحتجاجية بوصفها ممارسة سلمية يفترض فيها دوما أن تجنح إلى خيارات اللاعنف، وألا تصير وسيلة لإنتاج العنف بكل أشكاله، فالأفراد يلجأون إلى الاحتجاج كتعبير عن رفضهم للسياسات والبرامج والمواقف السلطوية التي تزيد من قهرهم واستغلالهم وتهميشهم، فالاحتجاج بهذا المعنى ممارسة إنسانية حضارية سلمية يعبر عن مدى وعي الأفراد بحقهم وحق الآخرين عليهم (العطري، 2008، صفحة 55).

أما عمر الشوبكي فيؤكد أن الحركات الاحتجاجية تعتبر ظاهرة عابرة لمختلف النظم السياسية بما في ذلك النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى مظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وتجديد نخبته، أما في الثانية فإنها تكرس وتعمق أزماته، لأنه يقف عاجزا عن الاستجابة لمطالب المحتجين المشروعة، وقد يستجيب لجانب من المطالب الاجتماعية عن طريق تغيير في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فهو يلبي جانبا، ويرفض جوانب كثيرة مما يقوض عملية التحول الديمقراطي، ويعمق الهوة بين الحاكم والمحكوم (الشوبكي، 2011، صفحة 102).

وهناك من يصنف الحركات الاحتجاجية باللاحركات الاجتماعية وهي عبارة من مجموعة الأنشطة الجماعية التي يقوم بها فاعلون غير جمعيين، ويمكن أربعة سمات رئيسية لها: الأولى عبارة عن ممارسات في القيام بها أعداد كبيرة من البشر العاديين دون اتفاق مسبق بينهم، الثانية أنه ينتج عن تشابه ممارساتهم تغيير اجتماعي ما، الثالثة أنه نادرا ما

يتحكم في أنشطتهم أيديولوجية ما، الرابعة أنه غالبا لا تكون هناك قيادات أو منظمات معروفة، فهؤلاء الفاعلون يعملون بصورة تلقائية، ويبدأ تحركهم برد فعل يتسم بالعفوية في تعاطيهم مع معطيات الواقع (شطيب، 2020، الصفحات 780 – 781).

بناء على ما سبق، يمكن أن نعرف الحركات الاحتجاجية إجرائيا من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتمثل في الآتي:

- الحركات الاحتجاجية عبارة عن ممارسات يشترك في القيام بها مجموعة من الأفراد العاديين دون اتفاق مسبق فيما بينهم، بمعنى أنها تتسم بالتلقائية والفجائية.
- ينتج عن تشابه ممارساتهم تغيير اجتماعي ما بناء على مجموعة من الجهود المقصودة التي تستخدم وسائل يبتكرها المحتجون للتعبير عن رفضهم مثل الاعتصامات والمسيرات والمظاهرات وغيرها.
- نادرا ما يتحكم في أنشطتهم أيديولوجية معينة، بمعنى لا ترتبط الحركات الاحتجاجية بقيادات أو منظمات معروفة، لأن معظم المحتجون يعملون بصورة تلقائية، ويتسم تحركهم بالعفوية في تعاطيهم مع متغيرات الواقع.
- الحركات الاحتجاجية لا تعتمد على الأنماط التقليدية للمشاركة السياسية كالتصويت في الانتخابات أو الضغط، بل أنها تتبع وسيلة الاحتجاج في مواجهة قرارات الدولة لتحقيق مطالبها وأهدافها (شطيب، 2020، الصفحات 778– 779).

3. **الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة**

لتبيان الفرق بين الحركة الاجتماعية والثورة، لابد – في تقديرنا–أن نوضح الخصائص التي تميز أي حركة ثورية كالآتي:

- **صفة الشمولية:** تتمثل في مشاركة كل الفئات الاجتماعية، والتيارات السياسية والمنظمات الاجتماعية، فضلا عن الحركات الاجتماعية.

- **صفة الديمومة:** تتصف الثورات بديمومة الأنشطة الثورية وتواصلها في مختلف الساحات والمواقع حتى تتحقق أهدافها.
- **توفر عنصر الأزمة:** تولد الحركات الثورية من رحم الأزمات والتوترات السياسية وكنتيجة لتراكم المشكلات والفساد في مختلف حقول المجتمع الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك تسعى الثورات إلى الكشف عن مواقع الخلل، وتحقيق تغيير عميق على مستوى مؤسسات الدولة بما يتماشى وطبيعة البناء الاجتماعي الذي تهدف إلى تسعى الثورة إلى تكريسه.
- **توفر القيادة:** يجب أن تكون للثورة قيادة موحدة وتمتلك مشروع عمل محدد تعمل على إنجازه، كما يجب أن تمتلك إطار تصور تغييري شامل حتى يكون هذا المشروع ذا دلالة إيجابية في بناء مستقبل المجتمع (الشيباني، 2018، صفحة 24).

بعد تحديد أهم الخصائص التي تنهض عليها أي ثورة، يمكننا أن نستجلي الفرق بينها وبين الحركات الاجتماعية، حيث تعد الثورات أحد أشكال الحركات الاجتماعية، من منطلق أن الثورة تقوم بها حركة سياسية يحاول من خلالها الشعب أو مجموعات أخرى من الحكومة إخراج السلطة الحاكمة، عن طريق استخدام هذه الحركة الثورية من أجل التغيير السريع والداخلي في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع وفي مؤسساته السياسية وهياكله الاجتماعية وقياداته وأنشطته الحكومية، بمعنى أن الحركة الثورية تعمل على تغيير جذري للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود لتكوين بديل آخر جديد (شيت، 2012، الصفحات 35- 36).

وهو المعنى نفسه الذي يؤكد عليه "معن خليل العمر" في تعريفه للحركات الثورية التي تهدف – حسبه–إلى هدم المعايير والقيم والمواقع الاجتماعية القائمة وإحلال محلها نوعا جديدا مغايرا لها، على سبيل المثال تهدف الحركات الثورية إلى استبدال النسق السياسي القائم بآخر أفضل منه، بكثير من آلياته وقياداته خاصة إذا كان محط استياء وسخط من

طرف أفراد المجتمع الذين يعبرون عن سخطهم من الوضع الفاسد بحركة ثورية عارمة (العمر، 2010، صفحة 79).

في سياق آخر، يؤكد عدد من الباحثين أن هناك علاقة تشابك وترابط وثيق للغاية بين الثورة والحركة الاجتماعية، فلا تمرد ولا مقاومة اجتماعية ولا إرهاصات للثورة تنشأ دون حراك، ولا حراك دون عمل جماعي منظم يرفع رايات التمرد، وتبعا لذلك فإن العلاقة وثيقة بين الثورة والحركات الاجتماعية لأن هدفهما واحد ألا وهو تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي وقلب النظام على يد قيادات الحركة الاجتماعية التي تمثل قلب الثورة ودافعها للتقدم (أحمد و عصام شعبان، 2020، صفحة 20).

4. **الفرق بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية**

يمكن تمييز الاختلاف بين الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية على مستوى العناصر التكوينية لكل منهما، والتي تتجسد في ثلاث صفات أساسية:

1-في فعل الاعتراض: شكلا وإدارة وأسلوبا، إذ يتصدر هذا العنصر في دراسة الحركة الاحتجاجية، ولا يكون في الحركة الاجتماعية.

2-في المعترِض: الذي يقتصر على تجمع منظم لفئة من الهامشيين والمستبعدين عن المشاركة السياسية في تحديد الحركات الاحتجاجية، بينما يختلف الأمر في الحركات الاجتماعية التي تتكون من هيئة ذات تمثيل شرعي.

3-في موضوع الاعتراض: ويتميز في الحركة الاجتماعية بعدم استهدافه الوصول إلى السلطة، في حين قد يكون ذلك هدف أساسي في الحركة الاحتجاجية (بكيس، 2018، صفحة 82).

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن الحركات الاحتجاجية الحديثة ابتكرت أساليب جديدة في فعل الاعتراض والاحتجاج من خلال اعتماد الإنترنت والوسائل الاتصالية الحديثة في التواصل كشبكات التواصل الاجتماعي من أجل إسماع صوتها إلى الجهات المعنية وهو ما يعبر عنه بالنضال الإلكتروني.

الواقع أن هذا الشكل من النضال ساعد النشطاء الإلكترونيين على استعمال تكنولوجيا الاتصال مثل الرسائل الإلكترونية والمواقع من أجل التواصل السريع بين مجموعات المواطنين، وتوزيع الرسائل إلى جمهور واسع، وجمع الأموال على شبكة الإنترنت والضغط وبناء مجموعات أهلية من أجل التعبئة الاجتماعية (بنهلال، 2012، الصفحات 16- 17).

أما بالنسبة للحركات الاجتماعية فإنها تحتاج إلى إقامة فضاء عام جديد لا يقتصر على شبكة الإنترنت، ليجعل نفسه مرئيا في أماكن الحياة الاجتماعية، وهذا ما يجعلها تحتل حيزا حضريا ومباني رمزية، وقد أدت المساحات المحتلة دورا رئيسيا في التغيير الاجتماعي وكذلك في الممارسة المعاصرة، لعدة أسباب أهمها:

- الانضمام إلى موقع محتل، وتحدي القواعد البيروقراطية لاستخدام هذه المساحة يمكن غيرهم من المواطنين أن يكونوا جزءا من الحركة من دون التزام أي أيديولوجيا أو تنظيم، فقط بمجرد وجودهم هناك وفقا لأسبابهم الخاصة.
- ببناء مجتمع حر في مكان رمزي، تنشئ الحركات الاجتماعية مساحة عامة، وفضاء للتداول، يصبح في نهاية المطاف الفضاء السياسي المكاني للجمعيات السيادية، لتلبية حقوقها في التمثيل واستعادتها تلك الحقوق التي استولت عليها المؤسسات السياسية.
- يبنى الفضاء العام للحركات الاجتماعية باعتباره فضاء هجينا بين شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت والحيز الحضري المحتل، ليربط بين الفضاء الإلكتروني والحيز الحضري في تفاعل مشكّلاً، تقنيا وثقافيا، مجتمعات آنية للممارسة التحويلية (كاستلز، 2017، الصفحات 33- 34).

والجدير بالذكر في سياق آخر، يعتبر السلوك الاحتجاجي أبرز أدوات الحركات الاجتماعية لاقتناص الفرصة السياسية التي تبحث عنها، ومن ثم فإن العديد من الجماعات المستبعدة من بناء القوة تجد استراتيجية مورد سياسي مهم، ينبغي استخدامه لتحسين أوضاعهم الطبقية والسياسية لاسيما أثناء فترة الأزمات الاجتماعية والسياسية التي تمكن حركات الاحتجاج من النجاح في الحصول على تنازلات ملموسة كانت تسعى إلى

تحقيقها سابقا، ومن ثمة، فإن سلوك الاحتجاج لا غنى له عن حركة اجتماعية تنظمه وتستغله كاستراتيجية لتحقيق أهدافها، والحركة لا غنى لها عن لحظة ملائمة، يسميها "جورج غورفيتش" لحظة الانفتاح"، أو ما يمكن أن نسميه الاعتماد المتبادل بين كل من الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية (حماد، 2012 أ، الصفحات 115- 116).

6-خصائص الحركات الاجتماعية

يتفق علماء الاجتماع أن الحركات الاجتماعية تشترك في الخصائص الآتية:

العمل الجماعي: لا غنى لأي حركة اجتماعية عن تأطير أكبر عدد ممكن من الناس من أجل إقامة نظام جديد للحياة، فالعمل الجماعي هو الذي يزيد من تضامن وتكافل أعضاء الحركة.

موجهة نحو التغيير الاجتماعي: تتجه الحركة بوجه عام نحو تحقيق التغيير الاجتماعي الذي يمكن أن يكون بشكل جزئي أو كلي، وتهدف الحركة إلى إحداث تغيير في القيم والمعايير والإيديولوجيات القائمة.

لا شك إن من عملية التغيير جزء هام وضروري لأي حركة الاجتماعية، ولكن من الصعب توقع وفهم الصلة بينهما، هناك القليل من الأدبيات المتاحة عن سبب حدوث التغيير ولهذا السبب هناك حاجة ماسة إلى التأثيرات الثقافية والمؤسسية على مستوى القواعد الشعبية، فالحركات الاجتماعية ليست كيانات متجانسة، ولذلك قد تكون نتائج التغيير غير مدروسة، كما تتطلب الحركات الاجتماعية تغييرات نيابة عن شرائح المجتمع المهمشة والمستبعدة من عملية صنع القرار، هذه الحركات تحشد الجماهير وتوفر السيطرة على المصادر والوصول إلى الموارد الأساسية، وزيادة الفرض في القرار السياسي، كحركات مكافحة الفساد وسيناريوهات أخرى من هذا القبيل للمطالبة بالمساءلة والشفافية، والحق في المعلومات، وزيادة مشاركة الشعب في السياسة والحكم المحلي (Rafique & Khalid Manzoor Butt , 2020, pp. 202- 203)

السخط من النظام الاجتماعي القائم: السخط هو دائما نتاج علاقة بين الظروف الموضوعية والأفكار المتعلقة بتلك الظروف، وإذا كان جميع الأعضاء في المجتمع يشعرون بالرضا عن كل شيء، فإن هناك لا فرصة لظهور أي حركة اجتماعية، ولذلك فوجود الحركة ذاته يدل على أن الناس غير راضين عن الوضع القائم.

وجود قيادة ملهمة: ترتبط أي حركة اجتماعية بزعيم أو قائد ملهم يملك شخصية كاريزمية لديه القدرة على الاقناع وتوصيل رسالته، وإسماع صوت الناس التي تعاني الفقر والاستبعاد، هذا القائد يجب أن يتمتع بالصفات القادرة على إعطاء القيادة الدور المنوط بها في الإصلاح، أو الثورة أو المقاومة بطريقة تجعل أعضاء الحركة يشعرون أنه قادر على حل مشكلاتهم، وإذا كانت رسالة القائد واضحة ومقنعة من المؤكد أن الناس سيتجمعون حوله.

الحد الأدنى من التنظيم: ينبغي أن يتوفر للحركة الاجتماعية حد أدنى من التنظيم، وأيضا آليات لتعبئة الموارد المادية والرمزية والبشرية، وهو ما يمنحها هوية محددة أو مرجعية أو رموز خاصة بها للاستمرارية.

البناء الفكري المتميز: يتمثل في الرؤية والأيديولوجيا التي تسعى الحركة من خلالها إلى تحقيق أهدافها بتوحيد جهود كافة الأعضاء، والواقع أن هذا البناء الفكري هو بمثابة الخطوط العريضة للكيفية التي يجب أن يفكر بها العضو، كما أن هذا البناء يتضمن القواعد والمعايير التي يجب أن يلتزم به العضو داخل الحركة، وعندما تكتسب الأيديولوجية القبول بين الناس، يجب بذل الجهود من أجل ترجمتها إلى برنامج يدعو إلى العمل الجماعي بما يسهم في توصيل صوت الحركة (Yadav, 2015, p. 2).

خلاصة

لا شك أن تعدد تعريفات مفهوم الحركات الاجتماعية مرده بالأساس إلى تعدد التوجهات الفكرية الخاصة بهذا المفهوم، وتنوع الحديث عن الحركات الاجتماعية المرافق للتغيرات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الحديثة، وهذا يفسر غياب تحديد واضح لهذا المفهوم الذي يتداخل من الناحية المفاهيمية مع مفاهيم أخرى مثل مفهوم الثورة، والحركات الاحتجاجية، وهو ما يؤدي أحيانا إلى خلط مفاهيمي لدى استعمال هذا المفهوم من تحديد واضح.

ظهر جليا أن مفهوم الحركات الاجتماعية هو واقعة سوسيولوجية ارتبطت بالمجتمعات الغربية، حيث تطور بين الحيز الميداني للصراع المجتمعي والحيز الفكري السياسي، وفي هذا الإطار لعبت الحركات الاجتماعية دورا بارزا على صعيد الأنشطة المدنية في مراحل التغيير في أوروبا الشرقية، وتفكك الدول الاشتراكية، فساهمت تلك الحركات في تحريك المجتمع في اتجاه عقد اجتماعي جديد في وجه هيمنة أجهزة الدولة فكانت الحركات الاجتماعية محركا اجتماعيا، وعامل تحول في التخلص من الديكتاتورية (الراعي، 2011، الصفحات 64- 65).

وإذا أمعنا النظر في دور الحركات الاجتماعية على صعيد الصراع المجتمعي نجد أن هذا التحرك لا ينفصل عن مفاهيم الثورة، وحركات الاحتجاج، التي تعتبر إحدى وسائل الحركات الاجتماعية للتعبير عن مطالب الفئات المقهورة، والتي تقف في وجه النظام التسلطي مستعملة وسيلة العنف من جهة، والتنديد والاعتصام والتظاهر في الساحات العامة لرفض القائم من الأوضاع، وتحقيق التغيير المنشود.

وعلى كل، يمكننا أن نخلص إلى تحذيرات منهجية مهمة في سياق تناول مفهوم الحركات الاجتماعية في سياقها الحديث كالآتي:

- الاعتراف بأن الملامح الحديثة للحركات الاجتماعية تنتج من التغيرات في سياقاتها الاجتماعية والسياسية، أكثر من كونها تنتج من الابتكارات التقنية في حد ذاتها.

– معظم نشاطات الحركات الاجتماعية في القرن الحادي والعشرين مازال يعتمد على أشكال تنظيمية محلية وإقليمية ووطنية، سادت في الأساس في القرن العشرين.

– ضرورة ملاحظة أن العولمة أعادت تشكيل مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، التي ترتبط بمفاهيم الهوية، والاعتراف ببعض الفاعلين، ورفض الاعتراف بآخرين، والتأكيد على مطالب غير مادية كحقوق المرأة، والأقليات العرقية، والفئات الاجتماعية التي تقبع تحت الاستغلال والقهر (وهبة، 2014، الصفحات 83 – 84).

الفصل الثاني–أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها

توطئة

لا شك أن موضوع الحركات الاجتماعية كحقل متعدد التخصصات ولد في رحم العلوم الاجتماعية، حيث تم التركيز على شروط وأسس هذه الحركات ودورها في عملية التغير الاجتماعي، وقد مرت بمراحل تطور محددة ارتبطت بنماذج تفسيرية حاولت أن تفسر هذه الظاهرة بالفرد كفاعل اجتماعي يتأثر بالمجتمع الذي يعيش معه ويتفاعل معه بشكل فردي أو جماعي، ويعتبر العالمين الفرنسيين "غابرييل تارد وغوستاف لوبون" رائد علم النفس الحشود أول من اهتم بدراسة الحركات الاجتماعية من خلال تطبيقها للمنهج الذي يركز على سلوك الغوغاء وأشكال الهيستيريا الجماعية وأعمال الشغب، ثم انتقل الأمر بعد ذلك إلى أمريكا، وبالأخص مع مدرسة التفاعلية الرمزية، وبعد أحداث ماي 1968 في فرنسا ولدت ما يسمى بالحركات الاجتماعية الجديدة على يد كل من " آلان توران" و" ألبيرتو ميلوتشي" في إيطاليا، ومن الناحية الأكاديمية يمكن التأكيد على ثلاث مراحل أساسية ساهمت في تطور هذه الحركات كالآتي:

المرحلة الأولى (ما قبل 1968): نظر فيها إلى الحركات الاجتماعية على أنها نتيجة لتمرد الجماهير غير المتجانسة، أو كرد فعل غير عقلاني للتغير الاجتماعي.

المرحلة الثانية (1968–1989): تأثرت بالماركسية وأطروحتها التي سعى من خلالها علماء الاجتماع إلى البحث عن نظرية جديدة تأسست في خضم حركة مطلبية للتعبير عن مطالب غير مادية ممثلة أساسا في حركات حماية البيئة، وحركات الهوية، وحركات السلام، وهو ما أطلق عليه بنظرية الحركات الاجتماعية الجديدة.

المرحلة الثالثة من (من 2003 إلى 2004): انطلقت من السياق الاقتصادي الجديد المناهض للعولمة والنيوليبرالية، خاصة مع غزو الأسواق لكل مجالات الحياة، وتمحورت مطالب الحركات الاجتماعية حول العدالة الاجتماعية والاقتصادية، من منطلق أن الغزو الصامت

للسلع والسوق دفع بكثير من المجتمعات للتنديد به، وكان مصدر لحركات اجتماعية مطالبة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

المرحلة الرابعة (من 2004 إلى الوقت الراهن): ارتبطت هذه المرحلة بانتشار استخدام تكنولوجيا الاتصال والاعلام الذي حول العالم إلى قرية صغيرة، مما سهل الوصول إلى المعلومات والحوار الإلكتروني، وأسهم في نشر الوعي المجتمعي بكل القضايا العالمية، وأسهم في بروز فكر اتصالي جديد مندد بدور المجتمع المدني العالمي، والمشاركة السياسية للمرأة والدفاع عن حقوقها المدنية، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في التغيير الاجتماعي، وتعتبر هذه المرحلة انعطافا جديدا للحركات الاجتماعية الجديدة (دبلة، 2020، الصفحات 10- 11).

والجدير بالذكر في سياق آخر، أن هناك من الباحثين من يعتبر أن الاشتغال النظري على الحركات الاجتماعية، قد ارتبط بمرحلتين تاريخيتين، هما:

1-مرحلة الحداثة: التي اكتملت معالمها في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث سيادة التصنيع، والعلاقات الرأسمالية في الإنتاج الاقتصادي، حيث ارتبطت هذه المرحلة بظهور مفهوم الدولة-المواطن في العلاقات الاجتماعية السياسية، وحيث كانت الغلبة في الحركات الاجتماعية للحركات العمالية من أجل مطالب اجتماعية وسياسية، حيث أطلق عليها حديثا الحركات القديمة.

2-مرحلة ما بعد الحداثة، تميزت بنمط الإنتاج الاقتصادي ذو الطابع الآلي، حيث تراجعت الدولة لصالح التكتلات الإقليمية والدولية، وبرزت الحركات الاجتماعية للفئات الاجتماعية المهشمة (نساء، أقليات قومية ودينية، وأطلق عليها الحركات الاجتماعية الجديدة (أشتي، 2014، الصفحات 89 - 90).

وعلى كل، سنسعى من خلال هذا المحور إلى التعرف على أسس الحركات الاجتماعية والأسباب التي تغذي نموها ونشوؤها، ثم التطرق إلى مراحل تكوينها في المجتمعات الحديثة.

1-أسس الحركات الاجتماعية

باعتبار الحركات الاجتماعية مؤسسة جماعية تتجاوز أطر المجموعات المحلية والحدث الفوري، وكذا القيام بعمل منظم يهدف إلى تحول في الفكر والسلوك والعلاقات الاجتماعية لذا فإن للحركات الاجتماعية عدة أسس مهمة تتمثل فيما يلي:

1-الدافع المشترك، ولا يتحقق إلا من خلال إحداث التغيير في قيم المجتمع من خلال غرس قيم جديدة أو إعادة ترتيب قيم قديمة تقديم برنامج إصلاحي للمجتمع، بمعنى أن تشكيل الحركة الاجتماعية يرتبط مثلا بالدفاع عن بعض الفئات الاجتماعية المسحوقة التي تعرضت للظلم والقهر، من خلال الدفاع عن حقوقهم وإرساء نظام ديمقراطي يضمن لهم حقوق المواطنة المكفولة دستوريا.

2-التفاؤل بالنجاح.

3- اختيار الوقت المناسب كمنطلق للحركة الاجتماعية، كحدث معين يساعد على إثارة معاناتهم، بل يصب في قضيتهم، ومراميهم.

4-إقامة تحالفات فعالة مع حلفاء خارجيين من الجماعات الأساسية في المجتمع كمؤسسات المجتمع المدني، فالحركات الاجتماعية تتكون من تفاعلات بين مجموعات متصلة بشكل مؤقت (وغالبا متغيرة) من المطالبين والمستهدفين من هذه المطالب، وأطراف ثالثة مثل القاعدة الشعبية، والحلفاء والمطالبين المنافسين، والسلطات والجهات العامة المتنوعة، والتي تلعب أدوارا هامة في انتشار أو تفتح الحملات حتى تضمن الحركة بقاءها وتأثيرها وتوسعها

5-الحشد الفعال للأشخاص، والقيادة الفعالة القادرة على جلب الأعضاء المخلصين والمتحمسين لأهداف الحركة، فضلا عن الموارد المالية والمنشآت اللازمة لبقاء الحركة.

6-التغلب على المعارضة الخارجية، فنجاح الحركة الاجتماعية مرتبط بالتغلب على المعارضة المضادة التي قد تشكل تهديدا لوجودها وبقاءها (أحمد م.، 2018، الصفحات 390- 392).

2-مراحل نمو الحركات الاجتماعية

قبل التطرق إلى مراحل نمو الحركات الاجتماعية، وجب التعرف على الأسباب التي تغذي نموها ونشوؤها، وقد حددها " جوزيف هايمس" في أربع أسباب تتمثل في الآتي:

- **المحن الاجتماعية:** التي تتبلور عن فشل المؤسسات الاجتماعية في تحقيق وإنجاز أهدافها، ففي أزمة الكساد الاقتصادي الكبرى التي سادت العالم (إبان العقد الثالث من القرن العشرين) ظهرت مشكلات اجتماعية واقتصادية لملايين الناس، حيث لم يجدوا عملا يعشوا من ورائه بغض النظر عن نوع مهاراتهم وتحصيلهم العلمي فتفاقمت البطالة وساد المجتمع وهن وضعف في قيمهم المعيارية، فعجزت المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية عن امتصاص الكساد الاقتصادي الأمر الذي دفع بالعديد منهم بالانتماء إلى حركات اجتماعية.

- **الإرهاق الاجتماعي:** الذي ينشأ عن شعور الأفراد بعدم تحقيق الضمان والأمان في حياتهم اليومية، فبات مستقبلهم غامضا وغير مؤكدا، مما أصبح إدراك الحياة الاجتماعية أمرا عسيرا وصعبا بسبب اضطرابها وارتباكها وعدم استقرارها، وإزاء ذلك ينخرط الأفراد في حركات اجتماعية للخروج من حالة الإجهاد والإرهاق الذي أصابهم.

- **عدم الرضا الشخصي:** الذي ينجم عن عدم تحقيق الرغبات الشخصيات مما يولد لدى الأفراد سلوكا عدميا مشحونا بالقلق والتوتر، الأمر الذي يحجب إبداعهم وابتكارهم الخلاق ويمكن تسميته بالمشكلة الإحباطية.

- **تنوع البدائل في العمل الجمعي:** الذي يعني ظهور عدة تجمعات وتنظيمات اجتماعية مختلفة في أهدافها وهياكلها لتدافع عن المجتمع، وتساهم في معالجة أزماته الاجتماعية والاقتصادية بحيث يصبح الفرد تائها ومحتارا في توجيه انتمائه لأي التنظيمات القائمة في مجتمعه من أجل تحقيق طموحه، وهذا ما حصل في فترة الكساد الاقتصادي في المجتمع الأمريكي (العمر، 2010، الصفحات 23- 24).

تمر الحركات الاجتماعية في تكوينها بمراحل محددة حتى تصبح مستقرة وثابتة داخل المجتمع، وذلك على النحو الآتي:

– **المرحلة الأولى:** تعتمد على شخصية مؤسسها وما يتمتع به من جاذبية وقدرة على التعبير والإقناع، وجعل الناس يلتقون حوله، وتسمى هذه الصفات بالكاريزما. خلال سنوات التكوين الأولى تتخذ معظم الحركات الاجتماعية شكل الجماعة الأولية غير الرسمية، وتبدأ العملية من خلال عمل مؤسس على التأثير في مجموعة الأفراد الذين يتبعونه، حيث لا تكون لهم في البداية الرغبة في تكوين تنظيم اجتماعي، وبنمو الجماعة يتجه المؤسس إلى وضع تنظيم للحياة والسلوك مثل تعاليم حسن البنا للإخوان المسلمين.

– **المرحلة الثانية:** تتحول الحركة الاجتماعية إلى ما يسمى بالتنظيم الرسمي لجماعة الأفراد الذين يلتفون حول رسالة محددة، تتعلق بالقضايا التي يؤمنون بها، وفي هذه المرحلة تتضح بشكل كبير الصفات المتطلبة للعضوية، كما أن حدود السلطة تزداد وضوحا، ويمكن أن تظهر خلافات وصراعات داخل الحركة، ومن ثمة لابد من ظهور مؤسس ثاني.

– **المرحلة الثالثة:** تتميز بالتوسع والتنوع، إذ تأخذ أشكالا متعددة من التنظيم، حيث تختلف الحركات الاجتماعية فيما بينها، من حيث توسعها: فمنها من يقع تحت تأثير حدود العنصرية أو الطبقية، ومنها من يتخطى هذه الحدود، لذلك نجد أشكالا عديدة للحركات الاجتماعية، كالحركات الدينية والقومية، العنصرية، الثورية، الشبابية والنسوية (عيسات، 2020، صفحة 250).

خلاصة

لا شك أن هناك محاولات عديدة لرصد مراحل نمو الحركات الاجتماعية وتطورها، إذ تمر الحركات الاجتماعية بوجه عام في أثناء عملية نموها بعدد من المراحل، فتاريخ كل حركة اجتماعية يبدأ في الغالب الأعم بمرحلة من "التعبئة الأولية" أي حشد الأعضاء للمساهمة في نشاطات الحركة، وسرعة توصيل الأفكار وانتشارها وكثافة الاتصالات، أي أن تعبئة المجتمع تشكل واحدة من مقدمات ظهور الحركات الاجتماعية، وكذا وضع الموارد المطلوبة للوصول إلى هذه الأغراض موضع العمل، وعادة ما تتسم بداية عملية التعبئة بوجود مرحلة مبادرات لا مركزية وغير متسعة تمثل بدايات الحركة، وتليها مرحلة العمل المنظم (شكر، 2020، صفحة 483).

ويختزل بعض علماء الاجتماع مراحل نمو الحركات الاجتماعية في أربع مراحل:
المرحلة الأولى: وتكون الحركة في هذه المرحلة تلقائية لا تتميز إلا بشيء قليل من التنظيم، وتكون الأدوار غير واضحة كما أن أهداف الحركة لم تتبلور بعد، وهي المرحلة الأساسية التحضيرية والتي يتحتم فيها على الجماعات مواجهة مشكلات متعددة ترتبط برؤية الحركة وسياساتها وبرامجها وأساليب عملها، ولكنها لا تستطيع التعامل معها، وتظل جهودها مشتتة والقيادة غير متبلورة.

المرحلة الثانية من حياة الحركة فتتميز بالتنظيم الواضح والبناء الاجتماعي الذي فيه ال تتحد فيه الأدوار والأهداف والأيديولوجية المتكاملة، هي المرحلة التي تصبح عندها تلك الجماعات على وعي بأن غيرهم يشاركهم عدم قناعاتهم بالوضع القائم، وتتميز القيادة في هذه المرحلة بطابعها الإصلاحي وتباشر مسئولياتها من خلال القدرة على قيادة الجماعة وتبصيرها بالمشكلات وبالحلول الواعية لها.

المرحلة الثالثة: فهي المرحلة الرسمية التي تتم إثارة فيها دعم الجماهير للحركة وتأييدها، وكذلك تتضح القيم والأهداف، ويظهر داخل الحركة تسلسلا هرميا للقيادات وأدوار الأعضاء، هذا بالإضافة إلى تحديد السياسات وبرامج العمل.

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الشرعية والتي تصبح فيها الحركة مقبولة من المجتمع، ويصبح الإداري المنفذ هو أكثر القادة تأثيرا، وقد لا تصل كل الحركات إلى هذه المرحلة ومع ذلك فإن كثيرا منها يصبح لديها قدرة متزايدة على التأثير والتغيير (شكر، 2020، صفحة 483).

الفصل الثالث–النظريات المفسرة لنشأة الحركات الاجتماعية

توطئة

لقد كانت الحاجة ومازالت إلى سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية كمعرفة قادرة على الإجابة عن مختلف القضايا والأسئلة التي يثيرها الاحتجاج الاجتماعي عبر المجال العام، فمع ثلة من أهل السوسيولوجيا في القرن العشرين سينطلق البدء السوسيولوجي في تشريح ظاهرة الحركات الاجتماعية وتفكيكها وستتسع مساحات الانشغال، مثلما ستتعدد المقاربات والتحليلات، وستلوح في إثر ذلك أسماء باحثين سخروا جانبا مهما من جهودهم العملية لدراسة هذه الحركات وارتباطها بعملية التغير الاجتماعي (العطري، 2011، صفحة 21).

نشأ علم اجتماع الحركات الاجتماعية في خضم التطور الذي شهده علم نفس الحشود في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، والبحوث التي أجريت في شيكاغو على الجمهور وتجسدت أساسا في أعمال روبرت بارك، لما سمي بالسلوك الجماعي، أو «الظواهر الجماهيرية»، ثم تم تحديد العمل الجماعي حصرا بالخصائص المادية والزمنية: من خلال اجتماع عدة أشخاص في مكان معين، للنظر في أهداف التجمع، هنا يمكننا تمييز عمل هربرت بلومر الذي يقترح تعريفا للحركات الاجتماعية ويحاول تصنيف مختلف أشكال العمل الجماعي: باعتباره أحد جوانب السلوك الجماعي، الذي يغطي أيضا ظواهر أخرى كحركات عامة واجتماعية. ومع ذلك، فإن الحركات الاجتماعية – حسبه–تتميز بجانبها التطوعي: فهم يشكلون «المشاريع الجماعية لإنشاء نظام جديد للحياة»، ومن جهة أخرى يحدد دورهم في التغييرات الثقافية التي تسبب عدم الرضا والسخط على النظام القائم، ومن ثمة يولدون «الحركات العامة» (الحركات العمالية، والحركات السلمية، وما إلى ذلك)، غير المنظمة، ولكنها تشكل أساس الحركات الاجتماعية التي تمتلك أهداف محددة، منظمة، ثقافة وشعور بالانتماء وقائد يوجهها (Fillieule, 2009, pp. 16- 17)

كما تشكل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية اليوم حقلا فرعيا في العلوم الاجتماعية، يتقاطع مع حقول معرفية أخرى كالعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وغيرها، وقد تبلور هذا الحقل المعرفي حديثا في فرنسا منذ ما يقرب عشرون عاما، بينما تعود بداياته الأولى في الولايات المتحدة وتحديدا في أوائل سبعينيات القرن العشرين، والواقع أن الزخم المعرفي بظاهرة الحركات الاجتماعية، انعكس على طبيعة المقاربات النظرية في تعاطيها مع الفعل الاحتجاجي، فانتقلت من الاتجاه الماركسي مرورا بالاتجاه البنائي الوظيفي، إلى الاتجاهات الحديثة التي لم تعد تنظر إلى الحركات الاجتماعية بوصفها أفعال تعبر عن مطالب اجتماعية وسياسية للفاعلين الاجتماعيين، بقدر ما عن تعبر عن تجليات الهوية الجمعية لهؤلاء الفاعلين الاحتجاجيين، ومصالحهم المشتركة، وهو معبر هوياتي تؤسس له مقاربة الحركات الاجتماعية الجديدة (كوساح، 2018، صفحة 81).

مثل هذا النمط الجديد من الحركات شكل موضوع اهتمام لكل من آلان توران وألسندرو بيزورنو، وكولان كراوتش، لقد بات منظورا إلى هذه الحركات بوصفها أداة تحليلية تمكن من فهم الصراعات الاجتماعية، والرهانات التي تحكمها في نسق مجتمعي معين، كما تعتبر شكل من أشكال التعبئة يحمل مشروعا مجتمعيا جديدا يقوم على مناهضة سلطة الدولة، وتدافع عن حقوق الطبقات الاجتماعية المضطهدة (الزعفوري، 2009، صفحة 238).

1- نظرية السلوك الجماعي:

السلوك الجماعي هو سلوك لا تحكمه القواعد والتوقعات اليومية التي تعطي التوجيه للسلوك الاجتماعي، والذي لا يعكس البنية الاجتماعية (القوانين والاتفاقيات والمؤسسات)، وصفه معظم علماء الاجتماع بأنه «محرك للتغيير الاجتماعي»، ويسميه آخرون سبباً للثورات الكبرى، وتعتبر دراسة غوستاف لوبون من أوائل الدراسات التي اهتمت بالحشد، والتي نُشرت في عام 1895، فمن وجهة نظره، عندما يشارك الناس في التهيج الجماعي

الناتج عن الحشود، فإنهم يفقدون مؤقتاً بعض المهارات الرئيسية في التفكير التي تحدث في الحياة اليومية، في مثل هذه الحالات ينسحب الناس ويسهل التلاعب بهم من قبل الدعوات الديماغوجية أو قادة الحشد، خيت يتفاعل الأفراد بطريقة "بدائية"، كما يقول لوبون، الذي أعرب عن رأيه للجمهور الذي يقول: "يمكن أن يكون الشخص المعزول متحضراً، وهو بربري في الحشد – وهذا يعني مخلوق يتصرف بشكل غريزي– إنه يمتلك العفوية والعنف والشراسة، وكذلك الحماس والبطولة كإنسان بدائي (Mehmedi, 2013, p. 2)

تعتبر سنوات الأربعينيات والخمسينات من القرن العشرين سنوات البدء في دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية، وتدين هذه النظرية بالكثير لمدرسة شيكاغو وأساسا لبارك (PARK)ومن بعده بلومر، كما تدين لبعض الوظيفيين من أمثال سمسلر(SMELSER) وبعض الباحثين القريبين من علم النفس الاجتماعي مثل غوك (GURR) وتستند في تفسيرها للحركات الاجتماعية إلى خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستيريا الجماعية، حيث تنتقل العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منساباً مع السلوك الاندفاعي (العطري، 2011، الصفحات 22– 23).

كما يؤكد أصحاب هذه النظرية أن السلوك الجماعي هو نوع من السلوك التلقائي وغير المنظم نسبيا تقوم به أعداد كبيرة من الناس الذين يستجيبون لحافز مشترك يحدث في الحشود، والغوغاء، والهستيريا الجماعية، كما في أعمال الشغب، ويُعتقد أن الناس يميلون إلى التنازل عن فرديتهم وحكمهم الأخلاقي في الحشود والاستسلام لقوى التنويم المغناطيسي للقادة الذين يشكلون سلوك الحشود كما يحلو لهم (Imhonopi & et al, 2013, p. 77)

وبالمجمل فإن الحركات الاجتماعية وفقاً لهذا الفهم، تنطوي على ردود أفعال ليست بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف غير طبيعة من التوتر الهيكلي بين المؤسسات

الاجتماعية الأساسية، ويؤكد أنصار هذه النظرية المسار الانحرافي الذي قد تسير فيه الحركة الاجتماعية، أي من الممكن أن تحتمل في مستقبلها ملامح الخطورة تماما كما هو الأمر بالنسبة إلى الحركات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا، كما يصرون على اعتبارها انعكاسا لمجتمع مريض، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية بل تتضمن أشكالاً من المشاركة الاجتماعية والسياسية.

2- نظرية تعبئة الموارد:

تبلورت نظرية تعبئة الموارد في الستينيات من القرن الفائت ارتكانا على فهم خاص يبحث في تشكل الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية، التي تتوافر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي بدون إغفال القدرة على استعمال هذه الموارد، وقد ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية في أمريكا، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصاً مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة (خريسان، 2016، الصفحات 249- 250).

يعد أوبرشال (Oberschal) وغامسون (Gamson) وتيلي وماكرثي زالد (M.zaid) من أبرز منظري هذه الاتجاه، ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية هي استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثاً في المجتمع، وعليه لا يتوجب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية. لهذا تعير هذه النظرية جنباً كبيراً من الاهتمام للعلائق القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي لاكتشاف جدول التأثير والتأثر بين الاحتجاجي والسياسي (العطري، 2011، صفحة 23).

وفقا لأصحاب هذه النظرية، فإن النجاح في تغيير المجتمع السائد، يعتمد على تأمين الموارد من الداخل والخارج، ويمكن أن تشمل الموارد ليس فقط رأس المال المادي (على سبيل المثال، المال، الحيز، والمعدات)، وإنما كذلك رأس المال البشري (مثل المعرفة والجهد التطوعي) ورأس المال الاجتماعي (مثل إمكانات الربط الشبكي والمرونة التنظيمية)، يضاف إليها هياكل الفرص السياسية، بمعنى درجة انفتاح الحركات الاجتماعية على الدولة أو النظام السياسي والتي من الممكن أن توفر الموارد لمنظمة ما (NERBONNE & KRISTEN C. NELSON, 2004, p. 819)

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن التعبئة هي العملية التي تؤمن بها الحركات الاجتماعية السيطرة الجماعية على الموارد اللازمة للعمل الجماعي. ولذلك، فإن القضايا الرئيسية هي: الموارد التي تسيطر عليها المجموعة قبل جهود التعبئة، والعمليات التي تقوم المجموعة من خلالها بتجميع الموارد وتوجيهها نحو التغيير الاجتماعي، ومدى زيادة المنخرطين لمجموع الموارد (Jenkins, 1983, pp. 532– 533)

استنادا إلى هذا الطرح، تشير الدراسات بشكل عام إلى أن التعبئة تقوم على تضامن وتكاثف الأعضاء في الشبكات الاجتماعية التي توفر المكافآت الشخصية (يشار إليها باسم الحوافز التضامنية)، والتقارب الأيديولوجي وتطور الهوية الجماعية والتحرر المعرفي والفعالية السياسية بين أعضائها للمشاركة بشكل أقوى (Golhasani & Abbas Hosseinirad, 2016, p. 2)

في السياق ذاته، تركز نظرية تعبئة الموارد على عنصر التنظيم، الذي يعتبر ضروريا لفهم ديناميات الأفعال الجماعية، سواء كانت عبارة عن حركات اجتماعية أو جماعات مصالح، فهذه الحركات تنظم نفسها لتحقيق مطالب خاصة، كالدفاع عن قضية حقوق الإنسان مثلا، وتتشكل هذه الحركات من أشخاص يخصصون من مالهم ووقتهم للدفاع عن قضايا يؤمنون بها، كما تركز على المستفيدين المحتملين الذين يطلق عليهم " الراكب

الحر" حيث يستفيدون من نجاح الحركة دون أن يشاركوا فيها، كما تركز هذه النظرية أيضا على وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي كعامل أساسي في عملية تعبئة الحركات الاجتماعية (فهمي، 2019، الصفحات 17- 18).

ووفقاً لهذا النهج، فإن الاحتجاج الاجتماعي هو مجموع الإجراءات الجماعية العقلانية التي تتخذها الجماعات من أجل تعزيز أهدافهم ومصالحهم، من خلال ممارسة الضغط على من هم في السلطة للاستسلام لمطالبهم، هذا الخيار هو بالأحرى خيار سياسي استراتيجي وليس استجابة عاطفية للظلم، إن العنصر الرئيسي لحوافز الأفراد عند الانخراط في عمل جماعي هو توقع ذاتي لما إذا كان الإجراء سينجح وسيحقق أهدافه. هذا يؤدي إلى الرأي القائل بأن الناس يمضون في العمل الجماعي إذا رأوا أنه سيحقق أهدافهم (Koffas, 2019, p. 11).

وبالمجمل، فإن الحركات الاجتماعية حسب هذه النظرية قد تكون جزءا من العملية السياسية، ولا ترتبط بظروف استثنائية يعيشها المجتمع، وتبحث في الآليات والموارد التي تسمح بتنشيط وانتشار التعبئة الاجتماعية، حيث تؤكد أن جوهر الحركة الاجتماعية هي عملية تعبئة للموارد واستغلال الشبكات الاجتماعية في تنشيط العملية السياسية (العالي، 2020، صفحة 189).

3- نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة

يرتبط بروز " الحركات اجتماعية الجديدة " – حسب" آلان تورين"– بتغييرات عميقة يمكن ملاحظتها في المجتمع، فعلى خلاف "الحركات الاجتماعية الكلاسيكية" التي تراقب الموارد المنتجة في المجتمعات الصناعية، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة في المجتمعات "المتقدمة" أو "الصناعية"، تراقب دائرة الخدمات والاستهلاك والروابط الاجتماعية، وتبعا لهذه التغيرات التي تمس البنية الاجتماعية، فإن "الحركات الاجتماعية الجديدة" لم تعد تناضل من أجل استرجاع الهيكل المادي للإنتاج كما قد تفعله "الحركات القديمة"، بل تناضل من

أجل إعادة امتلاك الزمن والفضاء والروابط ضمن الوجود اليومي الفردي (لصاوت، 1999، صفحة 51).

هذه الحقيقة يؤكدها " آلان توران" بقوله "إن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تنطلق من مبدأ تغيير الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، بل تدافع عن حرية كل فرد ومسؤوليته، وحيدا كان أو ضمن جماعة، ضد منطق لا شخصي هو منطق الربح والمنافسة، كما تهدف إلى الدفاع عن حرية الفرد ومسؤوليته تجاه المجتمع والنظام الذي يشتغل وفق منطق التمييز بين المباح والمحظور وبين المعقول واللامعقول" (توران، 2011، صفحة 265).

ومن جهته يؤكد ألبيرتو ميلوتشي أنَّ الحركات الاجتماعية الجديدة، خلافًا للحركة العمالية، لا تقصر طموحها على السَّعي وراء المكاسب المادية، بل تتحدَّى المفاهيم المُبهمة عن السياسة والمجتمع في حد ذاتهما، ولا يُطالب الفاعلون الجدد كثيراً بزيادة تدخل الدولة من أجل ضمان الأمن والرَّفاه، بل يَبذلون جهداً خاصًّا لمقاومة توسُّع التدخل السياسي والإداري في شئون الحياة اليومية والدفاع عن الاستقلالية الشخصية (بورتا و ماريو دياني، 2019، صفحة 26).

أما "يورغن هابرماس" لا ينظر إلى الحركات الاجتماعية الجديدة كأفضل أمل لإضفاء الطابع المؤسسي "المتوازن" على إمكانات الحداثة، ولكنه يشير إلى دورها في تعزيز الأخلاق السياسية الجديدة أي بوصفها حركات دفاعية تتخذ شكل مقاومة تهدف إلى بناء سد ضد القوى المتعدية للمال والسلطة البيروقراطية المنبثقة عن النظام الاقتصادي – الإداري، وبعبارة أخرى أكد هابرماس أن الحركات الاجتماعية الجديدة تتجاوز المحتوى الثقافي الذي تسعى قوى الحداثة المهيمنة إلى تجسيده مؤسسيا، من خلال تقديم ممارسات وأفكار جديدة تشكل مجتمعا معاكسا أو حداثة بديلة تعزز الأخلاق الجمالية والعملية في أبعاد الحياة اليومية (Strydom, 1990, pp. 13– 15)

في السياق ذاته، يؤكد هابرماس أنه يتوجب على الحركات الاجتماعية الجديدة أن تستخدم الفعل التواصلي المحمل بالقيم الإنسانية كوسيلة لنشر الفكرة وتعبئة الموارد والكوادر للضغط

على السلطة ورجال الأعمال، وتبعا لذلك تستمد الحركات الاجتماعية الجديدة مشروعيتها من طبيعة مطالبها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، أو الثقافية، ومن المهارات التواصلية لقيادتها، وكان هابرماس يعي جيدا صعوبة تحقق العلاقة بين الأفعال القصدية (الرشيدة) والتواصلية من منطلق أن الرأسمالية لا تمتلك منطقا جوهريا لإنتاج العلاقة بين الجدلية بين النظام وعالم الحياة (بدوي، 2020، صفحة 90).

يذهب أحمد موسى بدوي أن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تنطوي جميعها على أفعال تواصلية رشيدة، كتلك الداعية إلى المثلية الجنسية، لأنها لا تعبر في جوهرها عن أفعال محملة بالمعيار الأخلاقي والقيم الإنسانية الكبرى، لأنها تهدر قيمة الحياة والمحافظة على استمرار النوع البشري، كما تدخل الحركات الدينية المتطرفة في خانة هذه الحركات التي لا تقبل التنوع، والتعددية الفكرية والاعتراف بالآخر، وهي بذلك لا تمارس أفعال تواصلية معبرة عن القيم الإنسانية.

أما عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" ينطلق من إحساسه الإنساني المرهف بعدم تحقق المساواة في المجتمع الحديث، ومن هذا المنطلق حاول معارضة الفكر الاجتماعي السائد، ثم عمل على استثمار نتائج هذه المعارضات في تطوير نظرية اجتماعية تكشف العلاقة بين الذاتي والموضوعي، وتعيد التماسك إلى العلم الاجتماعي كما أنها تعيد التواؤم بين المقولات النظرية والإجراءات المنهجية والمسؤولية الاجتماعية (بدوي، 2020، صفحة 96).

يؤكد عبد الرحيم العطري في هذا الإطار، إن جوهر الحركات الاجتماعية الجديدة يتكثف حسب بورديو، في سؤال الهيمنة وصراعات التحرر منها: فالهيمنة منغمسة في اللاوعي الجمعي، وينبغي تحويل هذا اللاوعي إلى وعي يعيد كتابة التاريخ، إذ يجب أن يكون علم الاجتماع تاريخيا، ويجب أن يكون كل تاريخ اجتماعيا، وفي ظل هذا الشرط التاريخي للحركات الاجتماعية، يلتقي مع آلان توران، فكلاهما لم يتردد في إعلاء شأن هذه

الحركات في كتابة التاريخ، وتحصين قيم وممارسات بصيغة الجمع (العطري، 2011، صفحة 30).

وبالمجمل، تتمثل نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة كرد فعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة كما أنها أيضا تختزن الحلول الممكنة لجميع هذه الأعطاب والتناقضات، ويتم التجديد دوما في إطار هذه النظرية على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة التي تؤشر على الانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى الدفاع عن المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية، وهو ما يعبر حسب منظّري هذه النظرية عن أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة عن الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة (العطري، 2011، صفحة 24).

4- براديغم الفعل / الهوية:

تبلورت هذه النظرية مع محاولة توماس كون لدراسة الهوية والتشكل والفعل من خلال ما سمي برادايغم الفعل /الهوية ، حيث فسر تقدم العلم عن طريق "الثورة العلمية" من خلال حركات تدور في حلقة، تبدأ من مرحلة ما قبل العلم، وتنتقل إلى مرحلة العلم السوي ثم الدخول في أزمة التي تؤدي ثورة، والتي بدورها تقود إلى علم جديد ثم إلى أزمة جديدة وهكذا، هذا الأمر أو الفعل أو الحركة يشير إلى وجود ديمومة وديناميكية تجعل العلم يتقدم بالثورات، هذه الدورة أو الحركة تمنع الركود أو الاستقرار السلبي في المجتمع فتجعله في حركة دائمة ساعيا نحو التغيير والتصدي للهيمنة، وتحصين الهوية عبر الاحتجاج والتكتل بهدف الوصول إلى الغايات المنشودة (المجالي، 2020، صفحة 128).

وبتعبير آخر، تفسر هذه النظرية الحركات الاجتماعية على أنها ديناميات اجتماعية تمنع الركود والثبات الاجتماعي وتسعى إلى التغيير وإعادة إنتاج الواقع ليصبح أكثر

عدالة للفئات المهمشة، وبالتالي يمكن فهم الحركات الاجتماعية على أنها فعل اجتماعي تقوم به فئات اجتماعية تسعى لأن تكون في وضع أفضل، من خلال تحسين الواقع وتخليص المجتمع من الركود.

يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتمـــاعي وهي تعمل ضد الأشكال المؤسسية القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها، فهي تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الانتاج الاجتماعي والاقتصادي، كما يرون أن هناك إحلالا تدريجيا يتم في استبدال النمط القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع آخر وهو مجتمع ما بعد التصنيع القائمة علـــى البرمجـــة، ويتميز هذا النوع من المجتمع بأنواع أخرى من العلاقات والصراعات الطبقية، وتهيمن فيه الطبقة التكنوقراطية، في حين ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي ضد الأوضاع القائمة، ويعتبرون أن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية ثقافية وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية (صوراية، 2016، صفحة 348).

بهذا المعنى، تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية ديناميات اجتماعية حائلة دون الركود أو الثبات الاجتماعي، فهي أفعال احتجاجية تروم التغيير، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة. فأنصار هذه النظرية يؤكدون أن المجتمعات البشرية سائرة علي درب الانتقال من الشكل القديم للرأسمالية الصناعية إلى مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على " البرمجة " حيث يسيطر التكنوقراط وتنامي عناصر الهيمنة والتوجيه. وعليه، يلح أنصار هذه النظرية على أن المجتمع المبرمج والموجه من جانب التكنوقراط يبخس دور الطبقة العاملة ويحد من فعاليتها في صناعة التغيير (العطري، 2011)

وهكذا ننتهي إلى نتيجة مفادها أن الحركة الاجتماعية محاولة لتشكيل العالم وفق منطق جديد يقوم على التغيير المستمر في المؤسسات والأنماط السلوكية والهوياتية القائمة من أجل تحسين الهوية.

5-نظرية الضغوط الاجتماعية:

تفسّر هذه النظرية نشوء الحركات الاجتماعية على أساس شعور الافراد بالحرمان من الحقوق والثروة الاجتماعية، بمعنى وجود اعتقاد مشترك بين أعضاء الحركات الاجتماعية بضرورة تغيير الأوضاع القائمة التي تعبر عن الفساد والتردي، كما أن الضغوط الاجتماعية الاقتصادية تولّد تياراً يمهّد لظهور الحركات الاجتماعية.

في هذا السياق يقدم "نيل سملسر" ستة محددات متتابعة تحكم تطور الحركات الاجتماعية كل منها يضيق من نطاق النتائج المحتملة، وهذه المحددات هي:

- الأوضاع البنائية المهيئة (وهي الضغوط الاجتماعية العامة الضرورية لحدوث الحركات الاجتماعية).
- الخاصية البنائية أو الأسلوب البنائي (الإحساس بالظلم أو غياب العدالة الاجتماعية أو الشعور بالضيق أو السخط).
- نمو وانتشار اعتقاد عام (كالأيديولوجيا التي تقدم حلولا تصورية للمشكلات التي يستشعرها الناس).
- العوامل المعجلة (أحداث تنبه إلى أفعال أو تطلقها).
- تعبئة المشاركين للفعل (من خلال اعتناقهم مذهبا جديدا مثلا).
- ممارسة الضبط الاجتماعي من طرف السلطة الحاكمة، بالقدر الذي فتح المجال أمام الحركة الاجتماعية للتظاهر والتعبير عن مطالبها وأهدافها (مارشال و آخرون، 2000، صفحة 634).

لكن هذه النظرية رغم تأكيدها على أهمية الضغوط الاجتماعية في نشوء الحركات الاجتماعية، إلا أنها لم تفسّر لنا أسباب عدم ظهور الحركات الاجتماعية في المجتمعات الديكتاتورية مثلا، مع العلم بأن الحكم الديكتاتوري يسلّط ضغوطاً اجتماعية عظيمة على الأفراد. بل إن أغلب المجتمعات الانسانية فيها نوع من الحرمان الاجتماعي، ولكننا لا نرى ظهور الحركات الاجتماعية التي تنادي بالتغيير. فالزنوج في جنوب إفريقيا وفي أوروبا

وفي أمريكا الشمالية رضخوا تحت نير ظلم الرجل الأبيض لأكثر من مائة عام قبل أن تظهر حركاتهم الاجتماعية المُطالِبة بالمساواة. والأغلبية من جماهير العالم الثالث ترضخ تحت نير الظلم والاستعباد دون أن تكترث لسماع صوت القلة من الأحرار. بل إن الحركات الاجتماعية الأوروبية الداعية الى الاقرار بحقوق المرأة ظهرت بشكل فاجأ أغلب النساء في المجتمعات الاوروبية نفسها، في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين (محمد، 2014)

6-النظريات النفسية:

عادة ما يقوم علماء النفس الذين يدرسون المجتمع الجماهيري بصياغة مفهومية للحركات الاجتماعية على أنها تكيفات تفكيكية للوظيفة يقوم بها الأفراد إزاء الضغط الشخصي.

في هذا السياق، تقدم نظريه الحرمان النسبي التي ظهرت في الستينات على يد "روبرت تيد غير" خصوصا في حقل السوسيولوجيا الأمريكية رؤية سيكولوجية كتعبير عن وضعية غير سوية من الناحية العاطفية والاجتماعية مضمونها أن الأبعاد النفسية للحرمان الاقتصادي دور أساسي في حفز العصيان والثورة أو العنف، ومن ثم، فإن الأفراد المحرومون من الثروات الاجتماعية الذين يشعرون بأنهم ضحايا التمييز وانعدام العدالة الاجتماعية هم أكثر قابلية على تقبل دعوات الحركات الاجتماعية والانضمام إليها بمعنى أن الشعور بالإحباط الناتج من إدراك الحرمان هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري (الدين، 2017، الصفحات 169- 170).

كما يعتقد " روبرت تيد غير" أن جوهر الحركات الاجتماعية الثورية يتألف من أصحاب العقد النفسية الذين يفتقدون لمعنىً وهدف شامل في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وكل الذين يفتقدون إلى حظ في التوفيق الاجتماعي، فعندما يصل الأفراد إلى درجة من الإحباط والتعاسة، فإنهم يكونون قد وصلوا إلى نقطة تكون فيها الحرب قد أصبحت ضرورة سيكولوجية (غير، 2004، الصفحات 259- 260).

خلاصة

من منطلق مناقشتنا للنظريات السوسيولوجية المفسرة للحركات الاجتماعية نصل إلى حقيقة مفادها أنه يجب مقاربة الحركات الاجتماعية من منظور علم الاجتماع النقدي الجديد في عصر الهيمنة فيه مفرطة والمستقبل غامض جدا.

ومن هذا المنطلق، لم تحتل الحركات الاجتماعية حيزا بارزا في نظريات علماء الاجتماع الأوائل على غرار إميل دوركايم، ماكس فيبر، أو حتى كارل ماركس، بالنسبة إلى دوركايم شكلت الحركات الاجتماعية أعراض الضائقة المجتمعية، في حين اعتبرها فيبر تعبئة لمشاعر غير عقلانية من قبل قادة كارزميين، في المقابل، جعل ماركس الحركة العمالية المركز لنظريته، كانت البروليتاريا موضوعا وهدفا للتاريخ، وشكلت أهداف التاريخ من أجل خلق التاريخ (بوراووي، 2015، صفحة 44).

ما يمكن التأكيد عليه حول بعض نظريات الحركات الاجتماعية التي ارتبطت بأسماء مثل تشارلز تيلي ووليام كامسن ودوغلاس ماك آدام وسيدني تارو وغيرهم، أنهم تعاملوا مع الحركات الاجتماعية على أنها سياسات عقلانية تتجاوز البرلمانية، واعتبروا أن المظالم لا تكفي لشرح العمل الجماعي، ولكنها تعتمد على الموارد الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن الفرص السياسية والتأطير الفعال، كل ذلك أدى بهم إلى إغفال السياقات المحددة التي تحولت إلى متغيرات خاملة، ولكن تم بناء هذه النظريات على أساس حركات اجتماعية معينة، وخاصة حركة الحقوق المدنية، والحركات الاجتماعية في منتصف القرن العشرين، وقد تجاهلت حركات اجتماعية أخرى تفتقر إلى الموارد، ولكنها حققت أهدافها كحركة الناس الفقراء في أمريكا، والعاطلين عن العمل في المملكة المتحدة (بوراووي، 2015، الصفحات 44- 45).

أما نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة تعرضت إلى انتقادات حادة، فكل ما هو مفترض أن يكون " معالم جديدة" وجد في الحركات الاجتماعية القديمة، كما أن كثير من

الحركات القديمة بدأت كشبكات لينة قبل أن تواصل مسيرتها، لكي تصبح منظمات رسمية، اتبعت بعض الحركات الاجتماعية الجديدة سبيلا مشابها، وأصبحت أكثر بيروقراطية، كمنظمة السلام الأخضر التي في الأصل بدأت شبكة لينة لأفراد متشابهي العقول منخرطين في أعمال مباشرة كثيرة، لتتحول مع مرور الزمن إلى منظمة رجال أعمال تضم عدد ضخم من الأعضاء، وموارد مالية ضخمة (غيدنز و فيليب صاتن، 2018، صفحة 350)

الفصل الرابع–أشكال الحركات الاجتماعية

توطئة

يتفق المختصون في الحركات الاجتماعية على وجود شكلين من الحركات الاجتماعية عرفتها المجتمعات المتطورة الما بعد المصنعة:

1–**النوع الأول:** يخص الحركات الاجتماعية الكلاسيكية التي ارتبطت عموما بالعالم العمالي، ونضالاته داخل الحركات النقابية احتجاجا على التجاوزات المفرطة للرأسمالية الصناعية.

2– **النوع الثاني:** والمتمثل في الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتميز بالأفعال الجماعية الاحتجاجية (المنظمة أو الغير المنظمة) والتي تبرز خارج الفضاء الاقتصادي والإنتاجي وينفرد هذا النوع الثاني من الحركات الاجتماعية بنوعية المشكلات الجديدة التي يطرحها، والمجالات التي يستهدفها وينشطها، وكذا الفئات الاجتماعية التي يجندها والاستراتيجيات التي يستعملها في منهجيته لمعالجة النزاعات وطريقة التصدي لها وأخيرا إلى الطابع الظرفي والآني الذي يتصف به عموما (دراس، 1999، صفحة 01).

وإذا حاولنا الاستناد إلى المراجع التاريخية والمهمة في علم الاجتماع نجد علماء الاجتماع يميزون بين نوعين من الحركات الاجتماعية، هما: الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها والحركات التي تهدف إلى تغيير القيم وتجديد الأخلاق. ويتحفظ كل من "بودون وبوريكو" على هذا التمييز فالمواجهة بين مفهوم نفعي وآخر مثالي للحركة الاجتماعية–في رأيهما–هي مواجهة خادعة، إذ أن المشاركون في حركة اجتماعية واحدة قد تحركهم دوافع مثالية وأخرى نفعية في آن واحد. وفضلاً عن ذلك فإن الحركات الموجهة نحو القيم لا تشكل كلا متجانسا، ومع ذلك يمكننا اكتشاف سمة مشتركة بين كل الحركات الموجهة نحو القيم، وهي أنها المكان الراجح لليقين الذاتي حسب تعبير "ماكس فيبر" (وهبه و جوزيف شكلا، 2022).

أ- تصنيف الحركات الاجتماعية تبعا لمعيار المجال

يمكن تصنيف الحركات الاجتماعية بعدة طرق، يمكن النظر أولاً فيما إذا كانت الحركة تنوي إحداث التغيير أو مقاومة التغيير، مثلا تنوي حركة مبتكرة (ليبرالية) تقديم شيء جديد فيما يتعلق بالثقافة وأنماط السلوك والسياسات أو المؤسسات، كما توجد الحركة المحافظة إلى الحفاظ على الوضع القائم (مقاومة التغيير)، مثل الحركة لمنع إضفاء الشرعية على الماريجوانا حيث لا تزال غير قانونية، كما تسعى الحركة الرجعية إلى إحياء العناصر الثقافي أو أنماط السلوك أو مؤسسات الماضي («إعادة الأيام الخوالي»). مثال على ذلك أن تكون حركة تريد العودة إلى حظر زواج المثليين، ويمكن أيضًا تصنيف الحركات من حيث جوانب المجتمع المستهدفة للتغيير، هل التغيير مطلوب في أنماط السلوك، ثقافة أو سياسات أو مؤسسات ؟ هل التغييرات تهدف إلى التأثير على الجميع، أم مجموعة معينة فقط من الناس ؟ حركة إصلاح تدعو للتغيير في أنماط السلوك والثقافة و/أو السياسة، أو استبدال مؤسسات اجتماعية بأكملها. ويسعى مؤيدو حركات الإصلاح مناشدة صانعي السياسات، ومحاولة انتخاب المرشحين، وأحيانًا عرض القضايا على المحاكم لتحقيق أهدافها. الحركات التي تنطوي على الدفاع عن الحقوق المدنية وحقوق المرأة والميل الجنسي وحقوق الإنسان حيث يدعون إلى قبول الثقافة السائدة في المجتمع، لضمان المساواة في الوصول إلى جميع المؤسسات الاجتماعية ولكنها لا تهدف إلى الاستعاضة عنها. تعتبر الحركات المناهضة للحرب والحركات البيئية أيضًا إصلاحية لأنها تدعو إلى إجراء تغييرات في سياسة الحكومة من خلال تحقيق التغيير المؤسسي الشامل (DEFRONZO & JUNGYUN GILL, 2020, p. 27)

قدم عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي ديفيد أبيرل، تصنيفًا للحركات الاجتماعية يشار إليه باسم النموذج البديل والتعويضي والإصلاحي والثوري كما يلي:

1. **الحركات التحويلية:** تعتبر حركات سياسية راديكالية، تعمل من أجل التغيير الشامل، قد يشارك أعضاؤها في أعمال عنف لتحقيق التغيير، وقد يتوقع حدوث تغيير كارثي على سبيل

المثال، حركة الهوية المسيحية، وهي حركة تتكون من الكنائس المسيحية المحافظة للغاية والمنظمات الدينية والجماعات السياسية اليمينية المتطرفة، يجمعها اعتقاد بتفوق البيض.

2.الحركات الإصلاحية: تعمل الحركات الإصلاحية على إحداث تغيير مجتمعي جزئي من أجل معالجة المظالم والتفاوتات، وتميل الحركات الإصلاحية إلى الرغبة في تعزيز التغيير الإيجابي وتحقيق النظام الاجتماعي، على سبيل المثال، لدى الحركات الإصلاحية السياسية العمل على خفض الديون الخارجية للبلدان الفقيرة، وبمجرد نجاحها، تتفرع لتغيير قواعد التجارة العالمية.

3. الحركات التعويضية: تسعى الحركات التعويضية إلى تعويض الأشخاص الذين يعانون من الإدمان، من خلال مساعدتهم على التعافي مثل مدمني الكحول المجهولين، حيث أن يقدم لأعضائه الخلاص الشخصي من خلال الاعتراف بمرضهم.

4. الحركات البديلة: تعمل الحركات البديلة نحو التغير الجزئي في الأفراد، حيث تشكلت تتشكل في الستينيات، وتتميز بثقافة مضادة ورفض المادية، وتطوير أنماط الحياة التقليدية من خلال تطوير أسلوب حياة مواز بيئي قابلة للبقاء والاستدامة. على سبيل المثال: حركة العودة إلى الأرض حيث اتخذت شعار تشجيع الهجرة من المدن إلى المناطق الريفية والالتزام بالكفاءة والاستدامة البيئية (Flynn, 2011, pp. 28– 31)

ب– تصنيف الحركات الاجتماعية وفقًا لطبيعة ومدى التغيير الذي تسعى إليه

يحدد علماء الاجتماع عدة أنواع من الحركات الاجتماعية وفقًا لطبيعة ومدى التغيير الذي تسعى إليه، من خلال فهم الاختلافات بين الأنواع العديدة من الحركات الاجتماعية التي كانت موجودة في الماضي ولا تزال موجودة اليوم.

في هذا السياق، تعتبر حركات الإصلاح أكثر أنواع الحركات الاجتماعية شيوعًا وأهمها تأثيرا في المجتمع، من منطلق أنها تسعى إلى إحداث تغييرات محدودة في بعض جوانب الأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، إنها لا تحاول الإطاحة بالحكومات ولكنها تعمل على تحسين الظروف داخل النظام الحالي، على سبيل المثال كانت بعض أهم

الحركات الاجتماعية في تاريخ الولايات المتحدة هي حركات الإصلاح، وتشمل هذه الحركة التي ألغت عقوبة الإعدام التي سبقت الحرب الأهلية، وحركة حق المرأة في الاقتراع التي أعقبت الحرب الأهلية، والحركة العمالية، وحركة الحقوق المدنية الجنوبية، والحركة المناهضة للحرب في عهد فيتنام، والحركة النسائية المعاصرة، والحركة البيئية (Barkan & et al, 2012, p. 484)

على العكس من حركة الإصلاح، تذهب الحركات الثورية خطوة كبيرة إلى أبعد من ذلك في السعي للإطاحة بالحكومات، حيث كانت الحركات الثورية شائعة في الماضي وكانت مسؤولة عن الثورات العظيمة في العالم على غرار روسيا والصين والعديد من الدول الأخرى، غالباً ما يشار إلى الحركات الإصلاحية والثورية باسم الحركات السياسية لأن التغييرات التي تسعى إليها سياسية بطبيعتها (Barkan & et al, 2012, p. 484)

ج. تصنيف الحركات الاجتماعية تبعا لمعيار السمات العامة

عموما يمكن أن نميز بين عدة أشكال من الحركات الاجتماعية تبعا لمعيار السمات العامة كالآتي:

– **الحركات الاجتماعية الدينية:** يمثل الدين عنصرا مهما لهذا النوع من الحركات التي تنادي بفكر ديني يختلف عن الفكر السائد في المجتمع.

– **الحركات الاجتماعية القومية:** تمثل القومية مصدرا مهما لها، وتستند كمفهوم سياسي على عدة دعائم كالاعتبارات الثقافية، العرقية، اللغوية، ولا شك أن الحركات القومية لعبت دورا مهما في مناهضة الاستعمار في الدول النامية خلال فترة الحكم الاستعماري لتلك الدول.

– **الحركات الاجتماعية العنصرية:** يمثل العرق دورا مهما في تشكيل الحركات الاجتماعية العنصرية، حيث يمكن النظر إلى العرق على أنه تعبير عن جماعة إنسانية تشترك في خصائص متماثلة أبرزها لون البشرة.

- **الحركات الاجتماعية العمالية:** تبدو من خلال التحركات التي تقوم بها الطبقة العاملة والنقابات العمالية في كثير من دول العالم، وذلك من خلال الاحتجاجات العمالية على نظام العمل الصناعي الاستغلالي، وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل، حيث لعبت هذه الحركات دورا بارزا في مجال الرعاية الاجتماعية للعمال (عيسات، 2020، صفحة 251).

- **الحركات الاجتماعية البيئية:** لقد تعددت أشكال الحركات الاجتماعية البيئية في الممارسة بالتوازي مع بروزها السياسي، وتتسم الحركات البيئية المعاصرة بتعدد المواقف، والفاعلين، والقضايا، إنها توجه النضالات البيئية من خلال هذه العملية، ولقد أصبحت الحركات البيئية في أوروبا مثالا على تحليل الحركات الاجتماعية الجديدة التي انبثقت من الفوضى الشديدة بالمجتمع الصناعي، حيث تجتاز الطبيعة والبيئة تحولات راديكالية (دويفيدي، 2002، الصفحات 93- 95).

د. تصنيف الحركات الاجتماعية تبعا لمعيار الهدف

وتصنف أيضا الحركات الاجتماعية تبعا لنوع التغيير (حركات التجديد، وحركات المحافظة) ووفقا لمدى الأهداف المتحققة (حركات الإصلاح، الحركات الراديكالية)، ووفقا لأساليب العمل (الحركات السلمية، والعنيفة، والحركات الإرهابية)، ووفقا للنطاق الجغرافي (الحركات المحلية، والإقليمية، والوطنية، والدولية)، ووفقا للهدف (حركات فردية، وحركات تركز على المجموعة)، ووفقا لوقت التأسيس (حركات قديمة، حركات جديدة)، ووفقا لطبيعة الهدف (الحركة الليبرالية الجديدة، حركة حقوق الإنسان، الديمقراطية، الخدمات العامة، الحركة الصناعية وغيرها (إبراهيم، 2019، صفحة 72).

في سياق آخر، يقدم الباحث الصربي "نيمانجا أندجالوكوفيتش Nemanja Andjelkovic" المهتم بالنظريات المعاصرة للديمقراطية والتعبئة الاجتماعية، تصورا آخر لأشكال الحركات الاجتماعية كما يلي:

– النوع الأول من الحركات هي تلك التي تستخدم أنشطة تافهة ويومية للمقاومة الرمزية والتخريب لإظهار السخط، أو ما يسميه جيمس سكوت وسيلة الضعفاء، وبالتالي، فإن أولئك الذين ليس لديهم ما يكفي من الموارد أو القوة أو الشجاعة لمعارضة الشركات التي تهدد البيئة علانية أو حقوق الحيوان، يمكن أن تسبب الكثير من الضرر من خلال التسلل إلى قواعد البيانات ونشر وثائق تدينهم في الفضاء الافتراضي. القرصنة يمكن أن تشمل أيضاً المزيد من الإجراءات المبتذلة مثل الاستيلاء على منصات التواصل الاجتماعي للشركات المستهدفة من خلال نشر منشورات تكشف ممارساتهم غير الأخلاقية.

– النوع الثاني من الحركات في هذا التصنيف هي الحركات الشعبية التي تعمل على الصعيد المحلي أو الإقليمي، لها أهداف محددة ومحدودة (التلوث المحلي، الطبيعة) ولديها عموما موارد داخلية محدودة جدا، لذلك، تظهر داخل المجتمع، وتتعامل مع القضايا التي يتم التركيز عليها في هذا المجتمع الذي يمكنه تزويدهم بالموارد والمتطوعين للمساعدة في الضغط على السكان المحليين لحل مشكلة ما. وهكذا، إذا أخذنا في الاعتبار مدينة تعاني من مشكلة تلوث الهواء بسبب بعض الأنشطة الاقتصادية التي تنفذ في تلك المنطقة، تصبح تلك المدينة أرضا خصبة لإنشاء حركة بيئية مدنية تحاول فرض أنشطتها الرامية إلى جذب انتباه الجمهور والموظفين على السواء إلى مشكلة التلوث باعتبارها أولوية وقوة بعض الحلول التي ستجعل هذه المشكلة تختفي. الإجراءات التي يمكن أن تقوم بها مثل هذه الحركة هي أنواع مختلفة من الأداء في الأماكن العامة: احتجاجات، اعتصامات أو حملات التوعية، يمكن لمثل هذه الحركات أن تجد في الحركات الإيكولوجية أو التكاملية الأيديولوجية الأكبر، ومنظمات المجتمع المدني، والمفكرين، والشخصيات العامة الأخرى.

– النوع الثالث هو الحركات الاجتماعية على المستوى الوطني، والتي تمثل جبهة واسعة من المنظمات الرسمية، ولديها المزيد من الموارد على شبكة الإنترنت وعادة ما يكون لها جملة من الأهداف ذات الصلة التي توجه نحوها أهداف تكميلية أخرى. من المعتاد أيضاً أن هذه الحركات تعمل على تنظيم حملات طويلة في جميع أنحاء البلاد من خلال الاحتجاجات

للتوعية بالنسبة لهذا المستوى، وتشمل هذا النوع الحركات البيئية، وحركات الحقوق المدنية والمساواة العرقية، والحركات النسوية، والحركات العمالية أو حركات لحماية المهاجرين.

– النوع التالي من الحركات هو التحالف الذي ينشئ موجات الاحتجاج ويحدث عندما تتحد عدة حركات اجتماعية للمشاركة معا في الاحتجاجات المستمرة التي تمتد لفترة زمنية معينة ولها امتداد جغرافي معين، عادة ما تحدث هذه المرحلة من الاتصال وتكثيف الأنشطة بسبب بعض الأحداث السلبية التي بمثابة كبسولة لتعبئة الحركة، فضلا عن تجميع موارد الجهات الفاعلة المهتمة من أجل خلق تحالف (كتلة) يمكن أن يضغط على النخب السياسية والاقتصادية للتخفيف من عواقب العمل السلبي، ويمكن أن تكون الكبسولة الأولية بسبب الاستياء المتراكم من الإدارة على مستوى المدينة، والذي سيتم التعبير عنه في العديد من الاحتجاجات في ظل رعاية تحالف الحركات العاملة في تلك المدينة. أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى الحركة البيئية، لمثل هذا يمكن أن تكون منظمات المجتمع المدني التي تتعامل مع السياسات الحضرية، وكذلك المبادرات والحركات المدنية في الدعوة إلى مزيد من الديمقراطية والشفافية ومشاركة المواطنين في إدارة المدن. اعتمادا على بعض العوامل الأخرى (العلاقات بين الحركات على سبيل المثال) يمكن أيضا إشراك حركات أخرى، فضلا عنة الشخصيات العامة والمواطنين. ما يميز مثل هذه الائتلافات وأنواع العمل هو أنها تستخدم تكتيكات المواجهة وعادة ما تشمل مواطنين من قطاعات وفئات مختلفة من المجتمع (من الطلاب إلى العمال).

– النوع الخامس هي الحركات الثورية – التي سبقت الإشارة إليها–، وتعتبر الأكثر تطرفا من بين الحركات المدرجة حتى الآن، هذه الحركات الذين لا تسعى إلى تصحيح أوجه القصور في النظام الحالي، ولكن استبداله بالكامل، في الغالب بطريقة عنيفة، في نظر نشطاء مثل هذه الحركة، فإن النظام الحالي قد فقد جميع أشكال الشرعية، وقد لم يعد مقبولاً على الإطلاق، وهم يحاولون الإطاحة به بوسائل عنيفة، يمكننا ذكر حركة زاباتيستا الثورية في

المكسيك، التي شنت حربا ضد الدولة نفسها لأنها لم تفكر إنه نظام شرعي (Andjelkovic, 2022, pp. 3882 – 3883)

خلاصة

يصنف علماء الاجتماع الحركات الاجتماعية بناءً على معايير عديدة، بما في ذلك نطاقها وتسلسلها الزمني وتركيزها الجغرافي واستراتيجياتها وأهدافها، والموارد الاقتصادية، وخصائص العضوية.

تتخذ الحركات الاجتماعية أشكالًا مختلفة، ومع ذلك، فهي تسعى جميعها إلى إحداث درجة معينة من التأثير الفردي والاجتماعي والسياسي والتغيير الثقافي. في بعض الحالات، يكون التغيير المنشود استباقيًا، بمعنى تجاوز الوضع الراهن أو الوضع الاجتماعي والثقافي القائم، كما هو الحال بالنسبة للحقوق المدنية والحركات النسائية، في حالات أخرى، قد يكون التغيير أكثر تفاعلًا أو رجعيًا بالمعنى السعي إلى الحفاظ على الوضع الراهن بمقاومة تيارات التغيير أو بالعودة إلى نظام مثالي سابق، سواء كان تقدميًا أو رجعيًا، أو مقدمًا – أو متخلفًا، منحرفًا إلى «اليسار» أو «اليمين» أو مثبتًا في «الوسط»، تشترك جميع الحركات الاجتماعية في عدد من الخصائص التي تحددها معًا على هذا النحو: أولاً، هم منافسون أو مدافعون عن الهياكل المؤسسية القائمة أو نظم السلطة، ثانياً، إنها جماعية وليست فردية ثالثا، أنها تعمل خارج المؤسسات أو المنظمات القائمة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، مع استخدام بعض الحركات فقط التكتيكات خارج المؤسسة وغيرها من التكتيكات التي تعمل داخل القنوات المؤسسية، والانخراط أيضا في عمل جماعي خارج نطاق المؤسسات رابعًا، يعملون مع درجة معينة من التنظيم، تتراوح بين منظمة واحدة للحركة الاجتماعية شبكة أو ائتلاف منظمات الحركة التي قد تختلف من حيث الدرجة التي تقترن بها بإحكام أو بشكل فضفاض

وخامساً، يفعلون ذلك عادةً مع درجة معينة من الاستمرارية الزمنية (Cross & David A. Snow, 2012, p. 522)

يمكن التأكيد هنا، أنه على الرغم من تنوع أشكال الحركات الاجتماعية إلا أنها تتسم بشمولية في الأدوار والأهداف بالقدر الذي يجعلها الأقدر على الدفاع عن منظومة حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية، لأن الحركات الاجتماعية لا تنفصل في أدائها بين السياسي والثقافي والمدني والاجتماعي كما أنها متجاوزة للسياسي بمفرده وللاقتصادي بمفرده وللمدني بمفرده لتعبر عن الكلية الاجتماعية بما تعنيه من عدم استثناء لأي عنصر من العناصر المكونة لمنظومة القيم المجتمعية في شموليتها باعتبارها استجابة لمطلب اجتماعي (قسومي، 2015، صفحة 141).

الفصل الخامس: الحركات الاجتماعية والدولة

توطئة

يرى إريك نوفو أن طبيعة النسق السياسي تساهم في ارتفاع حظوظ نجاح الحركات الاجتماعية أو انخفاضها، ويرتبط ذلك بأربعة محددات أساسية، هي:

1-درجة انفتاح النظام مع وجود تقاليد ديمقراطية وثقافة سياسية، تحول الفعل الاحتجاجي إلى مجال للتسامح وإعادة البناء.

2-درجة من الاستقرار في التحالفات السياسية: فكلما كانت علاقات القوى السياسية قوية والنتائج الانتخابية ثابتة، كانت النتائج المتوقعة من الفعل الاحتجاجي ضعيفة.

3-قدرة النظام السياسي على تطوير السياسات العمومية، وإعطاء إجابات عن المشكلات والمطالب التي تطرحها الحركات الاجتماعية (الخطابي، 2018، صفحة 46)

الحركة الاجتماعية وفق هذا الطرح، هي فعل يقدم عليه فاعل جمعي ضد السلطة، ويدور حول قضية ما، قد يأخذ نموذجا ناعما أو عنيفا، وفي الحالتين تعبر الحركة الاجتماعية عن فعل اعتراضي هدفها كسر الروتين اليومي في الحياة العامة، عن طريق التظاهر والاعتصام أو العصيان، وهو ما يدعوه آصف بيات، بسياسة الاعتراض، وبالممارسات السياسية النضالية المستمرة التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون بممارسة الضغط على السلطات لتحقيق مطالبهم (الحسن، 2018، صفحة 54).

من هذا المنظور، تتسم العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة في معظم الأحيان بالتوتر، حيث تعمل مؤسسات الدولة وأجهزتها الأيديولوجية بتعبير غرامشي على قمع الحركات الاجتماعية، والحد من نشاطها وانتشارها، ومن زاوية أخرى قد تعمل الدولة على تشجيع بروز حركات اجتماعية بما يخدم مصالحها.

أولا-لماذا الدولة؟

توجد ثلاثة أسباب رئيسية جعلت من الدولة عاملا أساسيا في دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية:

1-الحركات الاجتماعية هي ظاهرة سياسية في المقام الأول، سواء تبنينا منظورا ضيقا عن الحركات الاجتماعية، والذي يركز على التحديات التي تشكلها الحركات الاجتماعية، أو تم التعامل مع الظاهرة بمنظور أوسع، والذي يهتم بالتغيير في توزيع السلع الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية تهدف إلى التغيير الاجتماعي.

2-تتحكم وتنظم الدولة البيئة السياسية التي دور فيها الحركات الاجتماعية مما يخلق الفرص أو القيود على نشاطات تلك الحركات.

وفى الوقت الحالي، أضاف علماء الحركات الاجتماعية ثلاثة أبعاد جديدة بجانب مفهوم الفرص السياسية، أولا :النسق المؤسسي للدولة وخاصة المركزية والقدرة على رسم وصنع السياسات، ثانيا :معتقدات وأيديولوجيات القادة وكذلك أفكارهم عن الحكم وكيفية التعامل مع المواطنين، ثالثا :النسق المتغير للقوة السياسية.

2-تقوم الحركات الاجتماعية من أجل الحصول على حق التمثيل السياسي، حيث أن جميع الدول الحديثة تقوم على نظام تمثيل المصالح العامة والاجتماعية في مواجهة الدولة (جينكيز و بارت كليندرمانس، 2019).

ثانيا–علاقة الحركات الاجتماعية بالدولة

مما لا شك فيه إن للحركات الاجتماعية دورا بارزا في السياسة في جميع أنحاء العالم، ففي ظل نظام العولمة توفرت الفرص للمجموعات التي تعيش في ظل الدكتاتوريات للضغط على حكومتهم، فدمقرطة وسائل الإعلام والاتصال سهلت للأفراد التلاقي والعمل المشترك لتحقيق مصالحهم المتماثلة، فضلا عن اعطائهم مزيدا من الحرية في نشر رسالتهم وتوليد الضغط للعمل. فالإنترنت، على وجه الخصوص، أصبح أداة تعبئة قوية في التأثير على الرأي العام، فعلى الرغم من رفض هذه الحركات الاجتماعية الحديثة للسياسة إلا إن وجودها وأنشطتها أدى إلى توسيع مفهوم السياسة بحيث لم تعد مقصورة على التنافس على السلطة وإنما دخلت فيها اهتمامات أساسية للأفراد مثل السلام، حماية البيئة، حقوق الإنسان وغيرها (محمد، 2014).

استنادا إلى مقاربة بنية الإمكانيات السياسية، طرح كل من تشارلز تيلي وسيدني تاروا نموذجا تحليليا يجمع بين زوجين متناقضين تتصف بهما الأنظمة السياسية، وهي ديمقراطيتها ونقيضها، فمن جهة توجد أنظمة سياسية ذات القدرات العريضة، وتلائمها النزاعات التي تتخذ شكل الحركات الاجتماعية، ومن جهة أخرى توجد أنظمة سياسية غير ديمقراطية، وذات القدرات العريضة، وتلائمها النزاعات التي تتخذ شكل المعرضات السرية والمواجهات السريعة التي تغرق في قمع الحركات الاجتماعية (سعيداني، 2015، صفحة 157).

لقد أدت التحولات الاقتصادية والسياسية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلى تغيرات جذرية في عالمنا المعاصر، سواء من ناحية التكتلات الاقتصادية أو التحالفات السياسية او التبادل والصراع الثقافي والإيديولوجي، وقد خلقت هذه التحولات أوضاعا جديدة تتعلق بدور الحكومات والكيانات المهنية والمجتمعية العاملة فيها وإعادة صياغة العلاقات فيما بينها، كما أن اتساع حجر المجتمعات وزيادة الطلب كما ونوعا، والإلحاح على سرعة

الاستجابة برزت الحاجة إلى دور الحركات الاجتماعية – بما فيها مؤسسات المجتمع المدني– كشريك فعال للحكومة في تحمل المسؤولية الاجتماعية وتبعاتها، ومن ذلك تعينها بالفكر والجهد والمال وبالتالي تكمل ما تعجز الحكومة القيام به، ناهيك عن دوري الرقابة والتقويم (سموك و سمير قريد، 2019، صفحة 477).

في السنوات الأخيرة وجدت الحركات الاجتماعية طريق عودتها إلى نقاش السياسة، حيث ظهرت عدة تحالفات سياسية معارضة لمشاريع الدولة تطالب بحقها في الوصول إلى الموارد والخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة، العدالة، التوظيف وغيرها)، أو حتى تطبيق رؤيتها الخاصة في التنمية، كما حدث مع حركة زاباتيستا في شيباس (المكسيك)، وحركة العمال الريفيين بدون أرض في البرازيل، وهناك عدة طرق يمكن للحركات الاجتماعية أن تعالج من خلالها عدم المساواة بالمعنى الواسع، الاجتماعية والاقتصادية والعنصرية والعرقية والدينية عن طريق مطالبة الدولة باحترام الحقوق الأساسية عبر التنظيم والتمثيل السياسي للجماعات المهمشة (فيرغارا–كاموس، 2016، صفحة 251).

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن الحركات الاجتماعية تظهر داخل أنساق الدولة وتستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث تغييرات وإصلاحات تستجيب لمطالب المحتجين، فالأفراد لا يعتمدون على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط لكي يعبروا عن تفضيلاتهم، ولكنهم يلجأون أيضا إلى الاحتجاجات، والمظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبر عن مطالبهم في التغير الاجتماعي، وبالتالي فإن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست بحال سياسة للنخب (جونستون، 2018، الصفحات 9– 10).

ثالثا–لماذا تسمح الدولة ببروز الحركات الاجتماعية؟

لا شك أن السياق السياسي له تأثير كبير على العوامل الباعثة للسلوك الاحتجاجي، فالحركات الاجتماعية تتأثر بشدة بالمناخ السياسي وبالبناء السياسي، ويشيع في أنظمة الحكم غير الديمقراطية استخدام اختراق الدولة للحياة اليومية، وذلك لتوجيه التصرفات السياسية لمواطنيها ومراقبتها والتحكم فيها، ويؤكد في هذا الإطار " جورج أورويل" حول اختراق الدولة للحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وما تقوم به من المراقبة المستمرة والضبط الاجتماعي من خلال جهاز بوليسي متطور بدرجة عالية وواسع الانتشار، والتنشئة الاجتماعية الإيديولوجية المتطرفة، وكثيرا ما تستخدم الدولة الشمولية إرهاب الدولة بهدف احتواء الحركات الاجتماعية (جونستون، 2018، صفحة 138).

لكن على النقيض من ذلك تسمح الدولة ببروز الحركات الاجتماعية المعارضة لسبب وجيه مفاده عدم التسبب في إحداث دينامية تتدفق كالشلال صوب ظهور مزيد من الاحتجاج، ومزيد من الفضاءات الحرة، ومزيد من مراكز المجتمع المدني المستقلة عن الدولة، كما أن تنامي الانقسامات بين نخب الدولة من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي للدولة، وفي أنظمة الحكم التسلطية تستطيع الدولة تحريك " منظمات حزام نقل الحركة" كمنظمات الحزب المحلية، وروابط الأحياء السكنية (الجيرة)، والنقابات والنوادي الترويحية وغيرها من أجل تحقيق الضبط الاجتماعي، بل يصل في نهاية الأمر إلى القمع والرقابة، ومع مثل هذه الاستراتيجية تتمكن الدولة من دعم نظام الحكم (جونستون، 2018، الصفحات 180–181).

استنادا إلى نظرية "تعبئة الموارد" فإن الحركات الاجتماعية استجابة منطقية في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثا، وتعتبر فرصة لانتقال المجتمع إلى وضع أفضل، ولا تعد مصدرا من مصادر الخلل في المجتمع، بل كجزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه، وتسعى إلى الوصول إلى حالة أحسن. ويتم ذلك من خلال قيام تلك الحركات بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره، مشيرة إلى حركة تعبئة الأفراد

من أجل قضية ما، في أفق إحداث تغيير اجتماعي. يعتبرها "توران" شكلا خصوصيا من أشكال المشاركة السياسية، وأنها تساهم في مسار البناء الديمقراطي، باستحضار المضمون الاجتماعي والقيمي، وتهتم بنقد الخيارات التنموية، ويعدها في قلب صياغة السياسات العمومية، فالحركات الاجتماعية تلعب دور "السلطة الخامسة" وتمكن من التغيير الاجتماعي، تبعا لذلك ينظر إلى الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع، بسبب رياح العولمة والبيروقراطية المفرطة، ونتيجة ظهور تناقضات اجتماعية جديدة والمتمثلة في التناقض بين الفرد والدولة. يشكل فيها المكون الثقافي جوهر العمل والنشاط، حيث يركز على الهويات والقيم التي تبتعد عن الأبعاد المادية والاقتصادية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية التقليدية (الدريسي، 2018).

خلاصة

لا شك أن العلاقة بين الحركات الاجتماعية والدولة ليست علاقة نفي وإثبات، وإنما هي في الأساس علاقة يتحول فيها كل طرف إلى مركب مكون للآخر، حيث لم يعد الخيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى حركات اجتماعية، بل إن وجود هذه الحركات في الواقع يعتبر شرط أساسي لقيام الدولة، بمعنى أنها تصبح أداة لتحقيق التغير الاجتماعي والسياسي المنشود، وهي قاعدة تعبر عن تعددية الدولة الحديثة وديمقراطيتها (الصبيحي، 2008، الصفحات 187- 188).

في هذا السياق يؤكد ميغدال أن الدولة ماهي إلا جزء من المجتمع، ولا يمكن عزلها عنه، وتستند هذه الرؤية على مجموعة من الأسس كما يلي:

1-تتباين كفاءة الدولة حسب العلاقات التي تربطها بمجتمعاتها، فالدولة ليست مستقلة عن القوى المجتمعية – بما في ذلك الحركات الاجتماعية-بل إن هناك حدود لقوة كل دولة، فالدولة ما هي إلا امتداد للثقافات والمصالح، والأفكار السائدة في المجتمع.

2-يجب تحليل الدولة ضمن سياقها الاجتماعي، فمن الأهمية بمكان دراسة المؤسسات والأبنية الرسمية للدولة، فضلا عن القوى الاجتماعية التي تنشط ضمنها، سواء على مستوى المركز والعلاقات فيما بينها.

3-إن التفاعل بين الدولة والحركات الاجتماعية يمكن أن يخلق مزيدا من القوة للطرفين، خلافا للاتجاه الذي يقول بوجود علاقة صفرية الدولة والحركات الاجتماعية، وقد يصل الأمر إلى تحالف الدولة مع الحركات الاجتماعية لتحقيق قيم الممارسة الديمقراطية (بوسنية، 2020، صفحة 15).

الفصل السادس–الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

توطئة

لا شك أن الرجوع إلى التاريخ يجد تبريره في تعدد الأزمنة التي تلوح فيها الواقعة الاجتماعية، باعتبارها لا تشتغل دائما داخل الحاضر، وإنما تستجدي بالماضي لتدعيم هذا الحاضر، فالتاريخ في بعده الحركي لا السكوني، هو ما يمنح لهذه المجتمعات وجودها واستمرارها، فكل ممارسة علمية تظل مشروطة بطريقة تعاملها مع سجل التاريخ، وكذا بشكل استفادتها من هذا التاريخ، وأسلوب فهمه وتوظيفه في إنتاج المعنى (العطري، 2012، الصفحات 143– 144)

ولعل الرجوع إلى التاريخ يؤكد ضرورة مقاربة نشأة وتطور الحركات الاجتماعية في الوطن العربي – بما فيها الجزائر–عبر منظور تمتزج فيه السوسيولوجيا بالتاريخ، هذا التزاوج يتطلب التعمق في مستويات التحليل والتفسير، والذي يؤكد على رؤية الكل في أبعاده التاريخية والراهنة، حتى يمكن الوقوف على أصول الظاهرة التاريخية وأبعادها وكشف مساراتها ورهاناتها وتطورها بالاعتماد على المنهج الفيبري الذي يقوم على فهم وتحليل وتفسير الظاهرة الاجتماعية لكشف أنساقها الخفية، حيث يفترض النموذج التفسيري المقترح فهم عناصر التشابك العلائقي لتطور الحركات الاجتماعية في الوطن العربي وميكانيزمات تشكلها عبر التاريخ، ومحاولة فهم درجة انفتاحها وانغلاقها على المجتمع.

أولا–نشأة وتطور الحركات الاجتماعية في العالم العربي

تاريخيا تعتبر الحركات الاجتماعية ظاهرة حضرية بامتياز لأنها ارتبطت نشأتها بما عرف بتحركات عوام المدن ضد الاستغلال وتدهور الأحوال المعيشية في ظل الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ومنها تحركات حلب التي أدت إلى استيلاء العامة على المدينة وهروب الوالي 1818، ثم حصارها وضربها بالمدفعية عام 1821. وأيضا قومة حلب عام 1851 ضد التجنيد الإجباري وضريبة العقارات، وثورة أيلول 1832 في دمشق (حصار الوالي في القلعة أربعين يوما ثم قتله وأعوانه) (خليل، 2006، صفحة 46).

وفي مصر نشأت الحركات الاجتماعية ابتداء من عام 1795، ضد زيادة الضرائب على الفلاحين ثم كانت ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر 1798، والثانية في مارس 1800 ضد الحملة الفرنسية أساسا، وفي الوقت ذاته تعبيرا عن الغضب الشعبي من تدهور الأحوال المعيشية، وجزئيا ضد الولاة والمماليك الخانعين وخاصة الثورة الأولى. وأعقب خروج الحملة عددً من تحركات العوام ضد المماليك وحكام المدن في مظاهرات حاشدة – بعضها من النساء–تسير إلى القلعة وترفع إلى الوالي المطالب الشعبية. واستمرت هذه التحركات حتى ولاية محمد على عام 1805 بمعاونة القوى الشعبية والقيادات الدينية. وشهدت تونس أيضا مثل تلك التحركات في تمرد أولاد عزيز عام 1845، وثورة ابن غذاهم 1864 ضد الضرائب والانحياز للأجانب (خليل، 2006، صفحة 57).

ولعل من أبرز هذه الحركات هي" حركة القومية العربية " التي وصفها البعض بأنها ظهرت كرد فعل للحركة الصهيونية والنفوذ الأوربي، خاصة عقب صدور وعد بلفور عام 1917 بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، بالإضافة إلى ما عانت منه المنطقة العربية جراء هزيمة عام 1947، كان له اثره البالغ على كافة أنحاء الوطن العربي، ومن ثم أدت هذه العوامل إلى بروز عدد من الحركات التي جاءت لمقاومة الاستعمار، كما تضمنت أيضا

هذه الحركة أشكالا للاستجابة العربية لمواجهة النفوذ الغربي الذى اتخذ شكل الاستعمار السياسي والاقتصادي للدول العربية (أحمد ه.، 2012).

تتسم الحركات الاجتماعية في الوطن العربي بطابعها الوطني القومي، فقد نشأت في البلدان العربية التي خضعت للاستعمار الغربي حركات وأحزاب سياسية وطنية تدعوا إلى طرد الأجنبي من الأراضي العربية، ولعل القضية الفلسطينية تعتبر أبرز القضايا الشائكة التي نتج عنها احتلال استيطاني أدى إلى نزوح مئات الألاف من الفلسطينيين من أراضيهم عام 1948، وما عرف آنذاك بالنكبة، هز مشاعر الجماهير العربية وأدى إلى سلسلة من التغييرات في أنظمة الحكم، فقد تعرضت مصر إلى انقلاب 1952 بقيادة تنظيم ضباط الأحرار، وفي العراق تم الانقلاب على حكم الموالي للبريطانيين، وكذلك في سوريا حيث تم الانقلاب على حكومة الاستقلال الناشئة حديثا (العالي، 2020، صفحة 190).

لكن على خلاف ذلك، يصف الباحث وليد خدوري الأخطاء المتراكمة التي ارتكبتها الحركات القومية العربية أثناء فترة تسلمها السلطة، وبالذات في قمع الحريات ورفض التعددية ومنع تداول السلطة، والولوج في حروب مصيرية فاشلة والتخلف الاقتصادي، كما تفننت في إفراغ الوعاء الديمقراطي من أي محتوى جدي له، وهي التي قضت على الحركات السياسية العربية الجادة من خلال التصفيات الجسدية للمعارضين، وحتى الموالين الذين اختلفوا معهم في النهج، وبالتالي فإن الأزمة السياسية التي جابهت الحركات القومية العربية هو اخفاقها في ترجمة الشعارات إلى برنامج سياسي ناجح وتحويل المشروع القومي من فكر ريادي إلى بيروقراطية الدولة (خدوري، 2001، الصفحات 33 – 41).

سوسيولوجيا تعرضت هذه الحركات إلى الفشل والانتكاسة نتيجة غياب برنامج واضح وتراجع مفعولها على مستوى الجماهير التي تعاني التهميش والإفقار العام، ونظرا لتدهور مستوى التطور الإنتاجي وضعف تبلور التكوينات الاجتماعية وضعفها إزاء السلطة التي تلجأ إليها في تحقيق مصالحها الاقتصادية (أبوية اقتصادية إذا جاز التعبير)، كانت القيادات على استعداد للتفاهم مع السلطة (رجال الدين) بل إنهم لعبوا في كثير من الأحيان دور

الوسيط الذي تحدد السلطة حجمه السياسي بقبولها أو رفضها لوساطته، ومن جهة أخرى فقد كانت هذه الهبات في مواجهة السلطة المحلية ولم تتجاوزها أبدا إلى السلطة المركزية المتحالفة معها في استنبول. ومثل المركز دائما رمزا رفيعا (الباب العالي) حيث كان الحكم باسم الإسلام. وهنا كان الاستناد على التراث (الإسلامي) الأساس لبناء قاعدة الشرعية كشأن النظم الأبوية لعبت الثقافة السائدة التي رسخها الزعماء من رجال الدين دورا هاما في إجهاض نتائج التحركات الشعبية (خليل، 2006، الصفحات 80- 85).

يمكن القول إن الحركات الاجتماعية في الوطن العربي بدأت في العمل منذ فترة الدولة العثمانية ولكنها تنامت مع قيام الدول الحديثة، وبدأت تشكل اليوم ظاهرة واسعة ومتنامية. في لبنان تأسس اتحاد العمال العام عام 1919، وشاركت النقابة في مظاهرات معركة الاستقلال، واستمرت نشاطات الاتحاد إلى أن حُل في عام 1948،.وتبلورت الحركة الطلابية في أوائل الخمسينات للتعبير عن مواقف سياسية داعمة أو رافضة لإجراءات معينة وأما المنظمات النسائية فتعود إلى أوائل القرن العشرين، ولكن أكثرها تتمحور حول العمل على تعديل القوانين اللبنانية لتكون متلائمة مع اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي سورية بدأت الحركات العمالية منذ العشرينات، وتميزت أيضا بالجمعيات الإسلامية مثل دار الأرقم، وجمعية الشبان المسلمين، وهي الجمعيات التي كانت أساسا لقيام جماعة الإخوان المسلمين في سورية في منتصف الأربعينات، وتمثل حركات حقوق الإنسان السورية التي بدأت العمل بعد عام 2000 إطارا لتجمعات المعارضة والإصلاح السياسي مثل جمعية حقوق الإنسان (غير المرخصة) ولجنة أهالي المعتقلين، وتمتلك النقابات المهنية في السودان تجربة فريدة عندما أوكل إليها سوار الذهب عام 1985 بعد تنحيته للنميري عن الحكم إدارة البلاد لمدة سنة وإجراء الانتخابات العامة لأول مرة بعد تعطيل الحياة السياسية والتعددية والانتخابات لمدة 16 عاما، وهي حالة متقدمة سياسية وديمقراطيا جديرة بالاعتزاز والدراسة على مستوى العالم الثالث، وبخاصة في العراق التي تعيش تجربة مشابهة (غرايبة، 2011).

أما في حالة الأردن، فإن الحركات الاجتماعية قد نشأت في إطار ظروف غير مواتية، حيث النظام العشائري–العائلي، والسياسات الحكومية المقيدة، وتحكم الدولة بعدد من المؤسسات التي تجعلها أدوات للضبط السياسي واستقرار الحكم، مثل القوات المسلحة ووسائل الإعلام، هذه الأدوات تمثل وسائل فعالة في تعطيل الحركات الاجتماعية. من الناحية التاريخية أخذت ملامح الحركات الاجتماعية بالتشكل في إطار التطورات التي عرفها الشرط الأوسط منذ الحرب العالمية الأولى وحتى فترة التسعينات، وفي سبيل تحقيق الحركات الاجتماعية لأهدافها فإنها تقوم بتنظيم عملها عبر لجان متخصصة، نذكر على سبيل المثال: اللجنة الإعلامية، اللجنة التثقيفية، اللجنة الاجتماعية، ويتركز نشاطها في مناهضة السياسات القمعية والاستغلال الاجتماعي، إضافة إلى لجنة الحريات، نصرة فلسطين، والمساعدات القانونية (الحوراني و رياض الصبح، 2006، الصفحات 201 – 214).

ثانيا– دواعي ظهور الحركات الاجتماعية في الوطن العربي.

يمكن التمييز بين ثلاث أزمات تاريخية كبرى أدت إلى ظهور الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

1–أزمة التأسيس وظهور حركات الأقليات

فشلت الدول العربية في التعامل مع مسألة الأقليات، فقصرت في دمجها اجتماعيا وظلت حقوقها الدستورية حبرا على ورق، وتعسفت بعض الدول في قهر الأقليات، ما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من الحركات الاجتماعية (الإثنية، الدينية، المذهبية، العرقية) (بدوي، 2020، صفحة 99).

ومن جهته يؤكد عمرو حمزاوي أنه في العديد من الحالات العربية، أخفقت الدولة الوطنية في التعامل مع الأقليات ودمجها اجتماعيا في إطار حكم القانون والحقوق المتساوية،

أو في تحقيق الأهداف التنموية والتوزيع العادل للثروة، ففي اليمن تهدد حكومته في الشمال والجنوب حركات لم تعد تعترف بشرعيتها، وفي السودان تتمرد بعض أقاليمه على الخرطوم وتطالب بالانفصال، وهو ما أدى إلى تقسيم السودان إلى دولتين، وفي لبنان أضحى كل ما فيه يعكس محاصصة طائفية خانقة، وفي المغرب والجزائر ومصر وصل التردي فيها مرافق عامة رئيسية وتتآكل شرعية الدولة جراء ذلك (حمزاوي، 2011، صفحة 91).

كما يؤكد فالح عبد الجبار أن اهتزاز مكانة الدولة في الوطن العربي أدى إلى تنامي الاحتجاج الاجتماعي الفئوي (طائفة، مذهب، منطقة) ليحل محل الانقسامات الاجتماعية (الطبقات–ملاك الأرض–رأس مال الخاص–العمال) وترسخ هذا الانعطاف صعود الإسلام السياسي الذي عمق الانقسامات الجزئية ورسخها من خلال تسيس الهويات الجزئية وبالذات الدينية المذهبية إلى جانب الهويات الإثنية الأقدم في عهدا (الكرد والتركمان والآشوريين في العراق/ المسيحيون في السودان/ البربر في الجزائر) (الجبار، 2011، صفحة 276).

2–أزمة المشروع القومي الوطني وظهور الحركات الاجتماعية الدينية

خلف انهيار المشروع القومي والوطني في البلدان العربية فجوة مرجعية وسياسية ووجدانية لم تستطع أي من القوى السياسية المأزومة حلها، مما ترك الباب مفتوحا على اتساعه لظهور الحركات الدينية. ومع فشل المشروعات القائمة على التفكير العقلاني، وعدم اكتمال دخول المجتمعات العربية في طور الحداثة، كانت الأرض ممهدة لنمو شعبية المشروع الإسلامي المعتمد أساس على رفض الحداثة، وشكل غياب برنامج محدد للتغير ميزة نسبية للتيارات الدينية، حيث جنبها أولا الاختلاف بين عناصرها (حيث لا توجد قضايا أو مسائل خلافية)، كما جنبها الاصطدام المبكر مع الدولة. وحدا هذا ببعض الأنظمة إلى تشجيع التيارات الدينية السلامية بغية ضرب القوى اليسارية، وكان ثاني العوامل الدافعة إلى نمو الحركات الدينية انسحاب الدولة عن أداء وظائفها الخدمية مثل التعليم والصحة والتوظيف مما شكل سانحة للحركات الدينية التي انبرت في تقديم هذه الخدمات لدعم نفوذها وتأثيرها بين فئات واسعة من الجماهير (خليل، 2006، صفحة 81).

3-أزمة النظام السياسي ونشأة الحركات الاجتماعية السياسية

تتعدد أبعاد هذه الأزمة لكن أخطرها ما يتعلق بالفساد، الظلم وعدم المساواة، عدم àالرغبة في التحول الديمقراطي وفقدان المشروعية، وانتهاك حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حركة الأقليات، والحركات الاجتماعية الثقافية والسياسية، وغيرها من الأزمات التي تورطت فيها النظم السياسية العربية، هذه المعضلات أدت إلى سعي الحركات الاجتماعية السياسية العربية إلى الدخول في نوعين من التحالفات: التحالف الحركي العفوي المحلي، والتحالف المنظم العابر، فأما الأخير فقد حدث بين الحركات الاجتماعية السياسية ونظيرتها على المستوى الدولي تحالفا يمثل ضغطا على النظم السياسية الحاكمة، وهوما استفادت منه الحركات الاجتماعية في تونس ومصر وليبيا منذ عام (بدوي، 2020، الصفحات 100- 101).

ثالثا-سوسيولوجية الحركات الاجتماعية في الجزائر

لا يمكن لدراسة أي تنظيم اجتماعي- بما في ذلك الحركات الاجتماعية - أن تتم خارج السياق التاريخي الذي تبلورت فيه عناصره الأولية وبنياته التكوينية، لأن العودة إلى السياق التاريخي تمكن من التحقق من مدى اكتمال الشروط الموضوعية لنشأته، لأن كل تنظيم من فئة التنظيمات العمالية وغيرها منفعل بالحتميات المصاحبة للبناء الاجتماعي الذي يتكون في إطاره، وتبعا لذلك لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن ننزل بدايات تشكل الحركات الاجتماعية في الجزائر والتغيرات الكبرى التي تحكمت في بنائها الاجتماعي خارج مرحلة الاستعمار الفرنسي الذي أحكم قبضته على هذه الحركات وفق منطق الهيمنة والسيطرة (قسومي، 2018، الصفحات 47 - 48).

يتميز المجتمع المغاربي - قبل الكولونيالي-برابطة الأسماء (المواقع الجغرافية أو التاريخية) وقوة الروابط القبلية والعشائرية والانقسامية، فهو مجتمع أنثروبوديناميكي بقدر كبير، وتعود المرجعية الهوياتية إلى الجماعة السلف أو إلى النسب قبل أن تشكل مرتكزا

محددا بدرجة في فضاء إقليمي بعينه، وهذا ما يفسر ظاهرتي: المد والجزر اللتين تطبعان فضاءات الولاء والتبعية، مثلما هو طابع الصدفية التي تميز حركات انتشار أو تفتت المجموعات الإقليمية واستقطاباتها الإقليمية (مثل الحركة القايدية) أو السحرية- العاطفية (الحركات الإخوانية: السنوسية، التيجانية، الدرقاوية، الطيبية وغيرها) (بوخريسة، 2013، صفحة 332).

تاريخيا ارتبط ظهور الحركات الاجتماعية في الجزائر بالفترة الاستعمارية، حيث عرفت هذه المرحلة ظهور عدة تنظيمات اجتماعية ذات طابع تقليدي اقتصر مجال تدخلها في البداية على النشاط الأخلاقي، الخيري، التعاوني ذي المنفعة العامة، وكثيرا ما عمدت الرأسمالية الكولونيالية الى تهميشها واستعمالها خدمة لمصالحها وترسيخ تواجدها وبسط نفوذها، تلتها بعد ذاك أشكال جديدة من الحركات: نخبوية مختلطة (جزائرية/ أوروبية)، حضرية واندماجية، ثم بعدها جمعيات جزائرية أهلية مطالبة بهويتها المسلمة مضادة للتواجد الاستعماري، نشطت وناضلت داخل التنظيمات الرياضية والثقافية على وجه الخصوص. تحولت معظم هذه التنظيمات إلى حركة اجتماعية كرست جهودها بالالتزام بالنضال السياسي والإيديولوجي، إذ أصبحت تدريجيا مصدرا معتبرا لتمويل حركة التحرر الوطني من مناضلين عسكريين وأطر سياسية داخل مختلف الأحزاب والنقابات الجزائرية (دراس، 2012، الصفحات 30- 31).

سوسيولوجيا، أدت حالة اللامساواة التي عايشها أفراد المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار إلى بروز تمايز طبقي داخل البناء الاجتماعي، بحيث يحتل الجزائريون أسفل سلم التراتب الاجتماعي، الأمر الذي أثر فيهم اقتصاديا، فاحتلوا قاعدة السلم المهني، لاسيما أن الاستغلال الرأسمالي الذي قام بانتزاع الأراضي من الأهالي ومصادرتها، وفرض الضرائب المرتفعة وترحيل السكان الأصليين إلى المناطق القاحلة أفرز بعد استقرار الأوضاع لصالح الاستعمار من الناحية السياسية، وسيطرته على جل المنافذ الإدارية

والاقتصادية، بناء على هذا، بدأ تشكل الطبقة العاملة الجزائرية التي تميزت في ذلك الوقت بمجموعة من الخصائص يمكن إجمالها في ما يلي:

1. ظروف عمل استغلالية، والعمل المؤقت والطويل، والأجور الزهيدة، والأقل من أجور العمل الأجانب.
2. البطالة نتيجة عدم التأهيل والعمل الموسمي، وتحطيم البناء الاجتماعي التقليدي للمجتمع.
3. يد عاملة مهاجرة بحثا عن ظروف عمل أفضل إلى الدول العربية والغربية وبخاصة فرنسا.
4. قاعدة صناعية ضعيفة لم تسمح بتشكل طبقة عمالية فاعلة وواعية بحقوقها (بومقورة، 2008، الصفحات 26- 27).

في هذا السياق، يمكن توصيف وضعية أفراد المجتمع الجزائري في هذه الفترة بكونها تميزت باللامساواة الشاملة في كل العناصر المكونة لنطاق النظام الاجتماعي العام: ظروف العمل، والسلطة، والمسؤولية، والمكانة، والدور، ومستوى العيش، وغيرها، وهي كلها عناصر تكوينية مهمة في توسيع نطاق الهامشية وتعدد أبعادها وخصائصها التراكمية (قسومي، 2019 ب، الصفحات 127- 128) هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الوضعية في تشكل أول نواة للحركة العمالية الجزائرية ممثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وذلك في 24 فبراير 1956، وقد خطت المنظمة خطة عمل تتلخص في الآتي:

أ-أفضلية النضال السياسي من أجل الاستقلال الوطني على النضال المطلبي لأن استقلال الجزائر سيخلق شروطا أفضل للعمل والعمال.

ب-عدم اقتصار العضوية فيها على العمال الصناعيين، بل امتدت إلى جميع فئات المجتمع: صناعية وزراعية وتجارية وخدمية (بومقورة، 2008، صفحة 28).

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن الكثير من الإضرابات وحركات الاحتجاج كانت فرصة فعلية للدعم والتأييد من قبل التجار وسكان الأحياء الشعبية، حيث قامت النقابة من خلال حركتها الاجتماعية بإشراك فئات اجتماعية أخرى غير عمالية، والتي كسبت تأييدا واسعا من طرف فئات مثقفة (محامين، طلبة جامعيين وغيرهم)، استطاعت النقابة من خلال ذلك توصيل خطاب سياسي ورؤية جديدة لمحاربة الاستعمار في فضاء مشترك من الناحية السوسيولوجية تشكل في المدينة كفضاء حضري يجمع قوى اجتماعية عديدة (جابي ع.، 2001، الصفحات 278– 483).

يمكن القول إن الحركات الاجتماعية في الفترة الاستعمارية اتخذت عدة أشكال نضالية مثل الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات، والمقاومات الشعبية، ويمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية:

1–تميزت الفترة من 1830 و1870 بالمقاومة الوطنية التقليدية للحكم الاستعماري الفرنسي، والمتمثلة في ثورات القبائل وشيوخ الزوايا.

2–مع حلول عام 1870 تمكن الاستعمار الفرنسي من القضاء على المقاومة التقليدية المسلحة، ونتج عن ذلك ركود شبه كلي للمقاومة الوطنية، وبالتالي حرمان الأهالي من حقهم في ممارسة أي نشاط سياسي.

3–شهدت الفترة الممتدة من 1910 و1945 ظهور حركات احتجاجية اتخذت من المدن قاعدة لنشاطها، وتحولت تدريجيا من التعاون مع الاستعمار إلى حركة راديكالية معارضة (فيلالي، 1999، صفحة 20).

تجدر الإشارة إلى أن تنظيم" جبهة التحرير الوطني" قد تمخّض عن نزاع ساد في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية، كما أن حركة التمرّد على إدارة الاحتلال قد أفضى إلى تدخل كاسح صعب التحكم فيه، فرض على التنظيم الجديد القضاء على التنظيمات السياسية التي وضعتها الحركة الوطنية قبل "ثورة نوفمبر"، وفي زخم التّأسيس أصبحت "جبهة

التحرير الوطني" حركة اجتماعية متناقضة بدمجها للنّخبة الوطنية داخل أجهزتها، الأمر الذي جعلها تنظيما غير طبيعي يتّصف بالخلافات والصّراع على السّلطة داخل قيادتها وصل الذروة في استعمال العنف، وقد عملت الجبهة على تجنيد وحشد الجماهير ضد الاستعمار الفرنسي من جهة، وعزل الأحزاب أو الحركات الوطنية التي رفضت الالتحاق بالثورة عن الجماهير من جهة ثانية (سموك، 2022، الصفحات 24 – 25).

بعد الاستقلال عمدت الجماعة السياسية إلى فرض آليات للسلطة تستمد مرجعيتها من الشرعية التاريخية، والعلاقات الشخصانية ذات المحتوى القبلي، وتبني قواعد استمرارها على العلاقات الزبونية والأسلوب الريعي في توزيع الثروات، والخطاب الشعبوي ذو الطابع المركزي البيروقراطي، الذي أنتج فئة اجتماعية جديدة تكنوقراطية بدأت تتمايز عن المجتمع، وتحتكر سلطة اتخاذ القرار، وتمنع أي مبادرة تقوم على الحرية في التعبير، الأمر الذي أخضع أفراد المجتمع للوصاية والهيمنة.

في هذا السياق، يؤكد عبد الناصر جابي أن هذه المرحلة أنتجت نوعا من المعاداة للحزب السياسي والتعددية الحزبية، من منطلق أن هذه التعددية فشلت في حل المسألة الوطنية بل وعطلتها، وهو الفشل الذي عمم على كل حركة اجتماعية ترتبط بالعمل الحزبي والسياسي ولذلك تم اختيار الأحادية الحزبية بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني نمطا للتسيير السياسي بعد الاستقلال (جابي ع.، 2010، صفحة 81).

وهكذا، تحول جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي، وإلى صيغة وحيدة للتعبير السياسي، وصناعة القرار، حيث كان لزاما على كل التنظيمات الأخرى بما في ذلك الحركات الجماهيرية (النسائية، والشبابية، والعمالية، والفلاحية وغيرها) أن تعمل في إطار مبادئ الحزب الذي تم التعبير عنه باسم الحزب الأمة، وهو ما سوغ للجماعة السياسية الحصول على امتياز السلطة والمحافظة على استمراريتها باسم الشرعية الثورية والسياسية (زمام، 2002، صفحة 91).

على هذا الأساس، فإن الواقع الفعلي يؤكد تفوق الدولة كجهاز قوي على بقية المؤسسات السياسية والحركات الاجتماعية، وهذا يعني تركيز السلطة في المؤسسة التنفيذية التي هي المسيرة للدولة والحزب، والواقع أن ظاهرة التفرد بالسلطة فرضت نفسها بدرجات عالية من التركيز والشخصنة، لأن الحل الديمقراطي الغربي لمجابهة تحديات المرحلة الانتقالية يبدو ليس بالحل الذي ينسجم مع ما تحمله مضامين الثورة الجزائرية من مبادئ ثورية واشتراكية، وذلك يعني وجود حركات اجتماعية عديدة معارضة، في لوقت الذي كانت فيه الحاجة الأساسية في الجزائر إلى المزيد من السلطة والتمركز والنظام والوحدة الوطنية لتحقيق أهداف الثورة (والي، 2008، صفحة 136).

في الواقع، برزت أنواع من الخصوصيات السوسيولوجية ارتبطت بالحزب، وشكلت – في تقديرنا– معوقات وظيفية لبروز حركات اجتماعية مناوئة ورافضة لفكرة الأحادية الحزبية، حيث تخصص الحزب في أداء أدوار كانت أقرب إلى المهام الأيديولوجية، وتأطير المواطنين لصالح الإدارة وأصحاب القرار، ليرتبط الحزب بالفئات المتعلمة المعربة، وبالريف أكثر من المدينة، كما تحول الحزب إلى وسيلة ترقية اجتماعية لبعض الفئات المتعلمة تعليما متوسطا باللغة العربية، وكان على رأسهم المعلمون وموظفو الدولة، الذين احتكروا لصالحهم هياكل الحزب القاعدية والوسطى، وحتى جزءا كبيرا من المناصب القيادية (جابي ع.، 2011، صفحة 20).

ولأن السلطة "العصبة" في الجزائر لم تتحمس كثَيرا للممارسات الديمقراطية في إطار الحزب الواحد، فإن البدائل الأخرى اليت طرحتها لم تبتعد كثَيرا عن صيغة الواحدية. كما أن الحديث عن الديمقراطية وممارساتها في المجتمع الجزائري وارتباطها بمفهوم الدولة وشكل السلطة وشرعيتها حديث متشعب وإشكالي إلى حد بعيد، كون هذه المفاهيم جديدة على المجتمع الجزائري، وأن تطبيقاتها ُب منظومات المجتمع الجزائري الذي تشكل وتمأسس على ثقافة الإقصاء وقيم إنكار الآخر (سموك، 2014، صفحة 116).

مما لا شك فيه، أن أسلوب الوصاية الذي اتبعته السلطة السياسية في الجزائر أعتبر الطريقة المثلى للتحكم في ديناميكية كافة العلاقات والسيطرة على كل حركة اجتماعية تنادي بالتغيير المنشود، من خلال قمع كل مبادرة فردية أو جماعية تعطي لنفسها الاستقلالية، فتحولت بذلك كل التنظيمات النقابية والحركات الجمعوية إلى عنصر تابع غير فعال، مما جعل ديناميكية النظام السياسي مرتبط بسيادة علاقات شخصانية وليست مؤسساتية.

يمثل عقد الثمانينات على وجه الخصوص عقد استفحال أزمة النظام السياسي الجزائري الذي بدت عليه الكثير من علامات الإعياء، نظرا لتغلب نزعة الصراعات الداخلية بين العصب المكونة للنظام الرافضة للحوار السياسي الشفاف، في مجتمع كان ولايزال يشكو من نقص في ثقافة الحوار وقيم المواطنة التي أخذت بعد الاستقلال طابعا اقتصاديا واجتماعيا، على حساب الأبعاد السياسية والمدنية، التي غابت تماما ضمن عملية التنشئة التي مورست على الأجيال داخل المنظومة التعليمية، ومختلف مؤسسات التنشئة الأخرى (جابي، 2004، الصفحات 117- 118).

ففي الوقت الذي كانت فيه الانحرافات تتعمق، والحركات الاجتماعية تتوسع بسبب عدم إشباع الحاجات الأساسية، وبلورة حاجات جديدة والمطالبة بالتغيير والمشاركة في صنعه، انغلق النظام السياسي الحاكم على نفسه داخل حصنه القمعي (قريد، 2018، صفحة 151).

وأمام هذا الوضع بدأت الدولة البيروقراطية المرتشية بالابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع الذي بدأ هو نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الأشكال والمضامين مثل الانتفاضات الحضرية، الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل سنة 1980، والحركات الطلابية في سنة 1982، أحداث قسنطينة وسطيف سنة 1986، جابهتها السلطة بإجراءات ردعية تراوحت بين القتل والاعتقال والمحاكمات السياسية (سموك، 2006، صفحة 236).

استمرت أشكال الاحتجاج الموروثة عــن الحقبة البومودينية، وتكثفت، حتى بلغت الإضرابات العمالية أوجها خلال الفترة 1980 – 1986، إذ وصل عددها في سنة 1980

إلى 922 إضرابا، ورغم انخفاض وتيرتها لاحقا، بقي معدلها أعلى من سوابقه، وهو ما يعكس ارتفاعا محسوسا في النزعة النضالية العمالية لتحقيق مطالب لم تعد متعلقة بدفع الأجور المتأخرة أو توزيع الأرباح، أو بالممارسات البيروقراطية فحسب، وإنما تعدتها إلى الدفاع عن المكتسبات التي بدأت تتراجع أمام عملية الإصلاح الهيكلي للمؤسسات، والضغط لضمان العمل ومعارضة التسريح، والخوف من الوقوع في البطالة التي ارتفعت معدلاتها إلى 21.4 في المئة سنة 1987 نتيجة صعوبات طاولت نموذج الإصلاحات الاقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط، وهو ما ساهم في الركود الاقتصادي، وأدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، كان من نتائجها اللجوء إلى تسريح أعداد كبيرة من عمال المؤسسات الصناعية التي طاولها الإصلاح، هؤلاء العمال الذين تجاوز عددهم 000, 621 في سنة 1988 (سعود و عبد الحليم مهورباشة، 2016، صفحة 103).

هذه العناصر مجتمعه ساعدت على قيام حالة الانفجار يومي 5 و6 أكتوبر 1988 لقد كانت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة وصراعا بين الدولة والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى كما عمقت هذه الانتفاضة الهوة بين مجتمعين متناقضين بحكم اختلاف الاستفادة من الثروات المتأتية من الريع البترولي (وناس، 1999، الصفحات 245- 246).

ومن جهته يؤكد سعيد شيخي أن الحركات الاجتماعية فشلت في تحقيق التغيير الاجتماعي، ولم يكن أيا منها قادر على جمع طبقة عاملة أو أكثر حول برنامج سياسي يركز على القضايا الديمقراطية، وابتعدت نخب السلطة عن المجتمع، وقد أدى المثقفون مهام التابع للنظام القائم على النهب، وفي كل هذه الأثناء، لم تظهر أي نقابة مستقلة أو منظمة للطبقة العاملة، وفي الواقع، لم يكن هناك حركة اجتماعية فاعلة للحديث عنها، لقد أضعفت الطبقات الهشة من جراء البطالة والاستبعاد الاجتماعي، ولم ينشط في تلك الساحة سوى مجموعات من المدافعين عن ثقافة البربر والحركة النسوية، وحفنة من نشطاء حقوق الإنسان بالأساس ولكن أصواتهم لم تمض إلى بعيد (شيخي، 2010، صفحة 90).

وعلى الرغم من التأريخ للممارسة الديمقراطية بعد المصادقة على دستور 1989 الذي مهد لانفتاح سياسي ببروز عدة أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات تعددت أنشطتها لبلورة المطالب الاجتماعية، إلا أن أغلبيتها تعرضت للاختراق من قبل الفرقاء السياسيين، لاحتوائها من قبل النظام، الأمر الذي جعل منها كيانات هشة عاجزة عن تلبية المطالب الاجتماعية والثقافية، وبعيدة عن طموحات الشرائح العريضة من أفراد المجتمع (بوخريسة، 2010، صفحة 152).

هذه الفترة التي عرفت كذلك بروزا قويا للحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها الكلاسيكي منها: كالحركات العمالية والنقابية والنسائية والطلابية، والجديد منها كتلك التي كان وراءها أبناء المدن والأحياء الشعبية، وتلك ذات المطالب الثقافية المتمركزة في منطقة القبائل أساسا، كما شهدت هذه الفترة فتح مجال النقاشات السياسية والفكرية وطرحها للكثير من القضايا الآنية والتاريخية وجدت صدى لها في حركة نشر ناشئة تعددية لم تعرفها الجزائر منذ استقلالها (جابي، 2012، صفحة 144).

كما تميزت أيضا ببروز الحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني المتطرف، بمطالبها الجذرية، وأساليبها الثورية، لدرجة تهديدها للأوضاع القائمة في مرحلة الانتقال التي تميزت بهشاشة دور المؤسسات وسوء أدائها.

على عكس الحركة الاجتماعية الشعبية المؤطرة من قبل التيار الديني السلفي والجذري، استطاع التيار الأمازيغي من ربط علاقات خاصة مع الحركة الاجتماعية الثقافية محليا (منطقة القبائل)، والتي تميزت بطابعها المنظم، وبروز دور النخب المثقفة والمتعلمة التي لعبت دورا بارزا في نقل أفكار وأشكال تنظيمية وراء المطلب الأمازيغي منذ النصف الثاني من القرن الماضي أثناء الحركة الوطنية التي ساهم فيها أبناء المنطقة بقوة في مرحلة التحرر الوطني (جابي، 2008، صفحة 69).

فالحركة الدينية في الجزائر في عمومها، لم تؤمن يوما بقيم المجتمع المدني القائمة على المواطنة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد اتخذت مواقف معادية منها،

في الواقع والخطاب، وهي خاصية ميزت التيار الديني في الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحديدا)، فقد اعتمد هذا التيار على استراتيجية مواجهة عنيفة (فعلية ولفظية)، معتمدة على نقد كلي وجذري للنظام السياسي لكل مراحله ورجاله، فكسب من جراء ذلك قاعدة شعبية لم يتسن مثلها لأي تيار ديني سياسي آخر (جابي ع.، 1998، صفحة 213).

ونتيجة للعلاقة الخاصة التي استطاعت أن تربطها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمختلف الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب، تمكنت من تحقيق نتائج سياسية كبيرة في الانتخابات التي دخلتها بدءا من الانتخابات البلدية التي فازت بأغلبية مجالسها (انتخابات جوان1990)، كما فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (188 مقعدا) في الدور الأول من الانتخابات (انتخابات 26 ديسمبر 1991)، قبل أن تلغى النتائج في بداية جانفي 1992، وتحل الجبهة بعد ذلك (تريكي، 2013، الصفحات 155- 156).

إن تعثر المسار الانتخابي بهذه الطريقة العنيفة أدى بالسلطة من أجل السيطرة على الوضع المتأزم إلى المجيء بالرئيس بوضياف أولا سنة 1992، ثم بالرئيس اليمين زروال ثانيا سنة 1994 كرئيس للدولة، الذي دخل سلسلة حوارات مع الحركات الإسلامية انتهت بالهدنة مع طرف منها، ثم بعدها قامت السلطة بتنظيم انتخابات تشريعية سنة 1997 أعادت من خلالها توزيع الأدوار السياسية وإدماج بعض الحركات الإسلامية التي طالما وصفت بالمعتدلة طوال بداية الأزمة، وهو الشيء الذي مهد الأرضية لأجواء مصالحة ترجمت بعد ذلك باختيار بوتفليقة رئيسا ممثلا لهذه المرحلة الجديدة (مخلوف، 2012، صفحة 16).

وتكشف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011، بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي تحيل ذلك إلى الركود الذي ميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الاقتصادي في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد من دون أن ينجم عن ذلك اتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير، ويزيد الفساد

المستشري قتامة الصورة، وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سوناطراك " (جابي، 2012، صفحة 219).

شهدت الجزائر منذ بداية سنة 2019 غليانا شعبيا لم تشهده مند عقود عدة. ويعود سببه بدرجة أولى إلى تمسك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لعهدة رئاسية خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصحي، وهو ما يثير كذلك تساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها، وبسبب الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية، ولا سيما منذ بداية الأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط عام 2014، حيث انخفضت المداخيل بما يقارب 50 بالمائة، مما أدى إلى اللجوء إلى خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة نقود بدون مقابل (حمادوش، 2019).

منذ بدء الحراك الشعبي بالجزائر في 22 فبراير/شباط الماضي ظهرت على الساحة حركات تجاوزت الأحزاب السياسية التقليدية، وتبلورت أفكارها في سياق الاحتجاجات ضد نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومحيطه، وفي ظل هذه الأوضاع يتطلع المشاركون في الحراك إلى حركات جديدة تعبر عن مطالبهم وتحاول وضع حد للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد. هده الحركات لم تدع تمثيل الحراك الشعبي، وإنما مرافقته والمساهمة بوضع إطار قانوني لمطالبه، والمساهمة في إثراء المشهد السياسي واقتراح حلول للأزمة الراهنة، فالحراك يرفض أغلب المشاركين فيه تمثيل الأحزاب السياسية لهم، في حين يدور نقاش واسع حول فكرة اختيار ممثلين عن الحراك يتفاوضون مع السلطة للبحث عن طريق آمن للخروج من الانسداد الذي تعيشه الجزائر حاليا، وفي انتظار حسم الموقف من جدوى التمثيل، اختارت مجموعات من الشبان تشكيل كيانات جديدة تعبر عن تطلعاتهم وتطرح بدائل أمام خيارات السلطة التي لا تحظى بالقبول من الشارع (الحي، 2019).

والواقع، أن الحراك الاحتجاجي في الشارع انتشر عبر الانترنت من خلال أعمال التعبئة الإعلامية والغضب الجماعي عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فقد سمحت للفاعلين الاجتماعيين بنشر آرائهم والتعبير عن مشاعر غضبهم ورفضهم الوضع القائم، وبذلك فإن

الغاضبين من النشطين الالكترونيين عملوا على تغذية شعور مركب من الغضب الجماعي الواعي والشرعي، ولذلك اتسم هذا الحراك على شبكات التواصل الاجتماعي بخطاب غضب المواطنين المتدخلين في موضوعات تهتم بالأجندة وأخبار البلاد الاجتماعية والسياسية، وتناقش المستجدات على شبكات التواصل الرقمي بواسطة ضغوطات القراء على الخط من خلال التعليقات، وفي ظل غياب فضاء شعبي يسمى " احتجاجيا"، وفضاء عمومي منفتح وقابل لربط الحركات الاحتجاجية وهيكلتها، فقد مثل الغضب على شبكات التواصل الاجتماعي المكان الافتراضي الأخير للتعبير كشكل من أشكال المشاركة السياسية (مراح، 2019، صفحة 55).

لاشك أن الحراك الشعبي أحدث شرخا في تكييفه لدى المراقبين، فبين الفعل الثوري والإصلاحي استعصى التوافق على المقاربة التي تسمح بقراءة الحراك في سياقه السليم، ومن هنا اتسم الحراك الشعبي بنوع من التناقض في ماهيته، فهو حراك سلمي بامتياز من حيث أدواته وصيرورته، لكن المتأمل في شعارات الحراك ومطالبه يجدها تتناقض مع شعارات الحراك السلمي، فهي تطالب بتغيير راديكالي من خلال المطالبة بسجن المسؤولين دون المرور على القوانين، ودون محاكمات واحترام صيرورة القضاء، وترفض الرأي الآخر، أو أي حوار وتفاوض مع السلطة القائمة، كما أن تركيز المحتجين على التظاهر في الشارع، جعلهم يغفلون عن إنتاج مساحات جديدة للتظاهر والتغيير، كالمدرسة والمستشفى والمصنع والمدرسة وغيرها، وهذا هو الخطأ الشائع الذي يتسبب في استعجال الإنجاز قبل على مستوى الحركات الاحتجاجية الكبرى فتحرم نفسها من الإنجاز وتحقيق التغيير المنشود (بكيس، 2020، الصفحات 154 - 171).

خلاصة

يصف معن خليل العمر الحركات الاجتماعية في العالم العربي إبان القرن العشرين بأنها حركات تتميز بالتناحر والتنافر خاصة بين بعض الفئات من الطبقة الوسطى مثل العمال المهنيين (مهندسين وأطباء ومعلمين) والطلبة، كما تلغي بعض الحركات كالحركة اليسارية حركات أخرى مثل الحركة الإسلامية، ولم تهتم بالهوية الوطنية والانتماء الوطني، بل بالتحزب الفئوي، وكانت السلطة الرسمية تغذي هذا الانشقاق والصراع حتى لا يتحقق أي تغير اجتماعي أو سياسي منشود، كما لم تكن ديمقراطية في تعاملها مع الحياة الدائبة بالحركة، بل تميزت بالتزلف والتقرب إلى أصحاب القرار من أجل التكسب المادي والسياسي الزائف (العمر، 2014، صفحة 95).

يضاف إلى ذلك، فإن سيادة الأنماط التقليدية في تكويناتها الاجتماعية المتمثلة في العائلة والعشائر والقبائل التي تقوم على المصاهرة، الأمر الذي منع قيام حركات اجتماعية حديثة، ناهيك عن التخلف الذي تعاني منه أغلب الدول العربية، التي استفادت من هذه المؤسسات التقليدية في بسط نفوذها وهيمنتها على المجتمع، مما أدى إلى إقصاء أي حركة اجتماعية تسهم فير عملية التحول الديمقراطي.

وبالمجمل، يمكننا القول إن الحركات الاجتماعية في العالم العربي لعبت دورا بارزا في عملية التحول الديمقراطي، على الرغم من التباين الواضح في نمط وشكل هذه الحركات من مجتمع إلى آخر، حيث تبقى مسالك الحركات الاجتماعية العربية متذبذبة في الرؤى والأهداف، في ظل سيادة نمط الدولة التسلطية التي عملت على انغلاق المجالات أمام تلك الحركات، وعرقلة نشاطاتها، بل وعملت على قمعها ومواجهتها بكل أساليب القوة والإكراه.

فضلا عن ذلك، لم تقدر هذه الحركات إلى حد اليوم على التحول إلى أحزاب سياسية وجمعيات ومنظمات تمتلك القدرة على التعبئة والتحريك، وتنتصب شريكا فاعلا في العملية السياسية، كما تظهر العداء لقيم الحداثة، فعلى الرغم من أنها تناضل من أجل هذه القيم، فهي تناضل من أجل الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والحق في الانتخاب، والشغل،

والمسألة الاجتماعية، وبالتالي حق الحياة في مجتمع توجهه قيم الحداثة، إلا أنها حركات لم يتحول فيها الفاعلون إلى فاعل سياسي إيجابي له القدرة على تغيير الواقع، وصياغة برنامج سياسي وأيديولوجيا تجمع عليهما قوى مجتمعية قادرة على الدفع باتجاه التغيير (الزعفوري، 2010، صفحة 130).

وإذا كانت الحركات الاجتماعية في المراكز الرأسمالية قد أدركت صعوبة التغيير السياسي من خلال مؤسسات الديمقراطية الليبرالية، التي مكنت الصفوة من التحكم في مسيرة العملية السياسية، فإن الأمر في البلدان العربية بالغ الصعوبة، حيث تواجه الحركات الاجتماعية معوقات مؤسسية ومجتمعية تحول دون قدرتها على تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي. يترتب على ذلك أن تقوم القوى والجماعات المتضررة من نمط الإنتاج التابع الحصول على فرص للتغيير بما يحمي حقوقها ومصالحها، ولا سبيل أمام القوى الساعية إلى التغيير غير الانتظام في حركات اجتماعية تتمكن من إحداث تحول مجتمعي بمشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين (المهر، 2010، صفحة 167).

ولذلك يحتاج العالم العربي إلى حركات اجتماعية تقودها نخبة مثقفة تعمل على ترسيخ الوعي بالذات وإدراك الهوية كما يتطلب ابتكار أساليب العمل الجمعي المشترك، من أجل الوصول إلى مشروع ديمقراطي يؤسس لمرحلة جديدة من الوعي المجتمعي.

وعلى حد تعبير محمد نور الدين أفاية فإن تأهيل الحركات الاجتماعية في العالم العربي، لكي تتحول إلى فاعل اجتماعي وسياسي في مسار التحول إلى الديمقراطية يتطلب القطع مع ما يؤسس للثقافة الديمقراطية، والاستيعاب الجدي لوظائف الحركة باعتبارها مؤسسة عصرية قادرة على إنجاح الانتقال، باعتماد ثقافة مدنية حديثة تدبر فيها السياسة بعقلانية اعتمادا على برامج، وتنظيم ديمقراطي، وخطاب يقطع مع الشعارات التحريضية العقيمة أو الشعبوية العدمية، لأن التغيير المجتمعي يتطلب فاعلين اجتماعيين يمتلكون ما يلزم من الاقتدار والصبر لجعل الديمقراطية اختيارا جماعيا (أفاية، 2012، صفحة 30).

الفصل السابع–الحركات الاجتماعية الجديدة

توطئة

مع تراجع الصورة الكلاسيكية لحشد الحركات العمالية، ظهر تعبير "الحركات الاجتماعية الجديدة"، اعتبارا من منتصف ستينيات القرن العرشين، ليشر إلى مجموع أشكال الفعل الجماعي التي راحت تتطور خارج نطاق الدوائر الصناعية، على نحو أدى إلى إعادة النظر في المنطق الدافع للتعبئة، وبهذا المعنى تعبر الحركات الاجتماعية الجديدة عن تطلعات الفئات المقهورة إلى مزيد من الحريات الإنسانية، وتحقيق القيم الما بعد مادية، على اعتبار أن هذا النمط من الحركات أعاد النظر في مجمل النشاطات، والسلوكيات والتفاعلات الاجتماعية الراهنة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع والسياسات (بيشو، أوليفيه فيليول ، و ليليان ماتيو، 2017، صفحة 123).

استنادا إلى هذا الطرح، سنحاول في هذا المحور التعريف بالحركات الاجتماعية الجديدة، ونشأتها وتطورها، وأهم سماتها.

أولا–تعريف الحركات الاجتماعية الجديدة

بدأ استخدام مصطلح الحركات الاجتماعية الجديدة لوصف حركات بعض جماعات السكان والفئات الاجتماعية في أوروبا، عقب حركة الشباب والطلبة في 1968، حيث رفعت هذه الحركات شعارات ومطالب اقتصادية وسياسية أغلبها يهدف إلى الدفاع عن البيئة ونزع السالح، وتحرير المرأة وغيرها، ثم انتقلت هذه الظاهرة بعد ذلك إلى بلدان العامل الثالث بصفة عامة وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات، وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في آسيا، وعملت هذه الحركات بشكل مستقل عن لأحزاب والنقابات وسعت للتعبير عن مصالح مشتركة لأشخاص قد ينتمون لفئات اجتماعية مختلفة كما سعت للتعبير عن فئات مهمشة جديدة (زهران، 2007، الصفحات 11– 20)

كما تعرف الحركات الاجتماعية بوصفها شكلا متميزا للحركات الاجتماعية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لتعبر عن مصالح ضيقة لجماعات صغيرة منظمة من الناس انضموا لتحقيق هدف مشترك ليغيروا بعض أوضاعهم السائدة والتي لا يرضوا عنها، ومن أمثلتها: (الحركات الطلابية المتطرفة التي ظهرت في العقد السادس من القرن العشرين– الحركات السياسية المتعددة مثل حركات الزنوج السود وحركات تحرير المرأة وحركات البيئة) (ربه و عبد الرزاق جلبي، 2013، صفحة 05).

ولعل أكثر التعريفات شيوعا للحركات الاجتماعية الجديدة هو التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع الإيطالي " ماريو دياني" على أنها شبكات من التفاعلات غير الرسمية بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات، حيث تجمعهم هوية وقيم مشتركة، وتعتمد الجهات الفاعلة في هذه الحركات على الجماعات والأفراد الغير منتمين إلى تنظيمات سياسية أو حزبية يتجمعون حول مواضيع مختلفة نيابة عن قطاعات متنوعة من المجتمع، تشمل هذه المواضيع توزيع الدخل، والضمان الاجتماعي، الحفاظ على البيئة، وحقوق الإنسان، وتحقيق السلام وحماية التراث الثقافي والعرقي وتسعى للتأثير في أعراف المجتمع، وتحفيز أفراد المجتمع وتوعيتهم للمشاركة بفعالية في هذه النشاطات (Pareigienė, 2018, p. 371).

أما عالم الاجتماع الفرنسي "آلان توران" فيؤكد أن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تنطلق من مبدأ تغيير الأوضاع والعلاقات الاقتصادية، بل تدافع عن حرية كل فرد ومسؤوليته، وحيدا كان أو ضمن جماعة، ضد منطلق لا شخصي هو منطق الربح والمنافسة، كما تهدف إلى الدفاع عن حرية الفرد ومسؤوليته تجاه المجتمع والنظام الذي يشتغل وفق منطق التمييز بين المباح والمحظور وبين المعقول واللامعقول (توران، 2011، صفحة 265).

في نفس السياق الدلالي، يؤكد عالم الاجتماع البريطاني أنتوني غدنز أن تعاظم دور الحركات الاجتماعية الجديدة وتعدد أهدافها وأدوارها يؤكد أن لدى الناس اقتناع بعدم جدوى العمل السياسي، ولذلك فإن المشاركة المباشرة قد تكون أكثر جدوى ونفعا من الاعتماد على السياسيين والنظم السياسية، لاسيما في المجالات المتصلة بالقضايا الأخلاقية الكبرى في حياتنا الاجتماعية، وعلى هذا الأساس، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة تمثل إحياء للمبادئ الديمقراطية، كما تمثل ركيزة أساسية للثقافة المدنية والمجتمع المدني (غدنز، 2005، صفحة 488).

في السياق ذاته، يؤكد "المولدي قسومي" أن الحركات الاجتماعية الجديدة لا تفصل في أدائها بين السياسي والثقافي والمدني والاجتماعي، كما أنها متجاوزة للسياسي بمفرده وللاقتصادي بمفرده وللمدني بمفرده لتعبر عن الكلية الاجتماعية بما تعنيه من عدم استثناء لأي عنصر من العناصر المكونة لمنظومة القيم المجتمعية في شموليتها باعتبارها استجابة لمطلب اجتماعي (قسومي، 2015، صفحة 141).

أما "ألبيرتو ميلوتشي" يرى أنَّ الحركات الاجتماعية الجديدة، خلافًا للحركة العمالية، لا تقصر طموحها على السَّعي وراء المكاسب المادية، بل تتحدَّى المفاهيم المُبهمة عن السياسة والمجتمع في حد ذاتهما، ولا يُطالب الفاعلون الجدد كثيرًا بزيادة تدخل الدولة من أجل ضمان الأمن والرَّفاه، بل يَبذلون جهدًا خاصًّا لمقاومة توسُّع التدخل السياسي والإداري في شئون الحياة اليومية والدفاع عن الاستقلالية الشخصية (بورتا و ماريو دياني، 2019، صفحة 26).

في سياق آخر، يؤكد بعض الباحثين أنه تم سحب مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة من مجال الصراع الطبقي إلى مجالات مختلفة للنضال والمقاومة مثل البيئة وحقوق الإنسان والنسوية والسلام، كما استند معظم المفكرين في تعريف الحركات الاجتماعية الجديدة بعملية الانتقال إلى مجتمع ما بعد الصناعة، وبروز الحركات الثقافية والسياسية في في الرأسمالية المتقدمة، فالحركات الاجتماعية الثقافية الجديدة هي حركات اجتماعية تتعلق بكسر القيود وأوجه الحظر في الحياة اليومية، على الرغم من أن هذه الحركات ليس لها خصائص طبقية إلا أنها تبدأ وتنتهي بالمعايير والأيديولوجيات، أما الحركات الاجتماعية السياسية الجديدة مشابهة للحركات الاجتماعية القديمة، إنها حركة اجتماعية قائمة على الطبقة وتتعامل مع المجتمع مع طبقته بدءاً من الرأسمالية (Ayhan & et al, 2021, pp. 4348 - 4349).

وبالمجمل يمكن القول أن هناك اتفاقا بين العديد من الباحثين الذين يحللون دور الحركات الاجتماعية الجديدة على أنها تقوم على خمسة محاور رئيسية هي: 1-العمل الجماعي، 2-الموجه نحو التغيير، 3-غير المؤسسي، 4-على درجة من التنظيم، 5-على درجة من الاستمرارية (بشير، 2014، صفحة 103).

ثانيا-نشأة وتطور الحركات الاجتماعية الجديدة

نشأت الحركات الاجتماعية الجديدة كرد فعل على أوجه القصور في الطروحات الماركسية الكلاسيكية لتحليل العمل الجماعي، حيث تبتعد هذه الحركات عن الطرح الماركسي النموذجي لتحليل العمل الجماعي من منظور اقتصادي في المقام الأول، بدلا من ذلك، تتطلع هذه الحركات إلى دوافع أخرى للعمل الجماعي متجذرة في السياسة والأيديولوجية، والثقافة. بالإضافة إلى ذلك، تركز على محددات جديدة للهوية الجماعية، مثل العرق، الجنس، لفهم العوامل السببية للعمل الجماعي، وبذلك جعلت الطبقة الاجتماعية والاقتصادية هي المحدد الأساسي للهوية الجماعية (SEN & Ömer AVCI, 2016, p. 128)

في هذا السياق، ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة في المجتمعات الليبرالية الديمقراطية، خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين، وهي تشمل حركات، مثل: مناصرة المرأة، والمحافظة على البيئة وحركة السلام ومناهضة العنصرية، ومثل جماعات الضغط، تُكون هذه الحركات، من جماعات من الأفراد ذوي الأفكار المتقاربة تجاه معينة، ومن بين مجموعة القضايا التي تميل قضايا الحركات الاجتماعية الجديدة إلى تبنيها: حماية البيئة الطبيعية ضد أخطار العالم الصناعي الحديث، وتدرج أيضا، الجماعات المناوئة للأسلحة النووية: مثل حملة نزع التسلح والسلام الأخضر، وجماعات المحافظة على البيئة (مثل: أصدقاء الأرض)، وتركز الحركات الاجتماعية الجديدة بشكل أكبر، على الجماعات المهمشة تاريخيا مثل: النساء والجماعات العرقية والأفراد المعوقين وغيرهم (كيد، كارين لج، و فيليب هراري، 2012، صفحة 216).

بهذا المعنى، ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة، والتطور السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات التي أتاح المجال العام الحقيقي أو الافتراضي حيث يلتقي الأفراد الذين لديهم اهتمامات مشتركة (خريسان، 2016، صفحة 251).

في هذا السياق، تعمل الحركات الاجتماعية الجديدة على التعبئة من خلال تنمية الهويات والقيم المشتركة والشعور بالانتماء إلى الجماعات المرتبطة في شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات قنوات للمواطنين للتعبير عن آرائهم، ودعوة الآخرين لمتابعتها، وتبادل المعلومات، ولكن قبل كل شيء، فإنها تشكل الميدان الذي تنشأ فيه التحركات وتنشر المعلومات، ولذلك ساعدت الجماعات المدنية على العمل أكثر كشبكة من أجل التواصل على نطاق غير مسبوق لتحقيق الأهداف المشتركة وبهذا المعنى، يمكن أن تكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وسيلة فعالة لتوسيع نطاق عمل الحركات الاجتماعية الجديدة جغرافيا وتيسير إنشاء تحالفات عبر وطنية (Calderón, 2022, p. 3)

تعتبر المرحلة الممتدة ما بين 1968 إلى 1989 أهم فترة تطورت من خلالها العديد من الحركات الاجتماعية الجديدة، مثل الحركات الطلابية في أوروبا الغربية، وحركات السود في أمريكا المطالبة بالحقوق والحريات، والحركات النسوية والحقوقية والبيئية، والتي شكلت دافعا للباحثين لزيادة اهتمامهم بزوايا جديدة في دراسة الحركات الاجتماعية، وكانت حركة الشباب في أوروبا عام 1968 البداية لمرحلة جديدة طرحت لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية، أو اليمينية التقليدية رغم الطابع اليساري التي ميزها، ثم انتقلت الحركات الجديدة إلى العالم الثالث، وتحديدا أمريكا اللاتينية وبعدها إلى الوطن العربي (زيغم، 2018، صفحة 42).

يعتقد عدد من الباحثين أن بروز وتطور الحركات الاجتماعية الجديدة في أوروبا على وجه الخصوص مفاده سد الفراغ الذي تركته الحركات النقابية والأزمة الحادة التي يعاني منها العالم العمالي وكذا التمثيل السياسي على حد سواء حتى وأن بَيَّنَ البعض عكس ذلك مثل " ت.و. تكسيتي" في دراسة له يتنبأ فيها بظهور ديناميكية ونفس جديدين للحياة النقابية في فرنسا نظرا لتوفر العديد من الفرص والتموضع المرموق الذي بدأت تحتله تدريجيا الحركات النقابية داخل ميزان القوى الدائر حاليا في عالم الشغل (دراس، 1999، صفحة 1).

كما يرتبط بروز " حركات اجتماعية جديدة " – حسب " آلان توران" " وألبرتو ميلوكشي" بتغييرات عميقة يمكن ملاحظتها في المجتمع. بينما كانت " الحركات الاجتماعية" تراقب الموارد المنتجة في المجتمعات الصناعية، فإنها تراقب، في المجتمعات " المتقدمة " أو "البعد صناعية"، دائرة الخدمات والاستهلاك والروابط الاجتماعية. تبعا لهذه التغيرات التي تمس البنية الاجتماعية، فإن "الحركات الاجتماعية الجديدة" التي تظهر لم تعد تناضل من أجل استرجاع الهيكل المادي للإنتاج كما قد تفعله "الحركة القديمة" نعنـــي " الحركة العمالية"، بل تناضل من أجل إعادة امتلاك الزمن والفضاء والروابط ضمن الوجود اليومي الفردي" (لصاوت د.، 1999، الصفحات 49– 50).

بهذا المعنى، لم تعد الحركات العمالية أساس الحركات الاجتماعية الجديدة، خاصة في مجتمعات ما بعد الصناعة، حيث اختلفت المطالب والأولويات الاجتماعية، فظهرت الحركات النسائية والحركات المرتبطة بالبيئة وحقوق الطفل وحقوق المهاجرين ومقاومة العولمة وغيرها، وكذلك الأمر اختلفت وسائل الاحتجاج من اعتصامات إلى احتلال الدوائر والمقرات الحكومية، وأهم ما يميزها أن مطالبها غير قابلة للتفاوض، وهي حركات لا تتعلق بفئة أو طبقة اجتماعية معينة، بل مطالبها عابرة لحدود الطبقات (المجالي، 2020، الصفحات 133- 134).

ثالثا–سمات ومميزات الحركات الاجتماعية الجديدة

تعد الحركات الاجتماعية الجديدة حركات جماعية تميل إلى التجمع بسرعة عالية، استجابة لقضية محدودة، (مثل الاتحاد الضريبي المعارض للتصويت في الثمانينات، وغالبا ما تكون حملاتها قصيرة المدى، (مثل المظاهرات الاحتجاجية ضد لحم البقر في دوفر عام 2006)، وعادة ما يميل يكون أنصارها شديدي التحمس لقضيتهم، ومن بين العناصر الأساسية في انتشار الحركات الاجتماعية الجديدة، تلك التحولات التي طرأت على تكنولوجيا الاتصالات، وبخاصة شبكة الإنترنت التي مكنت الأفراد من الالتفاف نحو قضية ما، مما سهل عملية التواصل بينهم بسرعة كبيرة، ونشر رسالتهم عبر العالم (كيد، كارين لج، و فيليب هراري، 2012، صفحة 217).

كما يؤكد بعض الباحثين أن الحركات الاجتماعية الجديدة تمثل تحولا من السياسة القديمة للدول الحديثة، إلى سياسة جديدة لما بعد الحداثة، ويمكن إبراز ملامح هذه السياسة الجديدة كالآتي:

- وجود قاعدة طبقية ضعيفة جدا، أمام الأحزاب السياسية.

- التحول من السياسة القائمة على المصالح الفئوية والطبقية، إلى السياسة القائمة على القضايا التي تمس اهتمامات كل فرد في المجتمع، (كشن حملات ضد النشاطات التي يمكنها أن تؤدي إلى تغيير المناخ).

– عدم الاعتماد على النخب النيابية، والاعتماد على الممارسة الديمقراطية بشكل أكبر.
– تحول الاهتمام من التركيز على نشاطات الدولة، إلى التركيز على مؤسسات المجتمع المدني.
– لم تعد السياسة مجموعة من الأفكار فحسب، ولكنها تتعلق أيضا بالخيارات المتاحة في أسلوب المعيشة، فمثلا قضية تغير المناخ، تتطلب من الأفراد أن يقللوا من استهلاك الطاقة، وأن يحرصوا على تدوير النفايات.

تتسم هذه الحركات الاجتماعية الحديثة بعدد من السمات أهمها:

1–أن هذه الحركات كلها تقع خارج إطار السياسة المنظمة سواء في ذلك الأحزاب السياسية أو أجهزة الدولة.

2–أن هذه الحركات لا تطرح استراتيجيات للوصول إلى السلطة، بل غاية ما تصبو إليه هو التأثير على أجهزة السلطة على المستوى المحلى أو القومي.

3– ترفض هذه الحركات مبدأ التنظيم بمعنى إنها ترفض في غالبيتها أن تتحول إلى أحزاب سياسية، كما إنها ترفض أن تنظم أعضائها على نحو شديد كما يجرى في جماعات المصالح من نقابات مهنية أو عمالية.

4–تسعى تلك الحركات إلى ترجمة عدد من القيم على المستوى المحلى من العلاقات فيما بين أعضائها ويطلق على هذه القيم مسمى القيم ما بعد المادية كقيم التعاطف والتعاون.

فضلا عن ذلك، تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة بقدرتها على التنظيم بشكل غير رسمي، من خلال تطوير واستخدام الأساليب غير التقليدية وتحديث الشبكات الاجتماعية كما

أن هذه المجموعات لديها ممارسات أكثر مرونة من نظيراتها في الأحزاب السياسية التقليدية أو مجموعات المصالح، أين يظهرون المزيد من الجرأة في الإعلام ويتظاهرون باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) ، مما يتيح لها تبسيط العمليات والقرارات التواصلية ، وتقليل الوقت والمسافات .علاوة على ذلك، كما تشترك هذه الحركات في السمات العامة التي وصفها "هانك جونستون" و"إنريكي لاراينا" و"جوزيف جوسفليد " في كتابهم بعنوان الحركات الاجتماعية الجديدة: من الأيديولوجيا إلى الهوية، The New Social Movements: From Ideology to Identity ويمكن ابراز هذه السمات كالآتي:

- لا تملك الحركات الاجتماعية الجديدة شكلًا محدداً من المؤيدين المنظمين، حيث يصبح من الصعب تحديد خصائص الأفراد الذين يشاركون في هذه المجموعات لأنهم غالبًا ما يكون لديهم أوضاع اجتماعية مختلفة من حيث العمر والجنس والمهنة، مما يجعل التنوع والاختلاف أرضية مشتركة بينهم.

- لا يمكن تصنيف الحركات الاجتماعية الجديدة من حيث اليسار أو اليمين، ليبرالي أو محافظ اشتراكي أو رأسمالي، فالطبيعة المتنوعة لمؤيديهم الذين يفتقرون إلى الاهتمام بتبني أيديولوجية معينة، كما أن التعددية هي ما يميزهم.

- تبتعد الحركات الاجتماعية عن دوائر صناعة القرار السياسي، على الرغم من أنها تستخدم نفس الوسائل التي تستخدمها جماعات الضغط كالمظاهرات العامة، والمسيرات، والعصيان المدني وغيرها.

- أعضاء الحركات الاجتماعية الجديدة من أبناء الطبقة الوسطى، والطلاب والعاطلين عن العمل، وعادة ما يكونون صغيري السن، وأكثر اهتماما بنوعية الحياة، بدلا من

الثراء المادي – (Morador & Judith Cortés Vásquez, 2016, pp. 405 – 406)

كما تمتاز الحركات الاجتماعية الجديدة بأربع مميزات أساسية ميزتها عن الحركات الاجتماعية التقليدية، وهي كالآتي:

1- **الأهداف:** حيث هدفت تلك الحركات الى تغيير القيم الثقافية والاجتماعية على المستوى الفردي أكثر من تغييرها على مستوى الأبنية الاجتماعية كما كان سائدا في الحركات الاجتماعية التقليدية.

2- **القاعدة الاجتماعية:** مثلت الطبقات الاجتماعية القاعدة الاجتماعية الأساسية للحركات الاجتماعية التقليدية، في حين بنيت القاعدة الاجتماعية للحركات الاجتماعية الجديدة على جماعات متعددة.

3- **وسائل الفعل:** تعتمد الحركات الاجتماعية الجديدة على تعبئة وتحريك الجماهير في اتجاه محدد كوسائل سياسية حديثة للتأثير على الدولة.

4- **التنظيم:** رفضت الحركات الاجتماعية الجديدة الاعتماد على نماذج التنظيم البيروقراطي الرسمي وفضلت الاعتماد على نماذج تنظيمية أكثر مرونة تتيح لأعضائها المرونة والفعالية في المشاركة (ربه و عبد الرزاق جلبي، 2013، صفحة 05).

خلاصة

لا شك إن تعاظم دور الحركات الاجتماعية الجديدة وتعدد أهدافها يدل على أن المواطنين في المجتمعات الحديثة على قناعة بأن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفعا من الاعتماد على السياسيين والنظم السياسية، ولاسيما في المجالات المتصلة بالقضايا الأخلاقية الكبرى الكامنة في أعماق حياتنا الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن الحركات الاجتماعية الجديدة تمثل إحياء للمبادئ الديمقراطية في كثير من البلدان، كما تمثل ركيزة أساسية للثقافة المدنية وللمجتمع المدني.

لقد جاءت الحركات الاجتماعية الجديدة في واقع تراجع فيه تأثير الهياكل القديمة، من أحزاب سياسية ومجتمع مدني، وهي هياكل لم تستطع القيام بالتطوير اللازم وتغيير رؤيتها التقليدية في العمل، رغم تغيّر الواقع. كذا فكون تلك الحركات برجماتية إصلاحية ترفض منطق الهياكل القديمة البيروقراطي أحيانًا وترى أن تعقيدات عمل هذه الهياكل وصراعاتها وانقساماتها أحيانًا تؤثر سلبًا على مطالبها العاجلة، قد وجهها للعمل الميداني، وحدد مطالبها الإصلاحية وساعدها على ابتكار أساليب مواجهتها للسلطة (الرمضاني، 2019).

لقد وضعت الحركات الاجتماعية الجديدة مفهومًا مغايراً للفعل السياسي وديناميكية جديدة، حيث لم يعد ذلك الفعل يقتصر على القيادات الحزبية ذات الأيديولوجيات الثورية والتجارب العريقة والثقافة السياسية العميقة فحسب، إذ ساعدت هذه الحركات على "دمقرطة" الحياة السياسية ووسعت أفقها بتركيزها على هموم وثيقة الصلة بالحياة اليومية للمواطنين، كما تولى قيادة هذه الحركات أشخاص ليست لديهم خبرة سياسية سابقة ولا يحملون طموح في السلطة، وقد ساعد في انتشار الحركات الجديدة –رغم تضييق الأنظمة الحاكمة– قدرتها على الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة التي أتاحت لها فرص الاطلاع على تجارب أخرى داخل المنطقة المغاربية وخارجها (الرمضاني، 2019).

وبالمجمل، تميل الحركات الاجتماعية الجديدة إلى تجاوز الهيكل الطبقي المادي المرتبط بالطبقة العاملة نحو هياكل وأوضاع اجتماعية مختلفة إلى حد ما مثل الشباب ونوع الجنس وحقوق الإنسان وقضايا البيئة وغيرها، كما تظهر تعددية في الأفكار والقيم، وميل إلى البراغماتية والبحث عن إصلاحات مؤسسية توسع نظام مشاركة الأعضاء في صنع القرار. مع التركيز على الثقافة الرمزية التي ترتبط بقضايا الهوية، وإذا كان يُنظر إلى الحركات الاجتماعية القديمة على أنها تتميز بالدفاع عن الطبقة العاملة، مع التركيز بشكل خاص على الصراعات الصناعية، فعلى النقيض من ذلك، منظرو الحركات الاجتماعية الجدد أكثر اهتماماً بالإمكانات التحويلية للحركات المتجذرة في مجموعة أوسع من قضايا «عالم الحياة» التي لا يمكن استيعابها بسهولة في إطار النظام الاجتماعي القائم (LEDERMAN, 2015, pp. 245– 246)

خلاصة عامة

يتفق علماء الاجتماع على أن الحركات الاجتماعية هي ظاهرة سوسيولوجية تحاول وصف وفهم وشرح كيف يمكن للمجموعات المستبعدة في المجتمع القدرة على التعبئة والانخراط في العمل الجماعي الذي يعزز أو يقاوم التغيير الاجتماعي والسياسي، وعلى الرغم من التنوع الكبير في حجم وأهداف وأشكال الحركات الاجتماعية، إلا أنها تمثل تحديات جماعية، تقوم على أهداف مشتركة وتضامن اجتماعي، في تفاعل مستمر مع النخب والمعارضين والسلطات، كما تتحد الحركات الاجتماعية وفق أربع سمات مميزة رئيسية: الطابع الجماعي للفعل السياسي، الغرض أو القضية التي يتم الاعتراف بأهميتها وحاجتها إلى الدعم والمشاركة فيها من قبل المشاركين في العمل، الخصم الذي يتم توجيه الإجراء والمطالبة ضده، والتفاعل المثير للجدل مع المؤسسات السياسية.

تكمن أهمية الحركات الاجتماعية بأنها غالباً ما تؤدي إلى فرض تعديلات جوهرية في السياسات (إذا كانت الحركة إصلاحية) أو الإطاحة بالسلطة (إذا كانت الحركة ثورية) أو تغيير موازين القوى وفتح الطريق لإفشال أحزاب حاكمة (إذا كانت إصلاحية جذرية)، كما أن كل الدراسات عن الحركات الاجتماعية التي شهدها القرن الماضي أو بدايات القرن الحالي، تختزل مسار الحركات الاجتماعية في ثلاث أو أربع مراحل هي: أولا النشوء على خلفية سخط عام، ثانيا التماسك والتلاحم، وثالثا إرساء جهاز متخصص ناظم للمواصلة، ورابعا الهبوط، إما بسبب النجاح، أو بسبب القمع، أو التحول إلى مؤسسة (الجبار، 2018، صفحة 10).

في علم النفس الحشود كان يُنظر إلى الحركات الاجتماعية على أنها ظواهر غير عقلانية وخطيرة تدعو إلى قيادات استبدادية، والمظاهرات غير النظامية وأعمال الشغب، فضلاً عن أشكال أخرى من العصيان المدني، والتي تؤدي في النهاية إلى الإخلال الكامل التام بالنظام العام، ثم تطورت مجموعة أخرى من النظريات تقدم تفسيراً اجتماعياً نفسياً

للتعبئة، وتؤكد دور "الحرمان النسبي" وآلية الإحباط – العدوان في بروز حركات الاحتجاج الاجتماعي.

مع الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تغيرت وجهة النظر بشكل جذري وتطورت نظريات جديدة تؤكد على جوانب مختلفة من الحركات الاجتماعية كالاهتمام بالهويات الفردية ونوعية الحياة اليومية بدلاً من الهويات الجماعية وعدم المساواة في الثروة والسلطة، والصراع من أجل الموارد الرمزية (الاعتراف والاستقلالية والهوية).

أصبحت "الحركات الاجتماعية الجديدة" اليوم مجالًا راسخًا ومزدهرًا لدراسة العلوم الاجتماعية. تشير الاتجاهات المعاصرة في البحث إلى مناهج جديدة تؤكد دور العواطف في إثارة حركات الاحتجاج، فضلاً عن النشاط الافتراضي عبر الإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في حركات العصر الرقمي.

في هذا السياق نجد أنفسنا أمام مفهوم جديد للحركات الاجتماعية يختلف عن الحركات الكلاسيكية في مستويات أربعة كالآتي:

1-على مستوى الأشكال: يتضح الاختلاف عن الحركة الاجتماعية التقليدية يف ضعف الثقة في المؤسسات والزعماء، والتركيز على ملف أو مطلب وحيد، والطابع العرضي للتنظيم، واتّباع أشكال احتجاجية أقل مُمَأسسة وأكثر عفوية، وقدرة كبيرة على التعبير الاجتماعي.

2-على مستوى القيم: رفض قيم الضبط الاجتماعي، مطالب أكثر نوعية وإمكانيات الحصول عليها أكثر صعوبة.

3-على مستوى السياسة: التحول من استهداف الدولة باعتبارها خصما إلى خلق مساحات حرية واستقلالية أوسع، والحد من سطوة الدولة واحتكارها الفعل السياسي.

4-على مستوى الهوية: المرور من الهوية الطبقية إلى الهوية الثقافية حيث لا تقوم الحركات الجديدة على مطلبية طبقية بقدر ما تقوم على جوانب هوياتية أخرى (جنات و آخرون، 2019، الصفحات 34 – 35).

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم غرايبة. (25 07, 2011). *ماذا تقدم الحركات الاجتماعية؟* . تم الاسترداد من الغد: https://alghad.com/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%9F/
2. أحمد الخطابي. (2018). من حركة 20 فبراير إلى حراك الريف: الخوف من الديمقراطية أم الخوف من جيل الشباب بالمغرب؟ *مجلة سياسات عربية*(العدد 32).
3. أحمد العايد، و آخرون. (1988). *المعجم العربي الأساسي*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
4. أحمد شكر الصبيحي. (2008). *مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي* (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. أحمد موسى بدوي. (2020). العولمة وإعادة التفكير في نظريات الحركات الاجتماعية. تأليف مجموعة من المؤلفين، و محمد بلخيرة (المحرر)، *الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
6. إسلام عبد الحي. (02 04, 2019). *الجزائر.. حركات معارضة جديدة خارج الأحزاب التقليدية*. تم الاسترداد من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/2/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%81%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B9%D8%B2%D9%85

7. أشرف عثمان محمد الحسن. (2018). الحقل الشبابي في السودان وإعادة تشكيل المجال العام: بحث في ديناميات الفعل الجمعي ورهانات الحضور العمومي. *مجلة سياسات عربية*(العدد 32).
8. الأب باسم الراعي. (2011). *المجتمع والدولة أشكالهما وتحولاتهما*. بيروت: دار الفارابي.
9. آلان توران. (2011). *براديغما جديدة لفهم عالم اليوم*. (جورج سليمان، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
10. الحبيب استاتي زين الدين. (2016). من الاحتجاج على التسلط إلى سلطة الاحتجاج: حالة المغرب. *المستقبل العربي*(العدد 453، نوفمبر).
11. الحبيب استاتي زين الدين. (2017). الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنويع المقاربات التفسيرية. *عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6*(العدد 22).
12. الطاهر سعود، و عبد الحليم مهورباشة. (2016). المدينة الجزائرية والحراك الاحتجاجي مقاربة سوسيولوجية. *عمران للعلوم الاجتماعية، العدد 18*.
13. المنصف وناس. (1999). الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر1988. تأليف سليمان الرياشي، و آخرون، *الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. المولدي قسومي. (2015). *مجتمع الثورة*. تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم.
15. المولدي قسومي. (2018). *المنظمة النقابية لأرباب العمل التونسيين: الأطوار والأدوار*. تونس: دار نقوش عربية.

16. المولدي قسومي. (2019 أ). نهاية الجامعة أو ما بعد المعرفة الأكاديمية. تأليف المولدي قسومي وحمدي أونينة، و آخرون، *الجامعة المواطنية*. تونس: مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

17. المولدي قسومي. (2019 ب). *قواعد لغة علم الاجتماع في مدونة المؤرخ الهادي التيمومي*. تونس: دار نقوش عربية.

18. أمل عادل عبد ربه، و عبد الرزاق جلبي. (2013). *الحركات الاجتماعية الجديدة وحقوق الإنسان: تحليل نقدي لخطاب حركات مناهضة العولمة، المؤتمر التأسيسي " الحراك العربي يسائل العلوم الاجتماعية*. بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعية.

19. أنتوني غدنز. (2005). *علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)*. (ترجمة فايز الصياغ، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

20. أنتوني غيدنز، و فيليب صاتن. (2018). *مفاهيم أساسية في علم الاجتماع*. (محمود الذوادي، المترجمون) قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

21. إيناس السعيد إبراهيم. (2019). *السوشيال ميديا وآثارها على المجتمع*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

22. بشير مخلوف. (2012). موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989–1995): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ – المحلة–. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. قسم علم الاجتماع، الجزائر: جامعة وهران السانيا.

23. بوبكر بوخريسة. (2008). *مفاهيم وأعلام في علوم المجتمع والإنسان، جرد نقدي وتحليل إبستيمولوجي في الجذور اللغوية والدلالات المفاهيمية*. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة.

24. بوبكر بوخريسة. (2010). الدولة الجزائرية الحديثة بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العدد 12 – خريف).

25. بوبكر بوخريسة. (2013). *الدولة والمجتمع من مشروع الوحدة المغاربية إلى الدولة القطرية*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

26. تيد روبرت غير. (2004). *لماذا يتمرد البشر*. (مركز الخليج للأبحاث، المترجمون) الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

27. جان بيار دوران، و روبير فايل. (2012). *علم الإجتماع المعاصر*. (ميلود طواهري، المترجمون) الجزائر / بيروت: ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية – ناشرون.

28. جوردون مارشال، و آخرون. (2000). *موسوعة علم الاجتماع* (الإصدار المجلد الثاني). (محمد الجوهري، و آخرون، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

29. حسان تريكي. (2013). التحولات في نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري– دراسة سوسيولوجية– . *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. قسم علم االاجتماع، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة.

30. حمدي بشير. (2014). *ظاهرة الاعلام الاجتماعي وأبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية في العالم العربي*. . عمان: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع.

31. خميس حزام والي. (2008). *إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر " سلسلة أطروحات الدكتوراه" (44)* (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

32. خميس علاوي حسين، و سعد سلمان المشهداني. (2022). الحركات الاحتجاجية في العراق – قراءة في احتجاجات تشرين 2019. *مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 14*(العدد 49).

33. داليا عادل شيت. (2012). *التغيير السياسي وأثره في الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011، دراسة حالة*. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.

34. ددييه لصاوت. (1999). نظرية الحركات االجتماعية هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الإستشرافي. (ترجمة حميدة حمومي، المحرر) *إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثربولوجية والعلوم الإجتماعية)*(عدد 8، ماي- أوت).

35. دوناتيلا ديلا بورتا، و ماريو دياني. (2019). *الحركات الاجتماعية مقدمة*. (نيرة محمد صبري، المترجمون) المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي سي آي س.

36. ديديه لصاوت. (1999). نظرية الحركات الاجتماعية. هياكل، أفعال وتنظيمات: تحليل الاحتجاج الاستشرافي. (ترجمة حميدة حمومي، المحرر) *إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثربولوجية والعلوم الاجتماعية)*(عدد 8، ماي – أوت).

37. رانجيت دويفيدي. (2002). الحركات البيئية في الجنوب الشامل، قضايا سبل العيش والرزق، وما بعدها. (ترجمة شهرت العالم، المحرر) *مجلة الثقافة العالمية*(العدد 111، مارس).

38. ربيع وهبة. (2014). الحركات الاجتماعية: تجارب ورؤى. تأليف تامر خرمة، آخرون، و عمر الشوبكي (المحرر)، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان – البحرين – الجزائر – سورية – الأردن)* (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

39. ربيع وهبه، و جوزيف شكلا. (2022). *الحركات الاجتماعية*. تم الاسترداد من شبكة حقوق الأرض والسكن: http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php?id=pXE=#.YnbhKNPMLIV

40. رمضاني صوراية. (2016). الحركات الاجتماعية مقاربة سوسيولوجية. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*(العدد 24/ جوان).

41. ريموند وليمز. (2007). *الكلمات المفاتيح*. (نعيمان عثمان، المترجمون) الدار االبيضاء/ ببروت: المركز الثقافي العربي.

42. زهير بن جنات، و آخرون. (2019). *الحركات الاجتماعية الجديدة وتحولات القيادة في مجال حقوق الإنسان في تونس*. تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان.
43. زهير كوساح. (2018). الحركة الاحتجاجية والذاكرة الجمعية: حراك الحسيمة المغربية نموذجا. *إضافات (المجلة المغربية لعلم الاجتماع)*(العددان 43 – 44، صيف – خريف).
44. سعاد بوسنية. (2020). علاقات الدولة – المجتمع في المنطقة العربية: المعضلات والآفاق. تأليف محمد غربي، و وآخرون، *الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
45. سعيد شيخي. (2010). الطبقة العاملة والروابط الاجتماعية والديمقراطية في الجزائر. تأليف لويس ماسوكو، آخرون، محمود ممداني، و وامبا ديا وامبا (المحررون)، *دراسات أفريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي* (نخبة من المترجمين، المترجمون). القاهرة: المركز القومي للترجمة.
46. سمير قريد. (2018). *المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة*. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
47. سيسيل بيشو، أوليفيه فيليول ، و ليليان ماتيو. (2017). *قاموس الحركات الاجتماعية*. (عمر الشافعي، المترجمون) القاهرة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.
48. شرين محمد فهمي. (2019). *إخوان مصر بين الصعود والهبوط 2011– 2017*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
49. صالح فيلالي. (1999). أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية. تأليف سليمان الرياشي، و آخرون، *الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (سلسلة كتب* (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
50. عبد الرحيم العطري. (2008). *الحركات الاحتجاجية بالمغرب: مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي*. المغرب: دفاتر وجهة نظر.

51. عبد الرحيم العطري. (2011). سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العدد 13- شتاء).

52. عبد الرحيم العطري. (2012). العلم الاجتماعي ضدا على الكاست المعرفي من التناص الاجتماعي إلى التداخل التخصصي. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العددان 17 و 18، شتاء وربيع).

53. عبد العالي دبلة. (2020). *من الحراك الشعبي إلى الجزائر الجديدة وقضايا سوسيولوجية راهنة*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

54. عبد القادر زيغم. (2018). الحركات الاجتماعية وآليات التعامل من قبل الأنظمة السياسية العربية (دراسة مقارنة: الجزائر/ تونس). *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة.

55. عبد القادر عبد العالي. (2020). الحركات الاجتماعية وأثرها على مسألة الهوية ومستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية بعد الربيع العربي. تأليف محمد بلخيرة، و وآخرون، *الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

56. عبد القادر عبد العالي. (2020). الحركات الاجتماعية وأثرها على مسألة الهوية ومستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية بعد الربيع العربي. تأليف محمد غربي، آخرون، و محمد بلخيرة (المحرر)، *الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية*. الجزائر: النشر الجامعغي الجديد.

57. عبد الناصر جابي. (1998). النظام السياسي الجزائري: المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال. تأليف عبد الله حمودة، و آخرون، *وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي (ندوة)*. المغرب: دارلا توبقال للنشر.

58. عبد الناصر جابي. (2001). التعقيبات (2). تأليف سعيد بن سعيد العلوي، آخرون، و ط 2 (المحرر)، *المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (ندوة فكرية)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

59. عبد الناصر جابي. (2004). المجتمع المدني بين أزمتي النظام السياسي والفئات الوسطى. تأليف *المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي*. القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية.

60. عبد الناصر جابي. (2008). *الجزائر: الدولة والنخب، دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الإجتماعية*. الجزائر: منشورات الشهاب.

61. عبد الناصر جابي. (2010). الحالة الجزائرية. تأليف أحمد يوسف أحمد، آخرون، و نيفين مسعد (المحرر)، *كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، دراسة حالة: الأردن- الجزائر- السعودية - السودان- سورية- العراق- الكويت- لبنان- مصر - المغرب - اليمن*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

62. عبد الناصر جابي. (2011). الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل. *المجلة العربية للعلوم السياسية*(العدد 30 – ربيع).

63. عبد الناصر جابي. (2012). *لماذا تأخر الربيع الجزائري*. الجزائر: منشورات الشهاب.

64. عبد النور ناجي. (2011). الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي. *المستقبل العربي*(العدد 387، ماي).

65. عزة خليل. (2006). الحركات الاجتماعية في العالم العربي (نظرة عامة). تأليف مجموعة من الباحثين، *الحركات الاجتماعية في العالم العربي (دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر - السودان- الجزائر - تونس- سوريا - لبنان - الأردن)*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

66. عصام العدوني. (2010). السوسيولوجيا والمجتمع لدى آلان تورين وبيير بورديو. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العدد 12/ خريف).

67. علي سموك. (2006). *إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقاربة سوسيولوجية*. الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة.

68. علي سموك. (2014). سوسيولوجيا الدولة و الممارسة السياسية في المجتمع الجزائري مقاربة تفسيرية لإشكالية إنجاز التغيير السياسي. *مجلة دفاتر المتوسط، المجلد الأول*(العدد الأول).

69. علي سموك. (2022). إشكالية التأريخ للفعل العنفي في المجتمع الجزائري – في أركولوجيا المخيال والممارسات –. *مجلة نقد وتنوير*(العدد 12 – السنة الثالثة).

70. علي سموك، و سمير قريد. (2019). دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة– دراسة نقدية للحالة الجزائرية. تأليف فائزة التونسي (المحرر)، *التنمية الاجتماعية: واقع وأفاق*. الجزائر: مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.

71. عمر الزعفوري. (2009). الحركات الاجتماعية الحضرية في المجتمعات التابعة. *عالم الفكر، المجلد 38*(العدد 1).

72. عمر الزعفوري. (2010). محاولة لفهم الأشكال الجديدة للعنف في ضوء التجارب التحديثية في المجتمعات التابعة. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العدد 12 – خريف).

73. عمر الشوبكي. (2011). الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر– المغرب– لبنان– البحرين). *المستقبل العربي*(384، فيفري).

74. عمر دراس. (1999). تقديم. *إنسانيات (المجلة الجزائرية في الأنثربولوجية والعلوم الإجتماعية، المجلد 3، 2.*

75. عمر دراس. (2012). الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وأفاق. تأليف العياشي عنصر، و أخرون، *المجتمع المدني والمواطنة*. الجزائر: مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.

76. عمرو حمزاوي. (2011). تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين. تأليف *أزمة الدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

77. عواطف علي خريسان. (2016). الحركات الاجتماعية الجديدة. *جملة آداب المستنصرية*(العدد 76).

78. عيسى مراح. (2019). التنديد والاحتجاج عبر شبكات التواصل الاجتماعي نحو تجديد أشكال المشاركة السياسية في الجزائر. *عمران للعلوم الاجتماعية، المجلد 7*(العدد 27).

79. غي هرميه، و آخرون. (2005). *معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية عربي- فرنسي- إنكليزي*. (هيثم اللمع، المترجمون) بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

80. فارس أشتي. (2014). الجذور التاريخية للحركات الاحتجاجية في البلدان العربية. تأليف تامر خرمة، آخرون، و عمرو الشوبكي (المحرر)، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)* (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

81. فالح عبد الجبار. (2011). الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، (1) أزمة الاندماج والهوية.". تأليف *أزمة الدولة في الوطن العربي،بحوث ومناقشات الندوة*

الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

82. فالح عبد الجبار. (2018). *حركات الاحتجاج العراقية من سياسة الهوية إلى سياسة القضايا*. لندن: مركز الشرق الأوسط.

83. فرانك بيلي. (2004). *معجم بلاكويل للعلوم السياسية*. (مركز الخليج للأبحاث، المترجمون) الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

84. فريد زهران. (2007). *الحركات الاجتماعية الجديدة* . القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

85. فضيلة عيسات. (2020). الحركات الاجتماعية وهندسة التحول الديمقراطي في مصر أثناء ثورة 25 يناير 2011. تأليف مجموعة من المؤلفين، و محمد بلخيرة (المحرر)، *الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

86. قبلان المجالي. (2020). نحو فهم نظري لمفهوم الحركات الاجتماعية وأهميتها السياسية والاجتماعية. *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13*(العدد 1).

87. كراج جينكيز، و بارت كليندرمانس. (17 09, 2019). *الحركات الاجتماعية، التمثيل السياسي والدولة- إطار مقاربة*. تم الاسترداد من ملتقى الباحثين السياسين العرب: https://arabprf.com/?p=365

88. لويزة آيت حمادوش. (19 03, 2019). *الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي*. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html

89. لياندرو فيرغارا-كاموس. (2016). ما أهمية الحركات الاجتماعية في معالجة حالات عدم المساواة وضمان العدالة الاجتماعية. تأليف ميليسا ليتش، *التقرير العالمي*

للعلوم الاجتماعية 2016، تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل. فرنسا: منشورات اليونيسكو.

90. مانويل كاستلز. (2017). *شبكات الغضب والأمل: الحركات الاجتماعية في عصر الإنترنت*. (هايدي عبد اللطيف، المترجمون) قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

91. مايكل بوراووي. (2015). مواجهة عالم غير متكافئ. (ترجمة ساري حنفي، و محمد الإدريسي، المحررون) *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان 31-32، صيف - خريف*.

92. مجدي حماد. (2012). *ثورة مصر مشروع نهضة عربية، الكتاب الثاني: بناء المستقبل*. بيروت: دار النهضة العربية.

93. مجدي حماد. (2012 أ). *ثورة مصر مشروع نهضة عربية، الكتاب الأول: إسقاط النظام*. بيروت: دار النهضة العربية.

94. محرز الدريسي. (04 01, 2018). *حركات الاحتجاج المغاربية: السياسة بين المركز والتخوم*. تم الاسترداد من https://almagharebi.net/2018/01/04/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D9%8E%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%91%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8/

95. محمد السيد شكر. (2020). القيم الديمقراطية لدى الحركات الاجتماعية الجديدة في المجتمع الافتراضي تحليل مضمون لبعض مواقع التواصل الاجتماعي. *المجلة العلمية بكلية الآداب*(العدد 38).

96. محمد بنهلال. (2012). الإعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية: تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية العربية. *المستقبل العربي*(العدد 396، فيفري).

97. محمد جسوس. (2019). *قضايا منهجية في البحث السوسيولوجي*. المغرب: منشورات الجمعية المغربية لعلم الاجتماع.

98. محمد جميل أحمد. (2018). الحركات الاجتماعية وأثرها في التغير الثقافي والسياسي، بحث أنثروبولوجي في تظاهرات ساحة التحرير. *مجلة الأستاذ، المجلد الثاني*(العدد 664).

99. محمد صالح شطيب. (2020). الحركات الاحتجاجية وأثرها في مخرجات الأنظمة السياسية العربية بعد عام 2019 (العراق انموذجا). *جملة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10*(العدد 2).

100. محمد عبد الكريم أحمد، و عصام شعبان. (2020). *آخر أيام البشير: الثورة ..المرحلة الانتقالية*. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

101. محمد مفتاح، و وآخرون. (2000). *المفاهيم سيرورتها وتكونها*. المغرب: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط (سلسلة ندوات ومناظرات رقم 87).

102. محمد نور الدين أفاية. (2012). الفاعلون السياسيون والاجتماعيون في التحولات العربية الراهنة. تأليف ادريس الكراوي، و آخرون، *التحولات الاجتماعية في العالم العربي، وقائع وتساؤلات، تجارب مقارنة*. المغرب: شبكة المغرب للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي.

103. محمود خليفة جودة محمد. (28 أفريل, 2014). *الدولة والحركات الإجتماعية الجديدة*. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي: https://democraticac.de/?p=646

104. محمود صلاح عبد الحفيظ المهر. (2010). الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية. *المجلة العربية للعلوم السياسية*(العدد 27– صيف).

105. مسعود الرمضاني. (01 18, 2019). *رؤى: الحركات الاجتماعية الجديدة في المغرب الكبير، حضور الفعل الاحتجاجي وغياب المشروع السياسي*. تم الاسترداد من رواق عربي: https://rowaq.cihrs.org/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1/

106. مصباح الشيباني. (2018). *مأزق ثورة الشعب يريد ومآلاتها: مقاربة سوسيولوجية في عقل ما قبل الثورة*. تونس: دار زينب للنشر والتوزيع.

107. مصطفى محسن. (2013). "خطاب الانتماء: ما معنى أن يكون المرءُ عالم اجتماع في أيامنا؟". *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العددان 23 – 34، صيف وخريف).

108. معن خليل العمر. (2010). *الحركات الاجتماعية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

109. معن خليل العمر. (2014). *علم اجتماع الديمقراطية*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

110. منير سعيداني. (2015). من الدولة ما بعد الاستعمارية إلى دولة الرعاية الاجتماعية المستقلة الديمقراطية العادلة؟ المفاوضة التاريخية الاجتماعية لمآلات. *مجلة عمران للعلوم الاجتماعية*(العدد 10).

111. نعيم بومقورة. (2008). الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية: الأجر نموذجا. *إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)*(العدد الأول، شتاء).

112. نور الدين بكيس. (2018). *الحركات الاحتجاجية في الجزائر من المواجهة إلى الإحتواء*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

113. نور الدين بكيس. (2020). *الحراك الشعبي الجزائري، النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي*. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

114. نور الدين زمام. (2002). *السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962 – 1998*. الجزائر: دار الكتاب العربي.

115. هانك جونستون. (2018). *الدول والحركات الاجتماعية*. (أحمد زايد، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

116. هاني الحوراني، و رياض الصبح. (2006). الحركات الاجتماعية في الأردن: التطور، البنية، الدور الراهن والمستقبلي. تأليف سمير أمين، آخرون، و عزة خليل (المحرر)، *الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية في مصر– السودان – الجزائر– تونس– سوريا – لبنان– الأردن*. القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية.

117. هند إبراهيم أحمد. (1 10, 2012). *دور الحركات الاجتماعية فى احداث الثورات دراسة حالة :حركة كفاية –6 أبريل*. تم الاسترداد من الحوار المتمدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=326266

118. وسن محسن حسن. (2018). الحركات الاجتماعية والأمن الإنساني: احتجاجات البصرة عام 2018 أنموذجا. *مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 29*(العدد 7).

119. وليد خدوري. (2001). القومية العربية والديمقراطية: مراجعة نقدية. تأليف برهان غليون، آخرون، و علي خليفة الكواري (المحرر)، *الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة* (الإصدار ط 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

120. وورين كيد، كارين لج، و فيليب هراري. (2012). *السياسة والسلطة*. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

121. Andjelkovic, N. (2022). Researching Contemporary Environmental Progressive Social Movements. *International Journal of Social Science And Human Research, Volume 05* (Issue 08).

122. Ayhan, N., & et al. (2021). Social Movements And Press: Presentation Of Social Movements For 2020 Parliamentary Elections In Kyrgyzstan. *Webology, Volume 18*(Number 6).

123. Barkan, S. E., & et al. (2012). *Sociology: Comprehensive Edition (v. 1.0)*. U S A: Unnamed Publisher .

124. BISLEY, N. (2004). Counter-revolution, order and international politics. *Review of International Studies*(n°30).

125. Boudon, R., & et al. (2005). *Dictionnaire de sociologie.* Paris: Editions larousse.

126. Calderón, A. F. (2022). ICTs and social movements Fuel for change or ephemeral social noise? *journal.kommunikation-medien*(Issue 14).

127. Cherstich, I., & et al. (2020). *Anthropologies of Revolution Forging Time, People, and Worlds.* Oakland: UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS.

128. Cross, R., & David A. Snow. (2012). Social Movements. Dans et al, Jean Tomlinson, & G. Ritzer (Éd.), *The Wiley-Blackwell Companion to Sociology.* USA: Blackwell Publishing.

129. DEFRONZO, J., & JUNGYUN GILL. (2020). *Social Problems and Social Movements.* London: Rowman & Littlefield Publishers.

130. DENNIS, A. L. (2016). BLACK CONTEMPORARY SOCIAL MOVEMENTS, RESOURCE MOBILIZATION, AND BLACK MUSICAL ACTIVISM. *LAW AND CONTEMPORARY PROBLEMS, Vol. 79*(No. 3).

131. Fillieule, O. (2009). De l'objet de la définition à la définition de l'objet. De quoi traite finalement la sociologie des mouvements sociaux? *Politique et Sociétés, vol. 28*(no 1).

132. Flynn, S. I. (2011). Types of Social Movements. Dans J. Christiansen, & et al, *SOCIOLOGY REFERENCE GUIDE , THEORIES OF SOCIAL MOVEMENTS.* Hackensack: Salem Press.

133. Goldstone, J. A. (2001). TOWARD A FOURTH GENERATION OF REVOLUTIONARY THEORY. *Annual Review of Political Science*(No.4).

134. Golhasani, A., & Abbas Hosseinirad. (2016). The Role of Resource Mobilization Theory in Social Movement. *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, Volume 3* (Issue 6).

135. Hammond, J. L. (2012). Social Movements and Struggles for Socialism. Dans A. Anton, et al, A. Anton, & Richard Schmitt (Éds.), *Taking Socialism Seriously.* United States of America: Lexington Books.

136. Imhonopi, D., & et al. (2013). Collective Behaviour and Social Movements:a Conceptual Review. *Research on Humanities and Social Sciences, Vol.3*(No.10).

137. Jenkins, J. C. (1983). RESOURCE MOBILIZATION THEORY AND THE STUDY OF SOCIAL MOVEMENTS. *Annual Review of Sociology, Volume 9*.

138. Koffas, S. (2019). Social and Political Theory of Social Movements for the Social State. *Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 10* (No 1).

139. LEDERMAN, S. (2015). Councils and Revolution: Participatory Democracy in Anarchist Thought and the New Social Movements. *Science & Society, Vol. 79*(No. 2).

140. Lim, M. (2014). Seeing spatially: people, networks and movements in digital and urban spaces. *International Development Planning Review*(36(1)).

141. McKay, B. M. (2018). The politics of convergence in Bolivia: social movements and the state. *Third World Quarterly, Volume 39*(Issue 7).

142. Mehmedi, D. (2013). The collective behavior and social movements. *The 1st International Conference on Research and Educatıon – Challenges Toward the Future* . Albania: University of Shkodra.

143. Menocal, A. R. (2016). Social Movements. *GSDRC Professional Development Reading Pack*(No. 50, September).

144. Mohanty, B., & et al. (2017). *SOCIAL MOVEMENTS AND POLITICS IN INDIA.* India: Directorate of Distance Education TRIPURA UNIVERSITY.

145. Morador, F. F., & Judith Cortés Vásquez. (2016). New Social Movements, the Use of ICTs, and Their Social Impact. *Revista Latina de Comunicación Social*(Issue 71).

146. NERBONNE, J. F., & KRISTEN C. NELSON. (2004). Volunteer Macroinvertebrate Monitoring in the United States: Resource Mobilization and Comparative State Structures. *Society & Natural Resources, Volume 17*(Issue 9).

147. Noble, C. (2015). Social Protest Movements and Social Work Practice. *International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, Volume 22*(2nd edition).

148. Pareigienė, L. (2018). RURAL COMMUNITY MOVEMENT IN LITHUANIA FROM THE PERSPECTIVE OF NEW SOCIAL MOVEMENT. *Management Theory and Studies for Rural Business and Infrastructure Development, Vol. 40* (No. 3).

149. Patrick, V., & M. MOLITOR. (1992). *INFIRMIERE : UNE PROFESSION EN MOUVEMENT, Essai sociologique sur le mouvement des infirmières en référence au modèle conceptuel d'Alain Tourain.* BRUXELLES: UNIVERSITÉ CATHOLIQUE DE LOUVAIN, DEPARTEMENT DES SCIENCES HOSPITALIERES.

150. Rafique, S., & Khalid Manzoor Butt . (2020). State and Social Movements in Iran: Phases of Contentious Activism. *Journal of Political Studies, Vol. 27*(No. 2).

151. SEN, A., & Ömer AVCI. (2016). WHY SOCIAL MOVEMENTS OCCUR: THEORIES OF SOCIAL MOVEMENTS. *Bilgi Ekonomisi ve Yönetimi Dergisi*(Cilt: XI Sayı: I).

152. Strydom, P. (1990). Habermas and New Social Movements. *Telos*(No 85 (23/3)).

153. Yadav, A. K. (2015). SOCIAL MOVEMENTS, SOCIAL PROBLEMS AND SOCIAL CHANGE. *Academic Voices A Multidisciplinary Journal, Volume 5*(N0. 1).